وزارة التعليم والبحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد- الطارف -

UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID - EL TARF -

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales Et Science De Gestion

الرقم التسلسلي:..... **السنة الجامعية: 2025/2024**

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية الاقتصادية

_ دراسة حالة الجزائر _

تخصص: اقتصاد نقدي ومالي

إعداد الطالبة:

✪ حريزي مريم

إشراف الدكتور:

ميرة محمد لمين

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	صفة
وسام مويسي	رئيسا
محمد لمين ميرة	مشرفا ومقررا
صباح قروي	مناقشا

يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا

العلم درجات

"صدق الله العظيم"

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الآثار الاقتصادية المترتبة عن تنمية قطاع المؤسسات الناشئة في الجزائر كبديل اقتصادي يمكن الاعتماد عليه، ومن أجل تحقيق هدف الدراسة، تم الاعتماد على منهجين المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الجزائر تبنت مجموعة من التدابير المستقبلية تهدف إلى دعم قطاع المؤسسات الناشئة وجعله قطاعا فعالا في تحقيق التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات ناشئة، تنمية اقتصادية، هياكل دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر.

Résumé:

Cette étude visait à connaître les impacts économiques résultant du développement du secteur des entreprises émergentes en Algérie comme une alternative économique fiable. Afin d'atteindre l'objectif de l'étude, deux approches ont été utilisées : l'approche analytique descriptive et l'approche par études de cas. L'étude a permis d'obtenir plusieurs résultats, Le plus important d'entre eux est que l'Algérie a adopté un ensemble de mesures futures visant à soutenir le secteur des entreprises émergentes et à en faire un secteur efficace dans la réalisation du développement économique.

Mots-clés: Entreprises émergentes, développement économique, structures de soutien aux entreprises émergentes en Algérie.

Summary:

This study aimed to know the economic impacts resulting from the development of the emerging enterprises sector in Algeria as a reliable economic alternative. In order to achieve the goal of the study, two approaches were relied upon: the descriptive analytical approach and the case study approach. The study reached several results, the most important of which is that Algeria adopted a set of Future measures aim to support the emerging enterprises sector and make it an effective sector in achieving economic development.

Keywords: Start-ups, economic development, support structures for start-ups in Algeria.

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

أهدي ثمرة مجهودي إلى من كلله الله بالهيبة والوقار،إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار " أبي العزيز"

إلى من وضع الله الجنة تحت أقدامها إلى نبع الحب التي حفر اسمها على جدار قلبي إلى الشمعة المضيئة في حياتي"أمي الحبيبة"

إلى سندي وملاذي بعد الله إلى من علموني الوفاء والعطاء وتحلو بالإخاء
"إخواني وأختي الغالية "

إلى من تقاسمت معها أفراحي وأحزاني وكانت خير عون لي صديقتي " فريال "

شكر وتقدير

الحمد لله والشكر لله تعالى الرحمان الرحيم الذي وفقني وهداني لهذا العمل وما كنت لأهتدي لولا أن هداني ووفقني إليه

يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان وبالغ التقدير إلى كل من ساهم بمجهود في سبيل إخراج هذه المذكرة إلى الوجود، وأخص بالذكر الدكتور " محمد لمين ميرة "المشرف على هذه المذكرة، الذي لم يبخل علينا بوقته في مساعدتنا بالتوجيه والإرشاد

ولا يفوتني أن نتقدم بالشكر والامتنان إلى إدارة هذا الصرح العلمي الكبير جامعة الشاذلي بن جديد ـ الطارف ـ ممثلة بمديرها وعمدائها وأساتذتها وعمالها على جهودهم الطيبة، كما أشكر الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قراءة وتفحص ومناقشة هذه المذكرة

هذا الشكر موصول إلى كل من كانت له يد العون في هذا العمل من قريب أو بعيد، فلهم منا جزيل الشكر والتقدير مع تمنياتنا لهم بالتوفيق والنجاح.

قائمة الأشكال

رقم الشكل	اسم الشكل	الصفحة
(1-3)	تغيرات نفقات البحث والتطوير في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)	77
(2-3)	نسبة إنفاق الجزائر على البحث والتطوير من إجمالي الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2001-2017)	78
(3-3)	تصنيف الجزائر وفق مؤشر الابتكار العالمي (GII) خلال الفترة (2017-2024)	81
(4-3)	ترتيب الجزائر حسب مؤشر الابتكار العالمي عبر مرور السنوات من 2017 إلى 2024	81
(5-3)	مكانة الجزائر حسب مؤشر الابتكار العالمي لسنة 2024	82
(6-3)	نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (2022-2023)	83
(7-3)	نمو الناتج الداخلي الخام لنشاط القطاعات في الجزائر خلال الفترة (2022-2023)	84
(8-3)	تطور إيرادات الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2022-2023)/مليار دج	87
(9-3)	هيكل إيرادات الميزانية العامة في الجزائر لسنة 2023	87
(10-3)	تطور نفقات الميزانية في الجزائر خلال الفترة (2022-2023)	88
(11-3)	هيكل نفقات الميزانية في الجزائر لسنة 2023	89
(12-3)	تطور إيرادات الميزانية في الجزائر خلال الفترة (2023-2024)	92
(13-3)	تطور نفقات الميزانية في الجزائر خلال الفترة (2023-2024)	93
(14-3)	عوامل نجاح المؤسسات الناشئة حسب دراسة BILL GROSS	100
(15-3)	أهم 20 سبب لفشل المؤسسات الناشئة حسب دراسة شركة CD INSIGHTS	103
(16-3)	أهم 11 سبب لفشل المؤسسات الناشئة-دراسة عينة 51 مؤسسة ناشئة-	104
(17-3)	دورة حياة المؤسسات الناشئة	108
(18-3)	نموذج القدرة على الابتكار في مساحات العمل المشتركة الجزائرية	112

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
(1-3)	شروط الحصول على علامة مؤسسة ناشئة أو مشروع مبتكر في الجزائر	72
(2-3)	تطور نفقات البحث والتطوير في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)	76
(3-3)	ترتيب الجزائر حسب مؤشر الابتكار العالمي خلال الفترة (2017-2024)	81
(4-3)	إيرادات ونفقات الميزانية العمومية في الجزائر خلال سنة 2023	86
(5-3)	شروط ومؤهلات الحصول على علامة حاضنة بالجزائر	115

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

ملخص: ..... **III**

إهداء ..... **IV**

شكر وتقدير ..... **V**

قائمة الأشكال ..... **VI**

قائمة الجداول ..... **VIII**

قائمة المحتويات ..... **X**

مقدمة **1**

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الناشئة **9**

تمهيـــد: 10

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الناشئة 11

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الناشئة وخصائصها 11

المطلب الثاني: أنواع المؤسسات الناشئة 14

المطلب الثالث: أهداف المؤسسات الناشئة وأهميتها 16

المبحث الثاني: آليات تمويل المؤسسات الناشئة 19

المطلب الأول: مصادر تمويل المؤسسات الناشئة وأهدافها 20

المطلب الثاني: منصات التمويل الجماعي كآلية جديدة لتمويل المؤسسات الناشئة 21

المطلب الثالث: المعوقات التمويلية التي تواجه المؤسسات الناشئة 23

المبحث الثالث: حاضنات الأعمال كأداة لزيادة كفاءة المؤسسات الناشئة 24

المطلب الأول: مفهوم حاضنات الأعمال، مهامها وأهدافها 25

المطلب الثاني: شروط منح حاضنات الأعمال للمؤسسات الناشئة والخدمات التي تقدمها 27

المطلب الثالث: أهمية حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الناشئة 34

خاتمة الفصل: 35

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية الاقتصادية **36**

تمهيد: 37
المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية 38
المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية وأهدافها 38
المطلب الثاني: متطلبات التنمية الاقتصادية 42
المطلب الثالث: استراتيجيات التنمية الاقتصادية 44
المبحث الثاني: مقومات التنمية الاقتصادية 46
المطلب الأول: أساليب تمويل التنمية الاقتصادية 46
المطلب الثاني: معايير التنمية الاقتصادية وأبعادها 48
المطلب الثالث: أهمية التنمية الاقتصادية 53
المبحث الثالث: دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية الاقتصادية 55
المطلب الأول: المؤسسات الناشئة محرك رئيسي للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية 55
المطلب الثاني: دور المؤسسات الناشئة في تحقيق الانتعاش الاقتصادي 60
المطلب الثالث: دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية الاجتماعية والبيئية 62
خاتمة الفصل: 67
الفصل الثالث: المؤسسات الناشئة كتوجه إستراتيجي لترقية التنمية الاقتصادية في الجزائر 68
تمهيد: 69
المبحث الأول : واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر 70
المطلب الأول: الإطار القانوني المؤسسات الناشئة في الجزائر 70
المطلب الثاني: الهدف من دعم الحكومة الجزائرية للمؤسسات الناشئة 74
المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الناشئة في بناء الاقتصاد الوطني 80
المبحث الثاني: واقع التنمية في الاقتصاد الجزائري 83
المطلب الأول : سلوك الاقتصاد الوطني خلال سنة 2023: 83
المطلب الثاني: سلوك الاقتصاد الوطني خلال سنة 2024 90
المطلب الثالث: أهم التدابير التشريعية المتخذة في إطار قانون المالية لسنة 2025 94
المبحث الثالث:المؤسسات الناشئة كخيار استراتيجي لترقية التنمية الاقتصادية في الجزائر 100

المطلب الأول: عوامل نجاح وفشل المؤسسات الناشئة ودورة حياتها 100
المطلب الثاني: هياكل دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر في ظل التحديات التي تواجهها 111
خاتمة الفصل: 121
خاتمة 122
قائمة المصادر والمراجع 126

مقدمة

1. مدخل للدراسة:

في ظل بيئة سريعة التغير والتطور جاء قطاع المؤسسات الناشئة ليمثل توجها اقتصاديا جديدا ينقل الاقتصاد العالمي و يحوّله من اقتصاد تقليدي مبني على المادة الأولية إلى اقتصاد جديد مبني على التقنيات الرقمية المعاصرة.

صعود قطاع المؤسسات الناشئة هو الاتجاه الحالي المشترك في جميع أنحاء العالم، هذا الاتجاه الجذّاب والملائم بشدة لجيل الشباب الطموح، أصبح ينظر إليه كتوجه جديد لإحداث النمو الاقتصادي المطلوب، كأحد الخيارات الاقتصادية الفعالة في اقتصاد المعرفة والذكاء الاصطناعي. تكتسب المؤسسات الناشئة أهمية بالغة في الاقتصاد العالمي، حيث يمتد تأثيرها لتلعب دور في بناء علاقات أوسع وتكون بمثابة جسر يربط بين مختلف الدول في أنحاء العالم، لتخلق شبكة مترابطة من المصالح الاقتصادية لدعم العلاقات الإقليمية والدولية وحتى السياسية.تتنوع مجالات عمل المؤسسات الناشئة لتشمل قطاعات مثل التكنولوجيا المالية، الرعاية الصحية والطاقات المتجددة.

دعم المؤسسات الناشئة من خلال بيئة قانونية ومالية محفزة، وتمكينها من بيئة حاضنة فعالة، تشمل الدعم المالي والإرشاد، وتبسيط الإجراءات الإدارية، يشكل ضرورة إستراتيجية لبناء اقتصاد مستدام وقادر على المنافسة في الأسواق العالمية، ويعزز من مساهمتها في التنمية الاقتصادية، بفضل مرونتها وقدرتها على التكيف، وما تحمله من إمكانيات في خلق فرص العمل وتحفيز الابتكار، تنشيط الاقتصاد المحلي، ودفع عجلة النمو، فهي الرافعة الحيوية للتنمية الاقتصادية.

تعتبر التنمية الاقتصادية من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات، وتتطلع إليها الشعوب كونها تمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع، قصد اللحاق بركب الدول المتقدمة، أصبح لزاما على الجزائر تكثيف نسيجها الإنتاجي ومنظومتها الصناعية، من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني، وتطوير القدرة الإنتاجية وتنويعها، وتغطية العجز في الموازنة العامة الناتج عن تراجع أسعار المحروقات وهنا أولت الجزائر أهمية بالغة لقطاع المؤسسات الناشئة إدراكا منها لآثارها الايجابية على الاقتصاد الوطني كونها تملك من المقومات ما يؤهلها لذلك، وللاستفادة من هذا القطاع وضعت الجزائر هياكل لدعم المؤسسات الناشئة للرفع من نسبة مساهمتها في التنمية الاقتصادية .

2. إشكالية الدراسة والتساؤلات الفرعية:

استنادا إلى ما تم طرحه تجسدت لنا فكرة البحث في الموضوع، فحاولنا التطرق إلى مختلف النقاط، فتولدت لدينا الإشكالية التالية:

ما واقع الاعتماد على قطاع المؤسسات الناشئة كإستراتيجية لتحقيق التنمية في الاقتصاد الجزائري؟

ينبثق من الإشكالية السابقة، الأسئلة الفرعية التالية:

- ما واقع الاعتماد على قطاع المؤسسات الناشئة في الجزائر؟
- كيف تساهم المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية الاقتصادية ؟

3. الفرضيات:

قبيل الشروع في الإجابة على التساؤلات أعلاه، نطرح فيما يلي بعض الفرضيات التي تسهم في الوصول إلى الايجابيات:

- يشهد قطاع المؤسسات الناشئة في الجزائر تطورا ملحوظا حيث تسعى الدولة الجزائرية إلى تعزيز ريادة الأعمال والابتكار ومع ذلك يواجه هذا القطاع تحديات تعيق نشاطه؛
- تساهم المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تنويع الاقتصاد، خلق فرص عمل جديدة، تعزيز الاستثمار، جذب المدخرات، تحفيز الاقتصاد المحلي.

4. أسباب اختيار الموضوع:

- أهمية المؤسسات الناشئة في التنمية الاقتصادية؛
- رغبة الجزائر في الحصول على الاستقلالية الاقتصادية والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات وعدم الوقوع في فخ المديونية، وفي هذا الصدد تعتبر المؤسسات الناشئة من الفروع التي بإمكانها تحقيق تنمية اقتصادية.

5. أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من القيمة العلمية المضافة التي يحملها موضوع المؤسسات الناشئة حيث تعالج مدى مساهمتها في ترقية التنمية الاقتصادية، إضافة إلى فهم أفضل لواقع المؤسسة الناشئة في الجزائر ودورها في تعزيز مكانتها في الاقتصاد العالمي.

6. أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

- ❖ محاولة توضيح مختلف المفاهيم الاقتصادية؛
- ❖ الوصول إلى تبيان دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية الاقتصادية؛
- ❖ تشخيص واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر وتسليط الضوء عليه؛
- ❖ الوقوف على أهمية المؤسسات الناشئة في بناء الاقتصاد الوطني؛
- ❖ البحث عن الهياكل التي من شأنها دعم المؤسسات الناشئة لتكون قادرة على ترقية التنمية الاقتصادية.

7. مناهج الدراسة:

للتمكن من تحقيق هدف الدراسة والوصول إلى النتائج المرجوة لابد من استخدام أسلوب معالجة يتلاءم مع طبيعة الموضوع، لذلك تم الاعتماد على المنهجين الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة كونهما يتماشيان مع إشكالية الدراسة.

- **المنهج الوصفي التحليلي:** لرصد و متابعة أهم التطورات المتعلقة بمتغيرات الدراسة وتحليلها ومعالجتها بشكل منسجم مع طبيعة الدراسة.

- **منهج دراسة الحالة:** هو أسلوب بحثي يركز على فهم ظاهرة معقدة من خلال تحليل عميق لحالة أو حالات فردية، باستخدام أدوات متنوعة لجمع البيانات وتحليلها.

8. صعوبات الدراسة:

لا يخلو أي بحث علمي من الصعوبات سواء ما تعلق بالجانب النظري أو ما تعلق بالجانب التطبيقي، ومن بين أكثر الصعوبات التي واجهتني: كقلة الأدبيات العربية حول موضوع المذكرة مما تطلب الاستعانة بمراجعة أجنبية من أجل ضبط المفاهيم و المصطلحات لضمان المصداقية والأمانة العلمية.

9. حدود الدراسة:

إن بلوغ الأهداف المرجوة في هذه الدراسة يتطلب ضرورة الالتزام بإطار زماني ومكاني محدد، وعليه فإن حدود الدراسة كم يلي:

- الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة على تحليل دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر بصفة خاصة، لما لها من آثار اقتصادية كبيرة تفرض ضرورة الاهتمام بها ودعمها.
- الحدود المكانية: تمثلت في محاولة إسقاط الجانب التطبيقي للدراسة على الاقتصاد الجزائري من خلال الوقوف على واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر، وكذا دورها في تحقيق التنمية في الاقتصاد الجزائري.
- الحدود الزمنية: في الجانب التطبيقي، تم التقيد في الفترة ما بين 2001 إلى 2024 لدراسة آخر الإحصائيات والتطورات وتحليلها تحليلا دقيقا.

10. الدراسات السابقة:

أ– دراسة بن عيادة جليلة (2022) بعنوان: "دور المؤسسات الناشئة في التنمية الاقتصادية"

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الآليات التي تساهم في دعم المؤسسة الناشئة من أجل الاستثمار وتنويع الاقتصاد، ولإدراك ذلك يستوجب الوقوف على مختلف مقومات هذا القطاع من خلال اعتماد المؤسسة الناشئة مهما كان مجالها في التنمية الشاملة، لما لها من دور فعال في التخفيف من الأزمة الاقتصادية وتعد رهانا كبير لتنويع الاقتصاد الوطني.

قد خلصت الدراسة إلى أن المؤسسة الناشئة تعتبر البديل في زمن يشهد فيه العالم تغيرات وتطورات مستمرة أدت إلى تغيير بيئة عمل المؤسسات والاستراتيجيات التنظيمية لها كونها تساهم في:

- تطوير قطاع التصنيع من خلل إحداث نهضة اقتصادية تؤثر على القطاعات بشكل إيجابي.
- تقديم الاستشارات المتخصصة وتفعيل دور الدعم المعرفي في جميع الأنشطة المتعلقة بالاقتصادات الوطنية .
- تشجيع الأفكار التي تساهم بصفة إيجابية في مجال التجارة والصناعة والاقتصاد.

ب– دراسة فاروق بلعابد وجمال بوستة (2023) بعنوان: " دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور المؤسسات الناشئة في تحقيق كل هدف من أهداف التنمية المستدامة سواء كانت اجتماعية، اقتصادية أو بيئية من خلال مختلف التجارب الدولية في مجال المؤسسات الناشئة و مدى مساهمة كل مؤسسة منها في تحقيق هدف معين من هذه الأهداف.

وقد خلصت الدراسة إلى أن المؤسسات الناشئة وبوصفها أحد التوجهات الاقتصادية التي اتجهت التشريعات الحديثة إلى تشجيعها سعيا للنهوض بأنظمتها الاقتصادية على غرار المشرِع الجزائري، تحقق قدرا كبيرا من الأهداف التي تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيقها، بالرغم منقلة التجارب المحلية للمؤسسات الناشئة نظر لحداثة هذا النوع من المؤسسات في الجزائر ونقص انتشارها في أوساط المستثمرين.

ت– دراسة بلعيد أحمد المختار والسمان عبد القادر (2024) بعنوان: "المؤسسات الناشئة لدعامة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر – دراسة لعينة من المؤسسات الناشئة بولاية تيارت–"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور المؤسسات الناشئة في تعزيز التنمية الاقتصادية، ودراسة التحديات التي تواجهها، واقتراح الحلول لتعزيز نجاحها واستمراريتها كما هدفت إلى تقييم دور التكنولوجيا والابتكار في نمو المؤسسات الناشئة، لتحسين الإنتاجية والتوسع في السوق.

وقد خلصت الدراسة أن المؤسسات الناشئة محركا للابتكار والتقدم التكنولوجي، حيث تساهم في خلق فرص عمل جديدة وزيادة المنافسة في السوق علاوة على ذلك، تلعب المؤسسات الناشئة دورا حيويا في دعم الاقتصاديات الناشئة وتعزيز التنمية المستدامة، وتوفير فرص للشباب وتمكين الابتكار وتعزيز ريادة الأعمال.

ث– دراسة يعقوب فريال طبابيبة صليحة (2022):"الشركات الناشئة ودورها في تحقيق الإنعاش الاقتصادي – مع الإشارة لحالة الجزائر–"

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على مدى مساهمة الشركات الناشئة في إنعاش الاقتصاد الجزائري، ولإدراك ذلك يستوجب الوقوف على مختلف مؤشرات الأداء الاقتصادي للبلد من خلال أثرها في دعم الناتج المحلي وزيادة الإنتاجية وخلق فرص عمل.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تساهم الشركات الناشئة في تحقيق انتعاش قوي للاقتصاد نظرا لسهولة تكيفها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- برامج الإنعاش الاقتصادي المنفذة خلال الفترة (2001 - 2015)، لم تكن فعالة في الرفع من نسبة الصادرات غير النفطية، فنتائجها كانت ظرفية ولم تستطع خلق الاستدامة المطلوبة.
- استهدف النموذج الجديد للنمو الاقتصادي بالجزائر، اتخاذ مجموعة من التدابير الاستعجالية قصد معالجة الاختلالات القائمة، والوصول إلى اقتصاد مبني على موارد مالية خارج قطاع المحروقات.
- للشركات الناشئة دور إيجابي في تنمية الصادرات وخفض الواردات، وذلك من خلال توفير سلع تصديرية قادرة على المنافسة أو توفير سلع تحل محل السلع المستوردة.
- إن دعم الشركات الناشئة عن طريق جملة من التسهيلات والقوانين المبسطة، من شأنه أن يعطي دفعا قويا للنسيج الاقتصادي والصناعي الجزائر، ويضعه على سكة تحقيق النمو والتوجه نحو التصدير خارج قطاع المحروقات.

ج– دراسة صورية بوطرفة ونجوى نصرة (2022) بعنوان:" دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة – حالة الجزائر–"

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين المؤسسات الناشئة والتنمية، من خلال تحديد دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مع الأخذ بعين الاعتبار التحديات والعراقيل التي تواجهها، بهدف تحقيق البرامج الإنمائية بكفاءة والعمل على ترقيتها.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تسعى الجزائر إلى إطلاق برامج اقتصادية لدعم وتمويل المؤسسات الناشئة.
- تعتبر المؤسسات الناشئة بوابة الخروج من الاقتصاد الريعي في الجزائر.
- تساهم المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحقيق أهدافها الاقتصادية الاجتماعية والبيئية.
- قامت الجزائر من خلال النموذج الاقتصادي الجديد بإطلاق مبادرة استدامة للتنمية الاقتصادية.
- تشجيع ودعم الشباب المبتكر أصحاب المشاريع المقاولاتية الناشئة.
- ربط المؤسسة الناشئة بتحقيق الأهداف الاقتصادية التنموية.
- وضع إطار قانوني يوضح طريقة عمل المؤسسات الناشئة واستدامتها في الجزائر.

11.أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسات السابقة:

جاءت هذه الدراسة لتحيين نتائج الدراسات السابقة، من خلال معالجة موضوع المؤسسات الناشئة بجانبيه الجزئي والكلي، وتحليل دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية، مع تقديم إحصائيات وحقائق وأشكال من شأنها ترجمة أهمية الدور الذي تلعبه المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

12. هيكل الدراسة:

قد اقتضت ضرورة مقاربة هذا البحث تبني خطة قائمة على تقسيم العمل إلى ثلاثة فصول.

بالنسبة للفصل الأول والموسوم بـ"**الإطار النظري للمؤسسات الناشئة**" تميز بطابع مفاهيمي، تم التطرق فيه ثلاثة مباحث مفصلة كالتالي:

- **المبحث الأول**: ماهية المؤسسات الناشئة.
- **المبحث الثاني**: آليات تمويل المؤسسة الناشئة.
- **المبحث الثالث**: حاضنات الأعمار كأداة لزيادة كفاءة المؤسسات الناشئة.

أما الفصل الثاني جاء تحت عنوان: "**الإطار النظري للتنمية الاقتصادية**" حيث تم فيه عرض نظري حول التنمية الاقتصادية، ثم التطرق فيه إلى ثلاثة مباحث مفصلة كالتالي:

- **المبحث الأول**: ماهية التنمية الاقتصادية.
- **المبحث الثاني**: مقومات التنمية الاقتصادية.
- **المبحث الثالث**: دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

فيما وجهنا تركيزنا في الفصل الثالث على "**التوجه نحو المؤسسات الناشئة كآلية إستراتيجية لترقية التنمية الاقتصادية في الجزائر**" وهو ما يعتبر أهم ما حاولنا الاشتغال عليه من خلال تسليط الضوء على واقع الجزائر، ثم التطرق فيه إلى ثلاثة مباحث مفصلة كالتالي:

- **المبحث الأول**: واقع المؤسسة الناشئة في الجزائر.
- **المبحث الثاني**: واقع التنمية في الاقتصاد الجزائري.
- **المبحث الثالث**: المؤسسات الناشئة كخيار استراتيجي لترقية التنمية الاقتصادية في الجزائر.

الفصل الأول:

الإطار النظري للمؤسسات الناشئة

تمهيـــد:

زاد الاهتمام بالمؤسسات الناشئة في الوقت الحالي، باعتبارها أداة هامة للتنويع الاقتصادي و الرافعة الحيوية للتنمية الاقتصادية، من خلال تطوير القدرات الابتكارية والإبداعية للشباب المستثمر وتوجيهها نحو المشاريع الناجحة، ومع وجود آليات دعم مرافقة لهذه الأفكار أصبحت اليوم هذه المؤسسات مصدر رئيسيا لخلق فرص عمل وأحد السبل المهمّة لدعم التنمية في مختلف أنحاء العالم. رغم ذلك تشهد المؤسسات الناشئة العديد من الصعوبات على أرض الواقع، أبرزها ضعف التمويل، ما نتج عنها جملة من المعوقات لنشاطاتها الاقتصادية القائمة على الابتكار.

من هذا المنطلق سنحاول في هذا الفصل توضيح المفاهيم الأساسية للمؤسسات الناشئة، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الناشئة.

- ✓ المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الناشئة وخصائصها
- ✓ المطلب الثاني: أنواع المؤسسات الناشئة
- ✓ المطلب الثالث: أهداف المؤسسات الناشئة وأهميتها

المبحث الثاني:آليات تمويل المؤسسات الناشئة

- ✓ المطلب الأول: مصادر تمويل المؤسسات الناشئة وأهدافها
- ✓ المطلب الثاني: منصات التمويل الجماعي كطريقة جديدة لتمويل المؤسسات الناشئة
- ✓ المطلب الثالث: المعوقات التمويلية التي تواجه المؤسسات الناشئة

المبحث الثالث: حاضنات الأعمال كأداة لزيادة كفاءة المؤسسات الناشئة

- ✓ المطلب الأول: مفهوم حاضنات الأعمال، مهامها وأهدافها
- ✓ المطلب الثاني: شروط منح حاضنات الأعمال للمؤسسات الناشئة والخدمات التي تقدمها
- ✓ المطلب الثالث: أهمية حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الناشئة

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الناشئة

يتضمن هذا المبحث المفاهيم الأساسية المتعلقة بالمؤسسات الناشئة، خصائصها، أهدافها وأهميتها، كما تم التطرق إلى أنواع المؤسسات الناشئة المختلفة، كذلك الآليات المستحدثة لتمويلها، والدور الذي تلعبه حاضنات الأعمال في دعم نشاطها.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الناشئة وخصائصها

يهدف هذا المطلب إلى تسليط الضوء على مفهوم المؤسسات الناشئة والتي أصبحت عنوانا رئيسيا في عالم الأعمال والابتكار باعتبارها البيئة الخصبة للأفكار الجديدة، وهذا ما سنتطرق إليه من خلال مفاهيم عامة حول المؤسسات الناشئة مع ذكر خصائصها المميزة لها.

أولا: مفهوم المؤسسات الناشئة

تنوعت التعاريف للمؤسسات الناشئة واختلفت باختلاف الزاوية التي ينظر من خلالها إلى هذه الظاهرة وفي ما يلي بعض هذه التعاريف:

تعرّف المؤسسة الناشئة على أنها كيان يسعى لتسويق وطرح منتج جديد أو تقديم خدمة مبتكرة تستهدف سوقا واسعا، بغض النظر عن حجمها أو القطاع الذي تعمل فيه، تمتاز هذه المؤسسات بمستوى عال من عدم اليقين والمخاطرة العالية، لكنها في المقابل تحمل إمكانيات كبيرة لتحقيق نمو قوي وسريع مع احتمالية حصولها على أرباح ضخمة في حالة نجاحها.[1]

يعرفها "Patrick Frindson"بأنها: المؤسسة الناشئة هي كيان لا يتعلق بالعمر ولا بالحجم ولا بقطاع النشاط، بل يجب أن تضمن الشروط الأربعة التالية[2] :

- نمو قوي محتمل
- استخدام التكنولوجيا الحديثة
- تحتاج لتمويل ضخم
- سوق جديد مع صعوبة تقييم المخاطرة

عرفها رائد الأعمال الشهير "**ستيف بلانك**" على أنها منظمة مؤقتة تبحث عن نموذج اقتصادي يسمح بالنمو، مربح بشكل متكرر ويمكن قياسه.[3]

---

[1]– بوالشعور شريفة، "دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة–دراسة حالة الجزائر–"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد4، العدد 2، جامعة 20 أوت 1995، سكيكدة، الجزائر، 2018، ص420.

[2]– مير أمين، " المؤسسات الناشئة في الجزائر ودورها في التنمية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر– ل.م.د، شعبة حقوق، تخصص قانون أعمال، المركز الجامعي صالحي أحمد، النعامة، ص13.

تعرف أيضا كمؤسسة ذات تاريخ تشغيلي قصير، حيث تكون هذه المؤسسات حديثة التأسيس، وفي مرحلة النمو واستكشاف الأسواق، وقد أصبح هذا المصطلح شائعا على المستوى العالمي. يقوم المؤسسون بتطوير المؤسسات الناشئة لابتكار نماذج أعمال قابلة للتجسيد بكل فعالية.[1]

أصدر المشرع الجزائري المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020 المتعلق بإنشاء اللجنة الوطنية لعلامات "المؤسسات الناشئة والمشاريع المبكرة" والحاضنات وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، وقد ذكر هذا المرسوم في فصله الرابع مجموعة الشروط التي بموجبها تصنع علامة مؤسسة ناشئة، حيث نصت المادة 11 منه على أنه:

تعتبر مؤسسة ناشئة كل مؤسسة خاضعة للقانون الجزائري وتحترم المعايير التالية[2]:

- أن لا يتجاوز عمر المؤسسة ثماني سنوات.
- يجب أن يعتمد نموذج أعمال المؤسسة الناشئة على منتجات أو خدمات أو نموذج أعمال أو أي فكرة مبتكرة.
- يجب أن لا يتجاوز رقم الأعمال السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية.
- أن يكون رأس مال الشركة مملوكا بنسبة 50 % على الأقل من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار معتمدة من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة "مؤسسة ناشئة".
- يجب أن تكون إمكانيات نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية.
- يجب ألا يتجاوز عدد العمال 250 عاملا.[3]

تعرف المؤسسة الناشئة "Startup" حسب القاموس الانجليزي: على أنها مشروع صغير بدأ للتو، وكلمة"Startup" تتكون من جزأين"star" وهو ما يعبر عن فكرة الانطلاق و" up " وهو ما يعبر عن فكرة النمو القوي والسريع، ظهر استخدام هذا المصطلح لأول مرة بعد الحرب العالمية الثانية، بالتزامن مع بداية ظهور شركات رأس مال المخاطر "capital-risque" ليشيع استخدام هذا المصطلح على نطاق واسع، وفي وقتنا الحالي يوجد المصطلح ويعرفه القاموس الفرنسي" la rousse" على أنه "المؤسسات الناشئة المبتكرة، في قطاع التكنولوجيا الحديثة." [4]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن المؤسسات الناشئة هو مصطلح يطلق على المؤسسات الحديثة التي تحقق نموا متزايدا ومتسارعا، تتم بدرجة عالية من الإبداع والابتكار، تلبي الاحتياجات اليومية وتحقق الأرباح.

---

[3] -Steve.B, "why the lean start-up changes everything", Harvard business review, (2013)

[1]- بوالشعور شريفة،"دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة-دراسة حالة الجزائر-"،مرجع سابق، ص428.

[2]- المرسوم التنفيذي رقم20-254 المؤرخ في2020/09/15، ص11.

[3]- مفروم برودي، "المؤسسات الناشئة في الجزائريين الواقع والمأمول"، المجلد 7، العدد 3، 2020، ص 346.

[4]- لخذاري حورية،"دور إدارة معرفة الزبون في تحسين الأداء التنافسي للمؤسسة، -دراسة حالة مجموعة من وكالات التأمين باتنة-"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص التسيير الاستراتيجي للمتطلبات، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2014، ص 09.

ثانيا: خصائص المؤسسات الناشئة

المؤسسات الناشئة منشآت صغيرة تتميز بمجموعة من الخصائص بعضها يشكل نقاط قوة والبعض الآخر يشكل نقاط ضعف لها، ومن بين الخصائص التي تشكل نقاط قوة لها[1]:

- سرعة اتخاذ القرارات بفضل قلة عدد العمال والتدرج الوظيفي مما يسهل انتقال المعلومات؛
- دعم الشركات الكبرى من خلال توفير منتجات وسيطة تسهم في تعزيز نشاطها؛
- توفير فرص عمل حقيقية مما يقلل من معدلات البطالة؛
- المساهمة في تحقيق أهداف إستراتيجية التنمية الاقتصادية؛
- تحقيق ربحية عالية نظرا لصغر رأس مال المستثمر؛
- مرونة عالية وقدرة على التأقلم نظرا لطبيعة ملكيتها الفردية.

كما أن هناك مجموعة من الخصائص التي تمثل نقاط ضعف بالنسبة لهذه المؤسسات تتمثل في النقاط التالية:

- عدم القدرة على بناء شبكة توزيع فعالة بسبب ضعف إمكانياتها؛
- محدودية الخيارات و ضعف القدرة على اختيار و صياغة إستراتيجية عمل واضحة؛
- صعوبة الحصول على الموارد التمويلية لعدة أسباب أبرزها ضعف هيكلها التمويلي؛
- محدودية الإمكانيات المادية مما يؤدي إلى خلق تحديات تسويقية كبيرة.

- **خصائص المؤسسين:** تشمل تميزهم بقدرات إبداعية عالية ومستوى تعليمي مرتفع، إضافة إلى روح مخاطرة وحدس رغم افتقارهم أحيانا إلى المهارات التسييرية اللازمة، كما يمتلكون القدرة على تكوين شبكة علاقات فعالة تساعدهم بشكل خاص في الحصول على التمويل اللازم ودخول الأسواق الجديدة.
- **الخصائص التمويلية:** نظرا لدعم التطور المتسارع للمؤسسات الناشئة وارتفاع التكاليف المرتبطة بهذا النمو، خاصة فيما يتعلق بمتطلبات البحث والتطوير وتكاليف تنفيذ الابتكارات الجديدة، تلجأ غالبا هذه المؤسسات إلى فتح رأسمالها للممولين الخارجيين مثل: رأس مال المخاطرة، ملائكة الأعمال، التمويل الجماعي، ضمان القروض...الخ[2].

[1]- زرافة شيماء، بلهزار أميرة، "المؤسسات الناشئة في الجزائر على ضوء مبادرات المرافقة والتحفيز"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير، جامعة 8 ماي 1945، الجزائر، 2022، ص 10-11.

[2]- بوسويع منى وآخرون، "واقع وآفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر"، المجلد 07، العدد 03، 2020، ص 405-406.

المطلب الثاني: أنواع المؤسسات الناشئة

تختلف أنواع المؤسسات الناشئة من مدرسة اقتصادية إلى أخرى، وطبيعة الدول، وأهداف المؤسسة ذاتها، ولكنها تصب جميعها في هدف واحد ألا وهو النمو والتطوير. يتضمن هذا المطلب مختلف أنواع المؤسسات الناشئة المتواجدة في الأسواق الحالية وأهم مميزاتها المتنوعة والتي تهدف لتحقيق الريادة.

أولا: المؤسسات الناشئة المؤقتة والكبيرة

- **المؤسسات الناشئة المؤقتة:** غالبا ما نجد المؤسسات الناشئة في مرحلة السوق التجريبية بحيث تبدأ كأفكار افتراضية وضعها صاحب المشروع، بناء على عملية التفكير الذي تقوده إلى إطلاق المشروع عمليا (قبل التسجيل القانوني) وبالتالي هي شابة و تكون لفترة معينة أي مؤقتة ثم تتجه نحو التوسع لتصبح مؤسسة كبيرة أو تواجه الفشل وتنتقل إلى فرصة أخرى.
- **المؤسسات الناشئة الكبيرة:** تبدأ هذه المؤسسات برأس مال ضخم وفريق عمل مؤهل إلى جانب الآلاف من الموظفين المنتشرون في نطاق جغرافي واسع جدّا، تتميز هذه المؤسسات بالاكتفاء الذاتي. وتسعى إلى الوصول لعدد كبير من الجمهور فتتوسع باستمرار لتواكب التطورات والتغيرات وأحيانا تكون سببا في إحداثها هذا يضمن استمرار وجودها في السوق ويضعها ذلك في مواجهة ضغط الابتكار والإبداع طوال الوقت للحفاظ على مكانتها. أمثلة بارزة على هذه المؤسسات: "Tesla"و "Google"[1].

ثانيا: المؤسسات الناشئة القابلة للنمو والتطور والقابلة للبيع

- **المؤسسات الناشئة القابلة للنمو والتطور:** تعد الشركات المتوسطة خير مثال لهذا النوع إذ تسعى جاهدة إلى التوسع والنمو وتبذل أقصى جهودها لتحقيق أهدافها على نطاق واسع ومن أبرز الأمثلة على ذلك مؤسسة "Uber" وهي مؤسسة ناشئة تهدف للحفاظ على مكتسباتها وغايتها الأساسية هي توفير حياة مريحة فقط.
- **المؤسسات الناشئة القابلة للبيع:** ينتشر هذا النوع من المؤسسات الناشئة بشكل أكبر في المجتمعات التي تتمتع بفرص تمويلية أوسع مقارنة بغيرها من الدول الأخرى، يمثل هذا النموذج استثمارا في الأفكار ويهدف إلى التوسع والربح من النشاط نفسه فيما بعد، ظهر هذا النوع في السنوات الأخيرة بشكل لافت لاسيما في مجال التكنولوجيا، مثلما حدث عندما اشترت مؤسسة "**فيسبوك**" مؤسسة "**واتس آب**" ومؤسسة " **انستغرام**"، والتي عملت بدورها في الفترة الأخيرة على رفع قيمتها في السوق بغرض الحصول على أفضل العروض لها.

[1]- شراك محمد حسين،فرطاس فتيحة،"الابتكار والتكنولوجيا الرقمية وأهميتها في المؤسسات الناشئة"، مجلة الجغرافيا الاقتصادية، المجلد 01، العدد 02، 2024، ص 103.

ثالثا: المؤسسات الناشئة الافتراضية

هي مؤسسات حديثة تعتمد بشكل أساسي على الانترنت في كافة جوانب أعمالها بدءا من تطوير المنتجات والخدمات وصولا إلى التسويق والمبيعات وخدمة العملاء، لا تمتلك هذه المؤسسات غالبا مقرا فعليا و يعمل فريق عملها عن بعد من مواقع مختلفة حول العالم. تتميز المؤسسات الناشئة الافتراضية بعدة خصائص منها:

- **المرونة:** تمتاز هذه المؤسسات بقدرة عالية على التكيف السريع مع العمليات والإدارة مما يسمح لها بالتكيف بسرعة مع التغيرات في السوق.
- **التكلفة المنخفضة:** بفضل غياب تكاليف إيجار المكاتب والبنية التحتية المادية، تتميز المؤسسات الناشئة الافتراضية بتكاليف تشغيل منخفضة.
- **الوصول إلى الأسواق العالمية:** تتيح هذه المؤسسات الوصول بسهولة إلى الأسواق العالمية عبر الانترنت، مما يوفر لها فرصة كبيرة للنمو والتوسع.
- **فريق عمل عالمي:** تستطيع المؤسسات الناشئة الافتراضية تعيين أفضل الكفاءات من جميع أنحاء العالم دون أي قيود جغرافية. ومن بين المؤسسات الناشئة الافتراضية التي حققت نجاحا ملحوظا منها:
  - Zapier : منصة متخصصة في ربط التطبيقات المختلفة؛
  - Buffer :شركة متخصصة لإدارة وسائل التواصل الاجتماعي.

رابعا: المؤسسات الناشئة القائمة على التكنولوجيا

يمكن تعريف المؤسسة الناشئة القائمة على التكنولوجيا بأنها شركة حديثة النشأة تعتمد بشكل أساسي على الابتكار التقني لتطوير منتجات أو خدمات مبتكرة، تستخدم هذه المؤسسات التكنولوجيا لتلبية احتياجات جديدة في السوق أو لحل مشاكل قائمة.

تظهر المؤسسات الناشئة القائمة على التكنولوجيا بعدة خصائص رئيسية تميزها بذلك عن المؤسسات التقليدية وهي:

- **الابتكار:** تهدف إلى تقديم حلول مبتكرة وجديدة تلبي احتياجات السوق المتغيرة.
- **النمو السريع:** تتمتع بإمكانية النمو السريع واختراق أسواق جديدة بفعالية.
- **الاعتماد على التكنولوجيا:** ترتكز هذه المؤسسات بشكل أساسي على التكنولوجيا في مختلف أنشطتها.
- **المخاطرة:** تعتبر هذه المؤسسات عالية المخاطر حيث أن نسبة كبيرة منها تفشل في الوصول إلى النجاح المنشود.

تتعدد المؤسسات الناشئة القائمة على التكنولوجيا وتختلف نذكر منها[1]:

[1]- Alan S. Gutterman, "Emerging Companies, Characteristics of emerging companies", 1 Jan 2023.

- **شركة تطوير البرمجيات:** تختص بتصميم و بتطوير تطبيقات وبرامج حاسوبية جديدة.
- **شركات التجارة الالكترونية:** تقديم خدمات البيع والشراء عبر الانترنيت باستخدام برامج متطورة.
- **شركات الذكاء الاصطناعي:** تعمل في مجال تطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي.
- **شركات التكنولوجيا الحيوية:** تعمل في مجال تطوير التقنيات الحيوية لتخدم مجالات متعددة.

تلعب المؤسسات الناشئة القائمة على التكنولوجيا دورا حيويا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير فرص عمل وتقديم حلول عصرية للتحديث القائمة.

المطلب الثالث: أهداف المؤسسات الناشئة وأهميتها

أهداف المؤسسات الناشئة هي حجر الأساس لنموها ونجاحها، متميزة بذلك عن المؤسسات التقليدية نظرا لطبيعتها الديناميكية واعتمادها على الابتكار الذي أولٌ لها أهمية بالغة.

أولا: أهداف المؤسسات الناشئة

تظهر المؤسسات الناشئة فعاليتها في مواجهة التحديات الاقتصادية عبر تحقيق مجموعة من الأهداف المهمة تتجلى في ما يلي[1]:

- تعزيز روح المبادرة الفردية والجماعية باستحداث أنشطة سلعية أو خدمية أو إنتاجية جديدة لن تكن موجودة سابقا، مثال على ذلك إعادة إحياء الصناعات التقليدية المرتبطة بقطاعي الصناعة والبناء.
- توفير فرص عمل جديدة سواء بشكل مباشر، بالنسبة لمستحدثي المؤسسات أو بصورة غير مباشرة عن طريق توظيفها لأفراد آخرين.
- إعادة إدماج العمال الذين فقدوا وظائفهم بسبب إفلاس بعض المؤسسات المالية العمومية أو نتيجة تقليص حجم العمالة فيها، مع إعادة الهيكلة أو الخوصصة، وهو ما يسهم في إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة.
- تسعى المؤسسة الناشئة إلى أن تكون أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية مما يجعلها عنصرا هاما لترقية الثروة المحلية واستثمارها وإحدى وسائل التكامل بين المناطق.
- توفير الفرصة لفئات عديدة من المجتمع التي تملك أفكار استثمارية متميزة ولكنها تفتقر القدرة المالية والإدارية اللازمة لتحويل هذه الأفكار إلى مشاريع ملموسة.

ثانيا: أهمية المؤسسات الناشئة

تبرز أهمية المؤسسات الناشئة في تطوير الأفكار الجديدة والابتكارية وتحويلها إلى منتج أو خدمة من خلال سعيها للتوسع والاستقرار، وذلك من خلال[2]:

- **توفير فرص العمل الحقيقية المنتجة ومكافحة مشكلة البطالة:** حيث يتميز هذا القطاع بالقدرة العالية على توفير فرص العمل، إضافة إلى قدرته على استيعاب وتوظيف العمالة ذات الخبرة المحدودة أو حتى بدون خبرة وهو ما يمتص طالبي العمل خاصة ذوي الشهادات، أصحاب الأفكار الإبداعية وخريجي الجامعات. وبالتالي التصدي المباشر لمشكلة البطالة حيث تسعى الدول جاهدة لخلق فرص عمل مناسبة على الرغم من التحديات التي تعترضها وهي في طريق النمو.

[1]– حرمة محمد، خميرة عبد الله، "إدارة المؤسسات الناشئة في الجزائر أهداف و تحديات"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، شعبة علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة 8 ماي 1945، الجزائر،2022، ص 10-11.

[2]– يعقوب فريال، طبايبية صليحة، "الشركات الناشئة ودورها في تحقيق الإنعاش الاقتصادي –مع الإشارة لحالة الجزائر–"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر, شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة 8 ماي 1945، الجزائر، ص 11-12.

- **الابتكار في البحث والتطوير**: ولاسيما في مجال التكنولوجيا، والذي أصبح اليوم أداة ضرورية أكثر من أي وقت مضى لتنمية أي بلد في العالم. تتميز المؤسسات الناشئة بالقدرة على ابتكار وتطوير منتجات بتكلفة أقل بـ 24 مرة مقارنة بالمؤسسات الكبرى(حسب دراسة أمريكية).
- **تعزيز الإنتاجية والحفاظ على التنافسية**: حيث لعبت دورا محوريا في السنوات الماضية بفضل اعتمادها على أدوات ووسائل وكذا تقنيات إنتاجية حديثة قللت من التكاليف، ورفعت من مستوى جودة المنتجات كذلك، مما ساعدها على ذلك تبنيها للإستراتيجية التكنولوجية التي أكسبتها ميزة تنافسية عززت مكانتها في الأسواق العالمية.
- **نشر القيم الايجابية في المجتمع**: تسهم المؤسسات الناشئة في معالجة العديد من أهم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال الأبحاث التي تقوم بها المؤسسات الناشئة، لتطوير كما تساعد على إدخال قيم جديدة للمجتمع والمساهمة في تطوير ثقافة المستهلك وتشجيعه على تقبل التغيير والتكيف معه.
- **الإسهام في تطوير التنمية الاقتصادية النسبية**: تعالج المؤسسات الناشئة القضايا الاقتصادية من خلال أبحاثها وتساهم في نشر القيم والمبادئ الاقتصادية والتنظيمية الايجابية كالمبادرة، الإبداع، الابتكار، إدارة الوقت، الكفاءة والفعالية. كما تساهم في إنتاج سلع وخدمات مبتكرة وجديدة مما يؤدي إلى التنويع في المنتجات، وتسهم بشكل غير مباشر في تطوير إنشاء الأنسجة الاقتصادية الجديدة الأخرى التي تدعم الأنسجة التقليدية كالزراعة.
- **استثمار المدخرات وتعزيز وجذب المستثمرين ورأس المال الأجنبي**: تعمل المؤسسات الناشئة على توجيه مدخرات صاحب أو أصحاب المشروع بدلا من بقائها مكتنزة أو موظفة في مجالات لا تخلق قيمة مضافة نحو استثمارات أكثر إنتاجية، مما يسمح بإحداث تراكم رأس مالي وكذا نقل شريحة الأفراد من دخل أقل إلى دخل أعلى وجذب المستثمرين المحليين والأجانب لتعزيز الحركة الاقتصادية واستدامة النمو.
- **المساهمة في النمو الاقتصادي**: تسهم المؤسسات الناشئة بشكل كبير في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال خلق وظائف جديدة على المدى الطويل وزيادة نمو دخلها السنوي الذي يؤدي إلى توليد الثروة وتعزيز الناتج الداخلي الخام، إضافة إلى كون غالبية هاته المؤسسات تمتلك القدرة على اختراق أسواق عالمية وبالتالي جلب العملة الأجنبية إلى الاقتصاد المحلي.
- **مرونتها وقدرتها على التأقلم والاستجابة السريعة**: بفضل مرونة عملياتها وسلاسة الحلول التي تجلبها، تعتبر المؤسسات الناشئة فاعلة في حل مشاكل تكاليف الإنتاج للشركات الكبرى وإيجاد حلول للمشاكل الثقيلة التي كثيرا ما تفرضها السياسات على المجتمع.

- تمكن المؤسسات الناشئة من تلبية احتياجات السوق المحلي مما يعزز من عملية إحلال الواردات ودعم الصادرات وبالتالي توفير عملات أجنبية.
- تحقيق آثار إيجابية أكبر على المشاريع المبتكرة لاسيما تلك المتعلقة بتطوير مجال التكنولوجيات الحديثة.

وفي الأخير يمكن القول تلعب المؤسسات الناشئة دورا حيويا في دفع الابتكار ورفع النمو الاقتصادي، من خلال قدرتها على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية وحسن استغلالها، فهي تزدهر داخل أنظمة الابتكار، التي توفر شركات أساسية من الدعم والموارد والمعرفة التي تعزز ريادة الأعمال وخلق فرص العمل.

المبحث الثاني: آليات تمويل المؤسسات الناشئة

تواجه المؤسسات الناشئة تحديات تمويلية تفرضها خصائص هذه الشركات ومتطلبات الاحتياجات التمويلية الخاصة بها من جهة، ومدى اصطدامها بشركات التمويل التي توفر رأس مال من جهة أخرى. يتضمن هذا المبحث

أهداف تمويل المؤسسات الناشئة، ومصادر تمويلها، ولقد تم عرض أهم الطرق المستحدثة لتمويل المؤسسات الناشئة والاحتياجات التمويلية التي قد تواجه نشاطها.

المطلب الأول: مصادر تمويل المؤسسات الناشئة وأهدافها

يعد تمويل المؤسسات الناشئة ضرورة حتمية لنموها واستمرارها خاصة في مراحلها الأولى التي تتطلب الدعم المالي لتحقيق خططها الإستراتيجية.

أولا: مصادر تمويل المؤسسات الناشئة

يعتبر موضوع تمويل المؤسسات الناشئة من أهم المشاكل التي تعترضها، لذا كان لا بد من ابتكار أدوات تمويلية متنوعة حتى تتماشى مع التطور والتنوع الذي شهدته الحاجات التمويلية، تتمثل هذه المصادر في ما يلي[1]:

- **البنوك التجارية (التمويل المصرفي)**: تقوم البنوك بتقديم قروض للمؤسسات لتلبية احتياجاتها التمويلية مقابل حصول البنك على فائدة محددة مقابل هذا القرض وهذا وفق شروط وضمانات متفق عليها بين الطرفين. وتنقسم هذه القروض إلى قروض استغلالية قصيرة الأجل وقروض استثمارية طويلة الأجل، وغالبا ما تكون القروض الاستغلالية هي الأكثر استخداما لسد احتياجات هذه المؤسسات.
- **الهيئات والمؤسسات المتخصصة:** في بعض الأحيان تدرج القروض المقدمة من هذه المؤسسات الخاصة و الهيئات ضمن فئة القروض البنكية على الرغم من أن مصدرها ليس البنوك بل جهات متخصصة تهدف إلى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قد تكون هذه الجهات حكومية، شبه حكومية أو غير حكومية وتركز بشكل أساسي على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية وأبرز أهدافها الأساسية هي خدمة المصلحة العامة وليس الربحية.
- **التمويل عن طريق رأس المال المخاطر**: يمثل هذا النوع من التمويل أسلوبا أو تقنية لتمويل المشاريع الاستثمارية بواسطة شركة رأس المال المخاطر بأسلوب مختلف عن التمويل التقليدي، وهي تقنية لا تقوم على تقديم النقد فحسب كما هو الحال في التمويل المصرفي بل تقوم على أساس المشاركة، حيث يقوم المستثمر بتمويل المشروع من دون ضمان العائد أو قيمته مما يعرض استثماره وأمواله للمخاطرة، ولهذا يعتبر هذا النموذج من التمويل أكثر ملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة أو التوسعية التي تواجه تحديات كبيرة في هذا المجال، وفي هذه التقنية يتحمل المستثمر كليا أو جزئيا الخسارة في حالة فشل المشروع الممول، ومن أجل

[1]– بن ساعد عبد الرحمان، صابور سعاد، "رأس المال المخاطر ودورهُ في تمويل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر–دراسة حالة شركةSOFINANCE-"، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، 2019، ص 17.

التخفيف من حدة هذه المخاطر فإن المخاطر لا يكتفي بتقديم المال فحسب بل يساهم أيضا في إدارة المؤسسة ليضمن تطورها ونجاحها.

- **التمويل عن طريق السوق المالي (البورصة):** يتم هذا النوع من التمويل إما من خلال إصدار أسهم عادية أو ممتازة مما يجعلها شكلا من أشكال المساهمة المباشرة في رأس المال، أو عن طريق التمويل بإصدار السندات فهو يعتبر تمويلا يعتمد على المديونية طويلة الأجل.[1]

ثانيا: أهداف تمويل المؤسسات الناشئة

يكمن الهدف من تمويل المؤسسات الناشئة في النقاط التالية[2]:

- توفير السيولة اللازمة للمشروع الاستثماري من أجل اقتناء التجهيزات المطلوبة.
- تسهيل التدفقات النقدية والمالية بين مختلف الأطراف الاقتصادية.
- ضمان توظيف الموارد بكفاءة لاسيما فيما بين الهيئات المالية المختلفة.
- تغطية جزء من تكاليف المشروع الاستثماري مما يساهم في تنويع في الأنشطة المصرفية.
- تعزيز القدرات التصديرية للمؤسسات من خلال تقديم الدعم والتمويل اللازم لهذه الكيانات.
- تطبيق نظام المشاركة عبر طريق التمويل الإسلامي لتوسيع الخيارات التمويلية.
- التركيز على تمويل وتحسين الأنشطة الخاصة بالتكوين والتدريب لتعزيز كفاءة فعالية هذا النوع من المؤسسات الناشئة وضمان تأهيلها مع تخفيف تأثير الضغوط المحيطية أثناء مرحلة التأسيس باستخدام آلية حاضنات الأعمال.
- يسهم التمويل التأجيري في تمكين المؤسسات وخاصة المؤسسات الناشئة منها من الحصول على المعدات والآلات والتجهيزات الحديثة نظرا لإمكانياتها المالية المحدودة وعدم قدرتها على الاقتراض من البنوك، بالإضافة إلى تحسين فرص الحصول على العملة الصعبة.

المطلب الثاني: منصات التمويل الجماعي كآلية جديدة لتمويل المؤسسات الناشئة

أولا: تعريفها

[1]– حنفي عبد الغفار، " أساسيات الاستثمار والتمويل"، مؤسسة شباب الجامعة،جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2004، ص 540.

[2]– بن جيمة مريم، بن جيمة نصيرة، قرطاسا فتيحة، "الابتكار و التكنولوجيا الرقمية وأهميتها في المؤسسات الناشئة"، مجلة الجغرافيا الاقتصادية، المجلد 01، العدد 02، 2024، ص 103.

يعتبر التمويل الجماعي أحد الابتكارات المالية التي أتاحتها التطورات التكنولوجية، وبتعبير آخر هو فئة فرعية ل"Fintech"، ويسمى أيضا بالتمويل البديل"Alarnative Finance – ALTI"وهو يشير إلى التمويل القائم على السوق الممكن تكنولوجيا والذي يعمل خارج النظام المالي التقليدي متضمنا أسواق الانترنت.

ثانيا: أطرافها

تشمل منصات التمويل الجماعي مجموعة من الأطراف ذات المصالح المتداخلة بما يتضمن ذلك:

- الممولين: سواء كانوا مستثمرين، داعمين أو متبرعين كما قد يكونوا أفرادا أو مؤسسات.
- المستثمرين / المستفيدين: وهم الجهات التي تسعى للحصول على تمويل لشركة أو منتج أو الشروع أو لمبادرة مجتمعية أو لعمل خيري.
- منصات التمويل الجماعي: وهي منصات إلكترونية تعمل على ربط الممولين أو المتبرعين والمستفيدين أو المستثمرين. وغالبا ما تفرض رسوما على:
  - المشاركة والأرباح.
  - خدمات المدققين ومقدمي الخدمات الآخرون.
  - الجهات الراعية.

ثالثا: آلية عملها

تمر عملية التمويل الجماعي لمشروعات المؤسسات الناشئة عبر منصات متخصصة بعدة مراحل يمكن إيجازها في ما يلي[1]:

- الاختيار الأولي للمشروعات من قبل منصات التمويل الجماعي بناءا على مجموعة من المعايير الموضوعية والمحددة من قبل مشغلي منصات التمويل الجماعي.
- عرض المشروعات المؤهلة على منصات التمويل الجماعي مما يتيح للجمهور فرصة إبداء الرأي بشأن هذه المشروعات التي تسعى للحصول على تمويل، تعد هذه المرحلة جوهرية، الشيء حيث تشرك الجمهور بشكل مباشر في اتخاذ القرارات التمويلية.
- جمع الأموال اللازمة لتمويل المشروعات بما يتماشى مع نماذج التمويل الجماعي المعتمدة.
- تنفيذ المشاريع حيث تتحصل منصات التمويل الجماعي على نسبة مقابل إدارة العمليات ذات الصلة بتمويل هذه المشاريع تتراوح النسبة عادة مابين 5%إلى 8%.

[1]- Ivo Jenik, al, "Gouldfunding and Financial Inclusion", CGAP Working Paper, [Available online], Retrieved July on 2020 from. https: www.cgap.org/sites/default/files/working Paper - Crowd funding-and-Financial-Inclusion - Mar 2017.pdf

- تسديد القروض وعوائد الأوراق المالية وهي المرحلة الأخيرة في تمويل المشاريع يتم من خلالها تسديد أقساط القروض المستحقة أو الالتزامات المالية حسب الشروط المتفق عليها من قبل أصحاب المشاريع لإتمام عملية الحصول على التمويل اللازم.

المطلب الثالث: المعوقات التمويلية التي تواجه المؤسسات الناشئة

تعد أخطر التحديات التي تهدد استمرار المؤسسات الناشئة ونجاحها هي المعوقات التمويلية التي تحول دون تحقيق أهداف المؤسسة وخططها، تتمثل أبرز هذه المعوقات في ما يلي[1]:

[1]- Joana Costa Lopes,Chen Chen, "Startups Funding Legal Regime," April 1, 2022. Centro de Investigação de Direito Privado (CIDP) Research Paper No. 21, Revista Eletrónica de Direito - Junho de 2022 - N.º 2 (vol. 28), Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=4250405

أولا: غياب المؤسسات المتخصصة في تمويل المؤسسات الناشئة: يشكل غياب الجهات المتخصصة في تقديم التمويل للمؤسسات الناشئة تحديا كبيرا يعيق نمو هذه المشاريع ويضاعف من حدة أزمة التمويل، وحتى في حالة وجودها خاصة بالنسبة للدول النامية فغالبا ما تكون ذات قدرات مالية محدودة وتضع شروط صارمة للدعم والتمويل مما يجعل الوصول إلى للتمويل أصعب بالنسبة للمؤسسات صغيرة الحجم.

ثانيا: القيود القانونية: تواجه المؤسسات الناشئة تحديات كبيرة بسبب الأطر القانونية المعقدة التي يمكن أن تخلق فرص الابتكار والتمويل المنافسة في السوق، فالمشاريع الجديدة تواجه منافسة شرسة من الشركات الكبرى القائمة مما يصعب عملية جذب الاستثمار، من جهة أخرى تسلط الضوء أيضا على الحاجة إلى سياسات تشجيعية وحلول تمويل مبتكرة لتهيئة بيئة أفضل لهذه المؤسسات، وعلى العكس من ذلك هناك من يرى البعض أن ظهور جهات تمويلية بديلة قد يسبب زيادة المخاطر على رواد الأعمال.

ثالثا: القيود المالية: تشمل هذه القيود عنصرين أساسيين هما: صعوبة الوصول إلى التمويل التقليدي، حيث تواجه المؤسسات الناشئة تحديات لتأمين القروض المصرفية بسبب متطلبات الناتج الائتماني والضمانات خاصة في الأسواق الناشئة، وارتفاع معدلات الفائدة في العديد من المناطق ما يعتبر عائقا أمام الاقتراض و يجعل الحصول على التمويل من أسواق رأس المال غير مجديا، كما أن ندرة رأس المال الاستثماري تقلل من خيارات التمويل وهو أمر يلاحظ خاصة في دول مثل الهند والصين.

رابعا: نقص حاضنات الأعمال: بالنظر للأهمية الكبيرة والدور الفعال لحاضنات الأعمال بالنسبة للنمو والتطور في المؤسسات الناشئة، فقد تم تسجيل نقص كبير في عدد حاضنات الأعمال أو مسرعات المشاريع أو هياكل الدعم.

فمن الضروري العمل على تأسيس وخلق حاضنات أعمال واسعة النطاق بكافة المدن وفي كل الولايات التي يتوقع أن تشهد نشاطا رياديا لتمكين ودعم المؤسسات الناشئة.[1]

المبحث الثالث: حاضنات الأعمال كأداة لزيادة كفاءة المؤسسات الناشئة

تعتبر حاضنات الأعمال هيكل دعم تستقبل المشاريع وتساعدهم في إنجاحها وذلك بتوفير مختلف المتطلبات التي يحتاجونها إلى جانب تقديم خدمات متنوعة لنجاح المؤسسات الناشئة. يتضمن هذا المبحث مفهوم حاضنات الأعمال وأهدافها، مهامها وشروط منح حاضنات الأعمال للمؤسسات الناشئة، وقد تم عرض أهم الخدمات التي تقدمها للمؤسسات الناشئة وأهميتها.

[1] -Harikumar Pallanthaka, "challenges for Financing startups In china A quantitative Investigation of Small and Medium Ventures", Integrated Journal for Research in Arts and Humanities, p232-238,Dec 2022.

المطلب الأول: مفهوم حاضنات الأعمال، مهامها وأهدافها

حاضنات الأعمال هي مؤسسات وبرامج لدعم المشاريع الناشئة ورواد الأعمال في مراحلهم الأولى من خلال توفير بيئة مناسبة تساعدهم على النمو والاستمرار.

أولا: مفهوم حاضنات الأعمال

مصطلح حاضنة يستند من المفهوم الأساسي لمصطلح "unrturing"، الذي هو تطوير ورعاية الشركات الصغيرة في بيئة محمية، تدار هذه الحاضنات بواسطة مختصين صناعيين سواء من جهات حكومي، خاصة، أو حتى أحيانا بواسطة الجامعات التي تضع مخططات محددة لدعم ريادة الأعمال.

كما تعرف حاضنات الأعمال على أنها مؤسسات ذات كيان قانوني مستقل، تهدف هيئة حاضنات الأعمال إلى دعم المؤسسات الناشئة المبتكرة ورواد الأعمال الجدد، وذلك من خلال توفير الوسائل والدعم اللازمين لتجاوز أعباء وتحديات مراحل الانطلاق الأولى، تشمل هذه المساعدات عمليات التسويق والترويج للمنتجات التي تقدمها هذه المؤسسات.[1]

يعرف احتضان المشاريع على أنه عملية ديناميكية يهدف إلى تطوير ودعم رواد الأعمال أو المؤسسات الناشئة، تعمل حاضنات الأعمال على توفير بيئة مناسبة للشركات الصغيرة تضمن استمراريتها والحفاظ على البقاء والنمو خلال فترة التأسيس الأولى الحرجة والتي تكون الشركة خلالها عرضة بشكل كبير للفشل وتقدم الحاضنات مجموعة من الخدمات مثل بيئة العمل المناسبة ومساحات مكتبية مشتركة والتدريب العملي على الممارسات الإدارية وتسهيلات للحصول على الموارد المالية بالإضافة إلى خدمات دعم متنوعة تساعد المؤسسات على تحقيق أهدافها.

تعرف حاضنة الأعمال بأنها نظام متكامل يتعامل مع كل المشاريع في البداية وكأنه طفل بحاجة إلى رعاية شاملة والاهتمام المستمر لحمايته من المخاطر المحتملة إضافة إلى تزويدها بمقومات الاستدامة، وتدفع به تدريجيا ليصبح قويا قادرا على النماء والاعتماد على الذات معززة بأسباب الاستمرارية والنجاح.

ثانيا: مهام حاضنات الأعمال: المهام التي في ضوئها تقام حاضنات الأعمال هي[2]:

- تقديم الفرصة لتقييم إمكانيات نجاح مختلف المشاريع بجميع أنواعها عند دخولها مرحلة التشغيل.
- توفير الدعم المالي والخدمات الإرشادية إلى جانب تسهيلات متنوعة لكل المستفيدين من الحاضنة، مع العمل على توفير الخدمات للجهات التمويلية من حيث الأبحاث والمعرفة تخدم الجهات التمويلية.

[1]- كلاني لطيفة، "واقع حاضنات الأعمال في بعض الدول العربية"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص 236.

[2]- حسين رحيم، "نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 02، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2003، ص 164.

- تطوير وتعزيز الأفكار الجديدة بهدف إنشاء وإيجاد مشاريع تكنولوجية واقتصادية حديثة أو المساهمة في تطوير المشاريع القائمة ذات الأهمية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني الذي تعمل فيه.
- توسيع قاعدة ريادة الأعمال من خلال استقطاب أصحاب المؤسسات الصغيرة والمشاريع الناشئة والمساهمة في رفع أدائهم بما يخدم الاقتصاد الوطني.
- توفر بيئة العمل المناسبة والإمكانيات والمتطلبات لدعم انطلاق المشروعات الصغيرة.
- الإسهام في توظيف مخرجات البحث العلمي والإبداعات وتحويلها إلى مشروعات ملموسة.
- دعم تنمية الموارد البشرية والمساهمة في حل مشكلة البطالة عبر توفير فرص عمل.
- ربط المشروعات الناشئة الجديدة وأساليبها المبتكرة بالقطاعات الإنتاجية والسوق المحلي واحتياجاته المتغيرة.
- تقدم المشورة العلمية وإعداد دراسات الجدوى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المبتدئة.
- تأهيل جيل من أصحاب ورواد الأعمال القادرين على تأسيس مشاريع جادة ذات عائد يدعم جهود التنمية.

ثالثا: أهداف حاضنات الأعمال

الهدف الرئيسي لبرنامج حاضنات الأعمال هو تقديم أكبر عدد ممكن من رواد الأعمال وأصحاب المشاريع لتأسيس مؤسسات ناجحة قادرة على الاستمرار والتوسع والتواجد في السوق، إضافة إلى تحقيق مجموعة الأهداف الاستثمارية المتنوعة. تعمل حاضنات الأعمال على احتضان المشاريع الناشئة الواعدة من خلال توفير بيئات عمل مجهزة بكافة الاحتياجات والخدمات مقابل رسوم رمزية، ويمكن تلخيص أبرز أهداف حاضنات الأعمال في النقاط التالية[1]:

- العمل على دعم إقامة مشاريع إنتاجية أو خدماتية تقدم خدماتها للمجتمع من خلال العمل على تهيئة البيئة المناسبة وتوفير كافة الموارد اللازمة من أجل تسهيل عملية التأسيس.
- تعزيز التواصل بين المشاريع الجديدة والسوق عن طريق بناء روابط مشتركة بين هذه المشاريع والمشاريع القائمة، إضافة إلى توثيق التعاون بين المشاريع المحتضنة مع بعضها للاستفادة من خبراتها وتبادل الحلول للتغلب على التحديات.
- تحقيق مجموعة من الأهداف الاجتماعية التي تسهم في تنمية الموارد البشرية، والحد مشكلة البطالة.
- تشجيع الاستثمارات الاقتصادية ذات القيمة والتي تسهم في تحسين وتطوير الوضع الاقتصادي للدولة.

[1]– رحال سلاف،بن بريكة(ع.و)، جودي (ح)، براهيمي(ن)،" دور حاضنات الأعمال الجامعية في نجاح الشركات الناشئة–دراسة ميدانية لمجموعة من حاضنات الأعمال الجامعية– " ، أطروحة دكتوراه، تخصص مقاولاتية وتسيير مؤسسة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص25.

- دعم للمشاريع الناشئة لمساعدتها على تجاوز التحديات والمعوقات الإدارية والمالية والفنية التي يمكن أن تتعرض لها خاصة في مرحلة الانطلاق.
- تعزيز توطين الابتكارات والتكنولوجيا لدعم أفكار رواد الأعمال وتحويلها إلى منتجات أو خدمات تضيف قيمة.
- الاستفادة المثلى من الموارد البشرية بأعلى الكفاءات العلمية والتقنية.
- متابعة تقييم أداء المشاريع المحتضنة باستمرار لتعزيز نقاط قوتها ومعالجة نقاط ضعفها والاستفادة من التجربة لتحسين المشاريع الأخرى.
- توفير بيئة عمل مناسبة ظروف ملائمة لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى جانب تقديم الدعم اللازم لها بما يسمح بتحقيق معدلات نمو وجودة مرتفعة وتنافسية في السوق.
- الإسهام في رفع معدلات دخل الأفراد وتعزيز عدد المشاريع في المجتمع مما يدعم نمو الاقتصاد المحلي.

المطلب الثاني: شروط منح حاضنات الأعمال للمؤسسات الناشئة والخدمات التي تقدمها

تقدم حاضنات الأعمال مجموعة متكاملة من الخدمات للمؤسسات الناشئة وذلك مقابل مجموعة من الشروط التي تساعد المؤسسات الناشئة على الانطلاق والنمو والثبات.

أولا: شروط منح حاضنات الأعمال للمؤسسات الناشئة

تضمن المرسوم التنفيذي20-254 مجموعة من الشروط من أجل الحصول على علامة حاضنة أعمال، نتناول هذه الشروط فيما يلي[1]:

- "يكون مؤهلا للحصول على علامة حاضنة أعمال كل هيكل تابع للقطاع العام أو القطاع الخاص أو بالشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، يقترح دعما للمؤسسات الناشئة وحاملي المشاريع المبتكرة فيما يخص الإيواء والتكوين وتقديم الاستشارة والتمويل" المادة 21 من المرسوم التنفيذي20-254 .
- تقدم طلبات الحصول على علامة "حاضنة أعمال" لدى اللجنة الوطنية عبر البوابة الإلكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة، ترفق هذه الطلبات بمجموعة من الوثائق نذكرها فيما يلي:

  - مخطط تهيئة مفصل لحاضنة الأعمال.
  - قائمة المعدات التي تضعها تحت تصرف المؤسسات الناشئة التي يتم احتضانها.
  - تقديم مختلف الخدمات التي توفرها حاضنة الأعمال للمؤسسات الناشئة.
  - تقديم مختلف برامج التكوين والتأطير التي تقترحها حاضنة الأعمال.
  - السيرة الذاتية لمستخدمي حاضنة الأعمال والمكونين والمؤطرين.
  - قائمة المؤسسات الناشئة التي تم احتضانها إن وجدت.

إضافة إلى هذه الوثائق يتعين على حاضنات الأعمال التابعة للقطاع الخاص تقديم الوثائق التالية:

- نسخة من السجل التجاري وبطاقة التعريف الجبائي والإحصائي.
- نسخة من القانون الأساسي للشركة.
- شهادة الانخراط في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية مرفقة بقائمة اسمية للأجراء.
- شهادة الانخراط في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية لغير الأجراء.
- نسخة من الكشوف المالية للسنة الجارية.

[1]- بوصوفة الزهرة،"المؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال وفقا لأحكام المرسوم التنفيذي 20-254"، دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد07، العدد02، 2023، ص134.

- يتعين على الراغبين في الحصول على علامة حاضنة أعمال أن يكون لديهم مستخدمون ذوي مؤهلات مطلوبة و / أو خبرة مهنية كافية في مجال مرافقة المؤسسات وهو ما جاء في المواد،24،23،22،21 من المرسوم التنفيذي 20-254.

يتم الرد على الطلب في أجل أقصاه ثلاثون يوما ابتداء من تاريخ إيداعه هذا ما جاء في المادة 26 من المرسوم التنفيذي 20- 254 بالرغم من ملاحظة وجود خطأ في كتابة المادة لأنها تتكلم عن أجل الرد على علامة مشروع مبتكر بالرغم من إدراجها ضمن الفصل السادس الخاص بشروط منح علامة "حاضنة أعمال" مما يستنتج أن المادة تقصد حاضنة الأعمال وليس المشروع المبتكر بالإضافة إلى أن المشرع تناول أجل الرد على طلب علامة مشروع مبتكر في المادة 18 من نفسا لمرسوم.

- كل تأخر في تقديم جزء من الوثائق المطلوبة يوقف هذا الأجل وعلى صاحب الطلب تقديم الوثائق الناقصة في أجل خمسة عشر (15) يوما ابتداء من تاريخ إخطاره من طرف اللجنة الوطنية تحت طائلة رفض طلبه.

- تمنح اللجنة الوطنية علامة "حاضنة أعمال" لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد حسب نفس الأشكال.

أما في الحالة التي يرفض فيها الطلب فعلى اللجنة الوطنية تبرير قرار الرفض وإخطار صاحب الطلب بذلك إلكترونيا، كما يمكن للجنة إعادة النظر في قرار الرفض بناء على طلب مبرر من صاحب الطلب، يتم إخطاره بالرد النهائي أيضا إلكترونيا في أجل لا يتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ إيداع الطلب. أما قرارات منح علامة "حاضنة أعمال" فتنشر في البوابة الإلكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة.

تخضع حاضنات الأعمال المرخص لها بتنفيذ التزاماتها وتخضع في ذلك إلى رقابة اللجنة الوطنية، وكل إخلال بالالتزامات يترتب عليه إما تجميد أو سحب علامة حاضنة أعمال من طرف اللجنة الوطنية، وفي الحالة التي يترتب عليها تجميد أو سحب علامة حاضنة أعمال يتعين على اللجنة الوطنية تبرير قرارها وإخطار المعني بذلك إلكترونيا، وفي هذا الصدد يمكن للجنة إعادة النظر في القرار وذلك بناء على مبرر من صاحب الطلب وبعد إزالة النقائص المعينة، يتم الرد عليه نهائيا إلكترونيا في أجل لا يتجاوز 30 يوما من تاريخ تقديم طلبه كما جاء في المواد 29،30 من المرسوم التنفيذي 20-254.

بالإضافة إلى هذه الشروط المذكورة وفقا لأحكام المرسوم التنفيذي هناك مجموعة شروط أخرى من أجل الحصول على علامة حاضنة أعمال نذكر منها ما يلي[1]:

[1]- حسين رحيم، "نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي"، مرجع سابق، ص 106.

- **الابتكار والتميز:** يجب أن تكون لدى المشروع فكرة جديدة ومبتكرة تقدم حلولا متميزة تضيف قيمة ضمن مجالها.
- **مراحل نمو المشروع:** يتم التركيز عادة على المشاريع التي تكون في مراحلها الأولى أو المرحلة المتوسطة والتي تتطلب دعما لمساعدتها على النمو والتطور.
- **فريق العمل:** يفضل أن يكون هناك فريق عمل متكامل يتمتع بروح التعاون والانسجام مع توفر المهارات التقنية والإدارية التي تساهم في تقدم المشروع نحو الأمام.
- **القدرة على النمو:** ينبغي أن يظهر المشروع إمكانيات حقيقية للنمو و التوسع في المستقبل، سواء على مستوى السوق المحلية أو الدولية.
- **الملائمة السوقية:** يجب أن تلبي فكرة المشروع احتياجات السوق بناءا على دراسة سوقية دقيقة وداعمة للسوق المستهدف.
- **التوجيه والتعليم:** على المؤسسات الناشئة أن تكون مستعدة على تلقي الإرشاد والاستفادة من توجيه الخبراء مع الالتزام بتطوير خطة عمل واقعية وقابلة للتنفيذ.

ثانيا: الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال للمؤسسات الناشئة

تلعب حاضنات الأعمال دورا رئيسيا في دعم المؤسسات الناشئة عبر تقديم مجموعة من الخدمات والمساعدات التي تهدف إلى تطويرها وتحقيق أهدافها المرسومة.

- **الاستشارات:** توفر حاضنة الأعمال الخدمات الاستشارية للمؤسسات المنتسبة لها وتشمل المساعدة في صياغة السياسات،تحديد الأهداف الرئيسية، واختيار العملاء والمسؤولين التنفيذيين المناسبين.
- **خدمات مالية:** تساعد حاضنات الأعمال المؤسسات الناشئة في الوصول إلى مصادر التمويل، بحيث تعمل حاضنة المؤسسة الناشئة على مساعدة المؤسسة المنتسبة إليها في ربط اتصالاتها بالراغبين في الاستثمار في هذه المؤسسة وهي في طور النمو من خلال حاضنات الأعمال.
- **خدمات تسويقية:** تعمل حاضنات الأعمال على تنظيم المعارض والندوات على المستويات المحلية والوطنية بهدف جذب الممولين، وتعريفهم بالمؤسسات المنتسبة إليها مما يسهم في تسهيل التواصل ما بين الأطراف المعنية، كما تقدم الحاضنة الدعم التسويقي من خلال تنظيم الأيام المفتوحة والمعارض وإطلاق الدورات التكوينية.
- **خدمات قانونية:** توفر الحاضنات للمؤسسات الناشئة المنتسبة إليها مجموعة من الخدمات القانونية الضرورية، كإتمام إجراءات تأسيسها وتسجيلها وكتابة عقود التراخيص حيث تضطلع بدور الوسيط بين المؤسسات المنتسبة إليها والجهات المقدمة للخدمات القانونية.

- **خدمات إدارية:** تبدأ الحاضنة بتقديم الخدمات الإدارية للمؤسسة المنتسبة لها منذ مرحلة التقييم، وتشمل هذه الخدمات أعمال السكرتارية، خدمات الانترانت وتوفير تجهيزات أساسية مثل جهاز فاكس.[1]
- **توفير مرافق البنية التحتية:** تؤمن الحاضنات التقنية للمؤسسات المنتسبة لها المرافق الأساسية اللازمة مثل المختبرات والمعامل والتجهيزات، بالإضافة إلى الأجهزة والبرامج وخدمات تقنية المعلومات وشبكات الاتصالات. كما تعمل على تنسيق الترتيبات اللازمة لضمان توافر احتياجات البنية التحتية من خلال المشاركة والتعاون مع الجامعات وجهات نقل التقنية ومقدمي الخدمات المساندة المرتبطين به أو من خلال الاستئجار عند الحاجة.
- **تقديم الخدمات الفنية:** تعد الخدمات الفنية من الركائز الأساسية التي تساهم في نجاح الحاضنات التقنية وتطوير المنشآت المنتسبة لها، يعتبر توفير بيئة داعمة لنقل هذه التقنية مطلبا حيويا لتطوير المنشآت ونموها، ومن أهم الخدمات التي تقدمها الحاضنات التقنية لمنتسبيها برامج التعاون والتنسيق بين هيئات نقل التقنية والحاضنات، إلى جانب لجان تعمل على تأمين وسائل استفادة المنشآت المنتسبة لهذه الحاضنات من المرافق التقنية والمكتبات وقواعد المعلومات، كما يتم توفير سبل استعانتها بالخبراء والمتخصصين المتميزين، مع ترتيب آليات استخدامها عبر عقود واتفاقيات خاصة، أما بالنسبة للحاضنات المرتبطة بالجامعات فتعتبر استفادة المنشآت المنتسبة لهذه الحاضنات من الأكاديميين والباحثين في هذه الجامعات إلى جانب طالبها، تتيح هذه العلاقة التكاملية بين المنشآت والجامعات فرصة فريدة لتطوير القدرات مما يعزز من القيمة المضافة التي توفرها الحاضنة للمنشآت التابعة لها.
- **توفير الأماكن والمكاتب المجهزة:** تقدم الحاضنة بيئة عمل متكاملة من خلال توفير الأماكن المناسبة والمكاتب المجهزة، تشمل متطلبات الاتصالات الأساسية مثل الهاتف، الفاكس والإنترنت بالإضافة إلى المكونات والأجهزة اللازمة لتقنية المعلومات، كما تتاح مرافق مشتركة مثل غرف الاجتماعات والقاعات المجهزة بأجهزة للعرض، إلى جانب ذلك، تقدم خدمات مساندة مثل التنظيف، الصيانة، الأمن والحراسة، مع توفير تجهيزات للنقل والتحميل والتفريغ، أماكن مخصصة للتخزين المؤقت ومرافق تسهل عمليات الاستلام والتسليم والشحن، هذا كله يوفر للمنشآت الصغيرة المنتسبة لها بيئة عمل مثالية، مقابل رسوم منخفضة نسبيا، مما يسهم في تخفيف الأعباء الرأسمالية لهذه المنشآت خلال مراحلها الأولى.
- **تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل:** تدعم الحاضنات المنشآت المنتسبة لها في إعداد خطط عمل متكاملة تسهل تواصلها مع المستثمرين المحتملين أثناء مرحلة النمو، كما تنظم الحاضنات ندوات للاستثمار لجذب

[1]– قادري سيد أحمد، مولاي ناجم مراد، " أهمية حاضنات الأعمال في مرافقة المؤسسات الناشئة – دراسة حالة مشتلة أدرار"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، تخصص مالية المؤسسة، قسم العلوم التجارية، 2021، ص 35.

المستثمرين المهتمين بالمساهمة فيها، أو حتى المشاركة المباشرة في ملكيتها، محققة بذلك دخلا مستقبليا بفضل نمو تلك المنشآت. بالنسبة للحاضنات التقنية المرتبطة بالجامعات ومراكز الأبحاث، يمكن لهذه المنشآت الحصول على التمويل اللازم لها، بموجب ترتيب اتفاقيات تتيح للجامعات امتلاك حصص في المشاريع مقابل حقوقا لملكية والاستفادة من براءات الاختراعات التي تسهم في تقدم المشاريع.

- **تقديم الخدمات القانونية:** تحتاج الشركات المنتسبة للحاضنات إلى خدمات قانونية تشمل مجالات عديدة، مثل تأسيسها، تسجيلها وحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع، ويمكن للحاضنات تقليل التكاليف المرتبطة بتوفير هذه الخدمات القانونية إلى المنشآت المنتسبة لها، عبر التنسيق مع مقدمي الخدمات للتعاون بشكل دائم وبأسلوب جماعي لتلبية احتياجات المنشآت.
- **بناء شبكات تواصل:** تسهم الحاضنات في بناء شبكات تواصل قوية فيما بينها سواء على المستوى المحلي أو العالمي، من خلال تنظيم الندوات والملتقيات للوقوف على المستجدات والمشاركة في الخبرات والعمل بشكل متكامل. إضافة إلى ذلك، فإن مواصلة الحاضنات في التواصل مع المؤسسات التي تخرجت منها واستمرار الحاضنات في تقديم بعض الخدمات السابقة لها يشكل عاملا إيجابيا هاما، إذ أن ذلك لا يساعد فقط في زيادة دخل الحاضنات، ولكنه أداة تسويق فعالة، حيث تستفيد المؤسسات المنتسبة للحاضنة من نجاح الشركات المتخرجة.
- **توفير العديد من الخدمات الإدارية والتدريبية والتسويقية والاستشارية:** يبدأ تقديم الخدمات الإدارية من قبل الحاضنات للمؤسسات المنتسبة لها من مرحلة تقييمها، استنادا على مدى قابلية نجاح خطط العمل الخاصة بها، وذلك قبل سماح الحاضنات لهذه المنشآت بالانتساب لها، كما يمكنها الاستعانة بجهات متخصصة لإجراء الدراسات ووضع الخطط اللازمة. بالإضافة إلى ذلك تقوم الحاضنات بتوفير خدمات التدريب المختلفة مثل تنمية المهارات الخاصة بإدارة الأعمال أو تقوية المهارات الخاصة بالاستفادة من تقنية المعلومات والاتصالات واستخدامات الانترنت، وتنظيم الندوات وحلقات النقاش المتنوعة مثل المتعلقة منها بوضع الخطط والاستراتيجيات للمنشآت المنتسبة لها أو المرتبطة منها بالتغيرات في الأنظمة والقوانين ومستجدات السوق والتطورات التقنية وذلك بهدف تعزيز فرص الاستدامة والنمو على المدى البعيد.كما يمكن للحاضنات تقديم خدمات التسويق للمؤسسات المنتسبة لها من قبل منشآت أخرى متخصصة في هذا المجال ومنتسبة أيضا لنفس

الحاضنة لتمكينها من الوصول إلى أسواق جديدة، وفي الحاضنات الجامعية تحديدا يمكن الاستفادة من طلاب الجامعات لتقديم خدمات تسويق مبتكرة وفعالة.[1]

[1]–هاشيم مريم نبيلة، مومني عبد القادر،"الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال كدعم المؤسسات الناشئة"،مجلة إستراتيجية التنظيم الإداري، المجلد05، العدد01، 2022، ص56.

المطلب الثالث: أهمية حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الناشئة

تعتبر حاضنات الأعمال من بين أهم الآليات الحديثة التي تقدم الدعم المالي والفني للمؤسسات الناشئة والمبتكرة خاصة في مراحلها الأولى، وعليه يمكن تلخيص أهمية حاضنات الأعمال في النقاط التالية[1]:

- توفير المكاتب والمباني للمؤسسات الصغيرة بالإضافة إلى أجهزة الاتصال وخدمات الصيانة؛
- تقديم الدعم الفني مثل تصميم وتطوير المنتجات، وتحسين جودتها؛
- المساعدة في تجاوز العقبات الإدارية لبدأ المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعمها لتحقيق معدلات نمو مرتفعة؛
- ربط المشاريع الناشئة والمبتكرة بالقطاعات الإنتاجية وحركة السوق ومتطلباته؛
- تشجيع المستثمرين الجدد والمغامرين على إنشاء شركاتهم الخاصة بما يعرف بشركات رأس المال المخاطر؛
- توفير فرص عمل لأولئك الذين يرغبون في أن يصبحوا رجال أعمال حقيقيين خاصة خريجي الجامعات؛
- إتاحة فرص التمويل المناسبة وفقا لظروف المشروع؛
- تعزيز ثقافة العمل الحر وتنمية مهارات إدارة المشاريع؛
- توفر البيئة المناسبة والإمكانيات والموارد لبدء المشروعات الصغيرة.

[1]– فادية بلقاسم، " تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2014، ص 80.

خاتمة الفصل:

يتضح من خلال دراسة هذا الفصل أن المؤسسات الناشئة هي الركيزة الأساسية لتنمية الاقتصاد وتوفير الحلول الذكية. تلعب هذه المؤسسات دورا حيويا في تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على القطاعات التقليدية مثل: المحروقات، مما يعزز الاستدامة الاقتصادية. تعتبر المؤسسات الناشئة من أهم محركات النمو الاقتصادي للدول، وأصبح الاهتمام بها أمرا ضروريا وذلك لتأثيرها الإيجابي على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

الفصل الثاني:

الإطار النظري للتنمية الاقتصادية

تمهيد:

تعتبر قضية التنمية الاقتصادية من أهم القضايا المعاصرة التي تواجه الدول في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية التي طرأت على المجتمعات في السنوات الأخيرة. والتنمية الاقتصادية هي العملية التي يتم من خلالها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن، تهدف إلى تحقيق الرفاهية من خلال تطبيق سياسات وإجراءات مستدامة، وبهذا تكون التنمية تخطيطا وتوظيفا أمثلاً للجهود وتطوير القدرات وزيادة كفاءتها. لذلك سنتناول في هذا الفصل ثلاث مباحث، يحتوي المبحث الأول ماهية التنمية الاقتصادية، المبحث الثاني يتضمن مقومات التنمية الاقتصادية والمبحث الثالث يتناول دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية الاقتصادية. وللتعمق أكثر قمنا بالتطرق في هذا الفصل إلى ما يلي:

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

- ✓ المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية وأهدافها
- ✓ المطلب الثاني: متطلبات التنمية الاقتصادية
- ✓ المطلب الرابع : استراتيجيات التنمية الاقتصادية

المبحث الثاني: مقومات التنمية الاقتصادية

- ✓ المطلب الأول: أساليب تمويل التنمية الاقتصادية
- ✓ المطلب الثاني: معايير التنمية الاقتصادية وأبعادها
- ✓ المطلب الثالث: أهمية التنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث: دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية الاقتصادية

- ✓ المطلب الأول: المؤسسات الناشئة محرك رئيسي للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية
- ✓ المطلب الثاني: دور المؤسسات الناشئة في تحقيق الانتعاش الاقتصادي
- ✓ المطلب الثالث: دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية الاجتماعية والبيئية

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية هي عملية متعددة الأوجه تتطلب مزيجا من الاستقرار السياسي والسياسات الاقتصادية السليمة، والاستثمار في مختلف القطاعات، تقام التنمية الاقتصادية أساسا على مبدأ المشاركة المجتمعية الفاعلة والإيجابية بدءا بتخطيط الأعمال واتخاذ القرار مرورا بالتنفيذ وتحمل المسؤوليات وتنتهي بالانتفاع من مردودات وثمرات مشاريع هذه التنمية وبرامجها، من خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى ثلاثة مطالب، يتناول المطلب الأول مفهوم التنمية الاقتصادية وأهدافها، المطلب الثاني يتضمن متطلبات التنمية الاقتصادية، المطلب الثالث يتناول استراتيجيات التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية وأهدافها

التنمية هي عملية مستمرة ومتكاملة تشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، تهدف إلى إحداث تغييرات جذرية في هيكل الاقتصاد. تسعى إلى تحقيق عدة أهداف رئيسية من أهمها زيادة الدخل القومي و تحسين مستوى المعيشة.

أولا: مفهوم التنمية الاقتصادية

تعددت تعاريف التنمية الاقتصادية، وذلك لتشعبها واختلاف مدارسها ومحلليها، وكل يعطي تعريف بناء على تصوره لتطور المجتمع، ومن هنا نبرز أهم المفاهيم للتنمية الاقتصادية:

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها "تقدم المجتمع عبر تطوير أساليب إنتاجية جديدة أكثر كفاءة وزيادة مستويات الإنتاج، من خلال تعزيز المهارات و القدرات البشرية وابتكار تنظيمات أفضل، وهي العملية التي تهدف إلى رفع متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي خلال فترة زمنية معينة وذلك عن طريق تحسين إنتاجية الفرد واستغلال الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج"[1].

التنمية الاقتصادية هي عملية معقدة تتطور مع مرور الوقت، يجرى قياسها باستخدام معايير مختلفة كالدخل القومي، ودخل الفرد، ورأس المال الاجتماعي.ومع ذلك لا يوجد معيار عالمي موحد لتعريفها، مما يجعل قياس التنمية الاقتصادية موضوعا مستمرا للنقاش[2].

يرى المفهوم الحديث للتنمية الاقتصادية أن أي عملية تنموية حقيقية يجب أن تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية، وهي كما يلي[3]:

- تلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمع بأعلى قدر ممكن.
- العمل على تغيير البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية نحو الأفضل.

---

[1]- رحالي حجيلة، بوخالفة رفيقة، "التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر"، دراسات في التنمية والمجتمع، المجلد 7، العدد 3، ص 4.

2-.Lakhan Prakash Udasi, 30 Jun2024."A study on Different Indicators of Economic Development

[3]- بوضياف ياسين، "التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر ورؤية مستقبلية"، جامعة الشلف، الجزائر، ص 186.

- توجيه العلم والتكنولوجيا لخدمة الإنسان بشكل مباشر.
- تحقيق تنمية مستدامة مدعمة قائمة على الاعتماد الذاتي ومتوافقة مع البيئة.

يصنف مفهوم التنمية الاقتصادية كأحد المصطلحات التي تعتمدها مدارس الفكر الاقتصادي المتنوعة، حيث يعكس هذا المفهوم السياقات التاريخية والاجتماعية المرتبطة به، كما أنه يشمل مختلف الاتجاهات النظرية المختلفة، بدءا من التنمية الكلاسيكية والاجتماعية وصولا إلى التنمية الجديدة وتنمية السوق ذات الطابع الاشتراكي.[1]

يركز مفهوم التنمية الاقتصادية حاليا على " الذكاء" و"الرقمنة" ودمج التقنيات المتقدمة في كافة القطاعات، لتعزيز الكفاءة والإنتاجية والقدرة التنافسية، يتطلب ذلك تكيف المجتمع مع التغيرات التكنولوجية وتطوير المهارات المستقبلية.[2]

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها الجهد الذي تبذله الدولة في تنمية الجوانب المادية، إذ تعتبر من الركائز الأساسية لأي عملية تنموية، وتعرف التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم من خلال إحداث تغييرات في الهياكل الاقتصادية، بهدف زيادة القدرة الإنتاجية للموارد الاقتصادية.[3]

من خلال ما سبق يمكن القول بأن التنمية الاقتصادية هي العملية التي تساهم في النهوض بالمجتمع من خلال تحقيق الإمكانيات الفردية والمجتمعية، تقاس بالزيادة المستمرة في الازدهار وتطوير نوعية الحياة من خلال الابتكار.

ثانيا: أهداف التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى معيشة الأفراد وتوفير أسباب الحياة الكريمة لهم، وسنوضح في ما يلي إلى طرح الأهداف الأساسية التي يجب أن تتبلور حولها الخطة العامة للتنمية الاقتصادية في الدول النامية وهي كالآتي[4]:

- **زيادة الدخل القومي:**

تعد زيادة الدخل القومي أحد أهم أهداف التنمية الاقتصادية في الدول النامية إذ أن السبب الرئيسي وراء سعي هذه الدول إلى تحقيق التنمية الاقتصادية هو الفقر الذي تعاني منه، وانخفاض مستوى معيشة سكانها، إضافة إلى تزايد نمو عدد السكان، ولحل هذه المشكلات يصبح من الضروري زيادة كل من الدخل القومي والدخل الفردي مع التركيز على زيادة الدخل القومي الحقيقي لا النقدي، المتمثل في السلع والخدمات المنتجة للمواد الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة.لا

[1] -Isaias Albert in de Moraes, "Revisiting the concept of Economic Development and the school of Thought of developmentalism", 1 Jan 2023.

[2] -L. Tsymbal, "The theoretical concept of economic -developmentat the present stage is the process of smartization", 6 Nov 2024.

[3]– حسين عالي،"استحالة التنمية الاقتصادية دون تنمية بشرية"، مجلة مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، المجلد 2، العدد 1، جوان 2015، ص 114.

[4]– بن عبو فاطمة، موليلط مليكة، "التنمية الاقتصادية في البلدان النامية"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص اقتصاد وتنمية، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، ص 37-39.

شك أن تحقيق زيادة في الدخل القومي الحقيقي لأي دولة يعتمد على مجموعة من العوامل مثل معدل نمو السكان والإمكانيات المادية والطبيعية للدولة على سبيل المثال كلما ارتفع معدل النمو السكاني، كلما زادت الحاجة إلى تحقيق نسبة أعلى من النمو في الدخل القومي لمواكبة هذا الارتفاع، وبالمثل كلما توفرتا لموارد المالية والكفاءات البشرية كلما سمح بتحقيق نسبة عالية في الدخل القومي الحقيقي، بغض النظر عن حجم هذه الزيادة أو نوعها، تبقى زيادة الدخل القومي هدفا أساسيا و محوريا في أجندة التنمية الاقتصادية للدول المتخلفة اقتصاديا.

- **رفع مستوى المعيشة:**

يعتبر تحقيق مستوى المعيشة من بين الأهداف الأساسية التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول التي تعاني من التخلف الاقتصادي، وذلك لأن تحقيق الضروريات المادية للحياة والارتقاء بمستوى الصحة والثقافة يعتمد على تحسين مستوى معيشة الأفراد بدرجة كافية للوصول لمثل هذه الغايات، فالتنمية الاقتصادية لا تقتصر فقط على كونها وسيلة لزيادة مستوى المعيشة بكل ما يتضمنه هذا التغيير من معنى، لأن التنمية الاقتصادية إذا وقفت عند حد خلق زيادة الدخل القومي فإن هذا قد يحدث فعلا غير أن هذه الزيادة لا تكون مصحوبة بأي تغيير في مستوى المعيشة ويحدث ذلك عندما يزداد عدد السكان بمعدل يفوق معدل نمو الدخل القومي، مما يعيق تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من ذلك الدخل وبالتالي إلى تراجع وركود مستوى المعيشة وكذلك حل نظام توزيع الدخل لو كان غير عادلا، في هذه الحالة تتحول معظم الزيادة التي تحققت في الدخل القومي إلى الطبقة المسيطرة على النشاط الاقتصادي وهي عادة لا تكون إلا قلة من الناس.

وبالتالي يترك مستوى المعيشة الجزء الأكبر من السكان على حاله هذا إن لم ينخفض وبما أننا نقيس مستوى المعيشة بمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي فإنه كلما كان المتوسط مرتفع كلما دل ذلك على تحسن مستوى المعيشة وتحقيق هذا لا يتوقف عند خلق زيادة في الدخل القومي فحسب بل يتطلب أيضا مراعاة الجوانب الأخرى مثل السيطرة على هيكل الزيادة السكانية من جهة وضمان توزيع عادل للدخل القومي من جهة أخرى.

لهذا من الضروري العمل على وقف النمو المتزايد في عدد السكان نسبيا من خلال ضبط معدل المواليد والهبوط به إلى مستويات معقولة وفي الوقت ذاته يجب السعي نحو تحقيق نظام عادل يوفر توزيعا أفضل للدخل القومي بين السكان لتحقيق عدالة اجتماعية وتحسين شامل لمستوى المعيشة.

- **تقليل التفاوت في الدخول والثروات:**

يعتبر هذا الهدف اجتماعيا في المقام الأول، حيث نلاحظ أن معظم الدول النامية تعاني من انخفاض في الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد منه. ورغم ذلك، يظهر تفاوت كبير في توزيع الثروات والدخول، إذ تسيطر فئة صغيرة من المجتمع على نسبة كبيرة من الثروات وتستفيد من نصيب مرتفع من الدخل القومي، بينما لا تمتلك غالبية الأفراد سوى

جزء ضئيل من الثروات وتحصل على نصيب متواضع من الدخل. هذا التفاوت يؤدي إلى انقسام المجتمع إلى فئتين: فئة غنية للغاية وأخرى تعاني من الفقر المدقع. بالإضافة إلى ذلك، فإن الثروات التي تحتفظ بها الطبقة الغنية دون إنفاقها تؤثر سلبًا على قدرة الجهاز الإنتاجي على المدى الطويل، مما يزيد من معدلات البطالة. فإذا تم إعادة استثمار هذه الثروات في شراء السلع والخدمات، فإن ذلك سيساهم في تنشيط الأعمال وزيادة فرص العمل. لذا، ليس من المستغرب أن يُعتبر تقليل الفجوة في الدخل والثروات من الأهداف الأساسية التي تسعى التنمية الاقتصادية لتحقيقها.

- **تعديل التركيب النسبي:**

هناك أهداف أساسية أخرى للتنمية الاقتصادية ترتبط بإعادة تشكيل التركيب النسبي للاقتصاد القومي حيث يقصد بذلك ضرورة تجنب اعتماد البلاد على قطاع واحد من النشاط كمصدر أساسي للدخل القومي، سواء كان ذلك القطاع الزراعة وحدها أو البحث في تنشيط ودعم قطاع الصناعة، لذا من الضروري أن تترافق التنمية الاقتصادية مع بناء الأساس المادي للتقدم والمتمثل في قاعدة مادية واسعة للهيكل الإنتاجي وذلك ببناء الصناعات الثقيلة التي تمد الاقتصاد القومي باحتياجاته اللازمة لعملية إعادة الإنتاج، فالاعتماد المفرط على قطاع واحد يعرض البلاد إلى مخاطر كبيرة مثل التقلبات الاقتصادية الناتجة عن تغيرات الإنتاج والأسعار في هذا القطاع مما يهدد استقرار النشاط الاقتصادي بشكل عام. لذلك ينبغي على المسؤولين عن التنمية في أي بلد، تحقيق توازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتجنب الاعتماد على مصدر وحيد للدخل القومي. هذا الأمر يبدو واضحاً في حالة الجزائر التي تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط. وبالتالي، يتوجب توجيه الجهود نحو إعادة إحياء قطاع الزراعة لتحقيق الاكتفاء الذاتي أولاً، ومن ثم التوجه للتصدير. كذلك، لا يمكن إغفال أهمية دعم وتطوير قطاع الصناعة باعتباره أحد مكونات التحول الاقتصادي الفاعل.كل هذه المساعي تهدف إلى الوصول إلى تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة.

كما تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحسين مستوى معيشة العمال تدريجياً من خلال تلبية احتياجاتهم الأساسية، وهو ما يشمل تحقيق عدة نتائج إيجابية يمكن حصرها كالآتي:

- أهمية رفع إنتاجية العمل دون المساس بمستويات التوظيف، خاصة في ظل تميز البلد بمعدل نمو سكاني مرتفع.
- ضرورة التحكم في تنظيم النشاط الاقتصادي، خصوصاً في ما يتعلق بالعلاقات بين المدن والأرياف، لتفادي الآثار السلبية الناتجة عن التصنيع والبرامج التحفيزية.
- توجيه الاستثمارات بشكل أكثر فاعلية نحو القطاعات التي تشجع إنتاج السلع التي تخدم الفئات الشعبية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

المطلب الثاني: متطلبات التنمية الاقتصادية

تتطلب التنمية الاقتصادية مجموعة من العناصر التي تتعاون مع التعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية، تتمثل هذه المتطلبات في ما يلي[1]:

أولا: القاعدة المحلية الذاتية: إن وجود قاعدة محلية تمثل نقطة الانطلاق للتنمية الاقتصادية ويعتبر من العناصر الجوهرية لتحقيق التنمية في الدول النامية. إذ يعد تأسيس عملية التنمية على أسس محلية داخل الدولة الخطوة الأولى والأساسية لضمان نجاحها. فلا يمكن استيراد التنمية أو الاعتماد بشكل كلي على الخارج لتحقيقها. تكمن أهمية هذه القاعدة المحلية في الفرق الكبير بين مجرد الشروع في تنفيذ مشروعات التنمية وبين استدامتها. ففي بعض الحالات، قد تعتمد بعض المشروعات على المساعدات الخارجية في بداياتها، إلا أن ذلك لا يضمن استمرارية التنمية الاقتصادية، مما يؤكد على ضرورة اعتماد هذه العملية على الموارد والإمكانات المحلية للدولة نفسها دون الاتكاء بشكل مفرط على العناصر الخارجية.

ثانيا: السوق: إن وجود سوق ملائمة يعد عاملًا ضروريًا في تحقيق التنمية الاقتصادية. ولإنشاء سوق فعالة، يتطلب الأمر تحسين المؤسسات الاقتصادية الحالية أو استبدالها بمؤسسات أخرى تلبي الاحتياجات بشكل أفضل. كما ينبغي العمل على توسيع أسواق رأس المال والنقد، وتوفير تسهيلات ائتمانية تكون أقل تكلفة وأكثر شمولًا، خاصة للمزارعين وصغار التجار ورواد الأعمال. إضافةً إلى ذلك، يجب تعزيز وعيهم بفرص السوق المتاحة وتزويدهم بالمعرفة حول أحدث تقنيات الإنتاج..

ثالثا: التغير الهيكلي: يتضمن التغير الهيكلي كجزء أساسي من متطلبات التنمية الاقتصادية عملية الانتقال من مجتمع زراعي تقليدي إلى اقتصاد صناعي حديث. وبما أن العديد من الدول النامية تُصنف كمجتمعات زراعية، فإن تحقيق التنمية يتطلب التحول إلى اقتصاديات صناعية معاصرة، وهو ما يستدعي إحداث تغييرات جوهرية في المؤسسات القائمة والظروف الاجتماعية السائدة. يشمل هذا التغيير توسيع القطاع غير الزراعي مع الحفاظ على أهمية القطاع الزراعي، بالإضافة إلى تطوير النظام الاجتماعي من خلال اعتماد أساليب إنتاج متقدمة. بناءً على ذلك، فإن التنمية الاقتصادية تُعد عملية شاملة تؤثر على العلاقات الاقتصادية وكذلك على البيئة الاجتماعية والثقافية للمجتمع.

رابعا : رأس المال: يعد هذا العامل أساسياً في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث يعتبر من أكثر العناصر الإستراتيجية أهمية. يتميز بكونه العنصر الرئيسي لتحقيق التنمية الاقتصادية، وهو عملية تراكمية ذات طابع مستدام تنطلق بمجرد البدء

[1]– قورقور سهام ، حناشي سلمى، " مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية في ظل العولمة وتنذيراتها حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، ص 17.

بها. المطلب الجوهري للتنمية الاقتصادية يتمثل في تراكم رأس المال الحقيقي، وهو يشمل ثلاث فعاليات مترابطة: زيادة حجم الادخار الحقيقي، آليات التمويل الائتماني، وتنمية المهارات التي تتطور عادةً كنتيجة للتراكم الرأسمالي.

خامسا: المتطلبات الثقافية والاجتماعية: للقيم السياسية والثقافية والدينية دور كبير في دفع عجلة التنمية ومن هنا يجب أن تتغير الأوضاع الاجتماعية وفقا للسكان حتى تحتل التنمية مكانها فإذا كانت التنمية الاقتصادية ذات سرعة كافية ولم تحتل مكانها داخل إطار العمل الثقافي والتنظيمات " الاجتماعية القائمة مثل الأسرة فلابد من خلق احتياجات جديدة للإنتاج لجعل التنمية الاقتصادية ممكنة وهذا ليس بالأمر اليسير.

سادسا:الإدارة: إن الإدارة ضرورية التنمية الاقتصادية نظرا لإمكانيتها في تنظيم المتطلبات الأخرى التي لا غنى عنها فوجود إدارة قوية وفعالة هام جدا للتنمية الاقتصادية وفي حال غياب جهاز إداري جيد وفعال فإن خطط التنمية الخاصة منها والعامة لا يمكن أن تنفذ كما ينبغي ، وبرامج التنمية تتطلب أيضا نظاما إداريا مناسبا للمتابعة من خلال الخطوط الموضوعة في القوانين.

المطلب الثالث: استراتيجيات التنمية الاقتصادية

هناك العديد من الاستراتيجيات والتي تعتبر جزئية وتتكامل مع بعضها البعض، منها من يركز على كلية الحاجات الأساسية، ومنها من يركز على الاستثمار والتراكم الرأسمالي وهي كالتالي[1]:

أولا: إستراتيجية النمو المتوازن: ارتبطت هذه الإستراتيجية باسم الاقتصادي **"راكتارنوركس"** الذي تبنى الأفكار الرئيسية ل **"رودان"** في إستراتيجية الدفعة القوية وحسب **"نوركس"** يرى أن اقتصاديات الدول النامية دخلت في حلقات مفرغة للتخلف وهذا سيؤدي إلى التأثير على توفير رأس المال خاصة كما يؤثر على الطلب عليه ويرجع سبب قلة الطلب على رؤوس الأموال إلى ضيق السوق وهذا سيؤدي إلى ضعف الحافز على الاستثمار و يرى **"نوركس"** أن الحل يكمن في توسيع هذا السوق، ففي الواقع تعتبر مساحة البلاد أو عدد سكانها من العوامل التي تحدد حجم السوق وإنما المستوى العام للإنتاج الاقتصادي ولكن المستوى الإنتاجي بدوره يتأثر بحجم رأس المال المستخدم في العملية الإنتاجية . وعليه من الضروري رفع مستوى الإنتاجية عن طريق تكثيف رأس المال ولكن إذا كانت السوق ضيقة لا يوجد من يرغب في الاستثمار وفي هذه الحالة تصبح الحلقة المفرغة مغلقة .

واستنادًا إلى هذه الرؤية، يرى **"نوركس"** أن الحل في مثل هذه الظروف هو تنفيذ استثمارات شاملة ومتزامنة في مجموعة من الصناعات. الهدف من ذلك هو ضمان توسيع السوق وكسر تلك الحلقة المفرغة. ويرى أيضًا أن زيادة الإنتاج المرتبطة بمنتج واحد فقط قد لا تخلق الطلب الكافي عليه، بينما تسهم زيادة الإنتاج على نطاق واسع، مع اختيار المنتجات التي تتناسب مع أنماط استهلاك المجتمع، في خلق طلب فعلي على تلك المنتجات.

ثانيا: إستراتيجية النمو الغير متوازن: يعتبر **"هارشمان"** هو صاحب هذه النظرية، تتمثل إستراتيجية النمو الغير متوازن في تشجيع تنمية القطاعات الرئيسية التي من شأنها أن تنمي القطاعات الأخرى وتساهم في توسيعها ، وفق هذا الطرح فإن الاستثمارات تصبح مصنعة إلى فئتين:

- الاستثمارات الرئيسية التي توفر الوافرات الخارجية .
- الاستثمارات التشجيعية التي تستفيد من فائدة صافية من الوافرات الخارجية.

فيجب على الاقتصاد الذي يتبنى نمو غير متوازن أن يركز استثماراته في القطاعات ذات التنمية السريعة حيث تكون اقتصاديات الوحدات هامة والدافع متوفرة على أحسن وجه وحسب **"هارشمان"** تعتمد هذه النظرية على مبدأ الاستثمار والعلاقة بين القطاعات وهذا ما يحدد التكامل الحقيقي على المستوى الوطني.

[1]- بن عبو فاطمة، موليلط مليكة، "التنمية الاقتصادية في البلدان النامية"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد وتنمية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2015، ص 43-44.

كما يعتقد "**هارشمان**" أن هناك صناعات تكميلية أو لاحقة يمكن أن تنشأ دون أن يكون وجودها مقتصرًا فقط على وجود الصناعة الرئيسية. تتميز هذه الصناعات بمزايا كبيرة، حيث تُقام بالقرب من الصناعات الرئيسية، وتستفيد من استخدامها للمنتجات الثانوية أو المخرجات الناتجة عن تلك الصناعات الرئيسية. ومن خلال هذه الإستراتيجية، يمكننا ملاحظة أنه بالإضافة إلى حجم الاستثمارات، هناك عنصران رئيسيان يلعبان دورًا هامًا[1]: البنية ونظام ترتيب الإنجاز يعتمدان على مجموعة من العوامل الأساسية التي تشكل قواعد التنمية الاقتصادية لأي دولة. توضح هذه العوامل الدور المحوري للعلاقات بين القطاعات المختلفة في تفعيل ميكانيزمات التنمية. يرى "**هارشمان**" أنه يجب توفير حد أدنى من البنى التحتية الاجتماعية والاقتصادية لتمكين هذه الميكانيزمات من أداء دورها المطلوب. ومع ذلك، فإن هذه الإستراتيجية لا تُعتبر خطة انطلاق شاملة للتنمية الاقتصادية، بل هي موجهة للدول التي بدأت بالفعل مراحل التنمية. كما يمكن أن تكون فعّالة في المرحلة الثانية بعد تأسيس المرافق الأساسية الضرورية وإنشاء المجموعة الأولى من الصناعات. أما التكامل المتوقع فيعتمد بشكل كبير على الظروف المحلية، مثل الموارد الطبيعية، رأس المال، القوى العاملة، والسوق المتاحة. وبدون وجود هذه العوامل، يصبح تنفيذ هذه الإستراتيجية غير ممكن.

[1]- بن عبو فاطمة، موليلط مليكة، "التنمية الاقتصادية في البلدان النامية"، مرجع سابق، ص 44.

المبحث الثاني: مقومات التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية هي عملية تغيير هيكلي وتدريجي للاقتصاد الوطني تهدف إلى تحقيق نمو مستدام في الإنتاج والدخل وتحسين مستوى المعيشة لجميع أفراد المجتمع لتحقيق التنمية المنشودة ، يجب توافر مجموعة من المقومات الأساسية التي تضمن الوصول إلى تنمية اقتصادية شاملة.

المطلب الأول: أساليب تمويل التنمية الاقتصادية

يعتبر التمويل من أهم مقومات التنمية الاقتصادية، حيث يقصد بتمويل التنمية تلك التدفقات المالية المحلية والأجنبية الموجهة الانجاز وإحقاق برامج ومشروعات التنمية الضرورية لهيكلة الاقتصاد وتحقيق تنمية اقتصادية. تقسم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية إلى مصادر تمويل داخلية ومصادر تمويل خارجية.

أولا: مصادر التمويل الداخلية (Internal sources) : المدخرات المحلية تشمل مدخرات القطاع العائلي وقطاع الأعمال والحكومة. مدخرات القطاع العائلي تتمثل فيما يُستثمر بشكل مباشر في القطاعات المختلفة أو يُقرض لقطاع الأعمال والحكومة، سواء بطريقة مباشرة عبر شراء الأسهم والسندات الصادرة عن الشركات والحكومة، أو بطريقة غير مباشرة من خلال البنوك. أما مدخرات قطاع الأعمال فتتكون من الاحتياطات والأرباح غير الموزعة في القطاعين العام والخاص. وبالنسبة للمدخرات الحكومية، فهي تنشأ نتيجة الفائض في الإيرادات العامة مقارنة بالنفقات العامة، مثل زيادة الضرائب المباشرة وغير المباشرة أو العوائد التي تحصل عليها الحكومة مقابل منح الامتيازات وعقود استغلال الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى التمويل التضخمي الذي قد تلجأ إليه الحكومة لتحقيق هذا الفائض[1].

ثانيا: مصادر التمويل الخارجية (Eaxternal sources): نظرا لقصور المدخرات المحلية في الدول النامية وعدم كفايتها لتلبية وتحقيق الأهداف المسطرة للتنمية الاقتصادية، تلجأ تلك الدول لمصادر التمويل الأجنبية لتدعيم موقفها المالي، وتأتي الحاجة للاستعانة بالتمويل الأجنبي لسببين هما: تغطية ما يعرف بالفجوة الادخارية وكذا تغطية فجوة الصرف الأجنبي، وعادة ما يأخذ التمويل الأجنبي إحدى الأشكال التالية:

- **التصدير**: يمثل التصدير أداة أساسية لتعزيز معدلات نمو الناتج المحلي، حيث يُعد الوصول إلى الأسواق الخارجية ركيزة أساسية لهذا الهدف. يسهم توسيع نطاق التصدير في تقليل العقبات أمام تحقيق القيمة الاقتصادية، كما أن زيادة النفاذ إلى الأسواق الخارجية تعمل على تعزيز الإيرادات من العملات الأجنبية للدول. يساهم ذلك في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية من خلال دعم الإنفاق العام وزيادة الاستثمارات والإنتاج، مما يؤدي إلى تحقيق انتعاش ملحوظ في الاقتصاد الوطني.

[1] -Feldman and Komeny, "The logic of economic devlopment: A defination and model for investment", Nov 2014

- **الاستثمارات الأجنبية** : الاستثمار الأجنبي ينشأ نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية نحو مختلف القطاعات الاقتصادية في دول العالم، بهدف تحقيق الأرباح وتعظيم المنافع. ويمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي حكومياً، حيث تقوم به دولة أو جهة عامة، أو خاصاً يتم بواسطة فرد أو هيئة خاصة ذات جنسية أجنبية. ويوجد نوعان رئيسيان من الاستثمارات الأجنبية هما: المباشر ويقصد به ممارسة رأس المال الأجنبي لنشاط معين في بلد آخر في من المجالات حيث ذلك انتقال للتكنولوجيا والخبرات التقنية إلى الدولة المستقبلة له مع الإشراف والسيطرة على المشروع الاستثماري و الاستثمار الأجنبي غير المباشر يتمثل في شراء الأوراق الخاصة والحكومية من الأسواق المالية دون قصد لممارسة السيطرة والإشراف الكامل على المشاريع القائمة في الدولة الأجنبية.
- **القروض الخارجية:** تشير هذه الأموال والمقادير النقدية وأشكال الثروة المختلفة إلى الموارد المالية التي تحصل عليها دولة معينة، مؤسسة أعمال، أو حتى مؤسسات مالية من جهات مثل الحكومات الأجنبية أو المؤسسات المالية الدولية، سواء كانت رسمية أو خاصة، وذلك بموجب اتفاقيات وشروط محددة يتم الاتفاق عليها بين الأطراف المعنية. ينتج عن هذه العملية التزامات مالية خارجية تقع على عاتق الطرف المستفيد، والتي تظهر عند السداد تحت ما يعرف بخدمة الدين. تشمل هذه الخدمة سداد أصل القرض بالإضافة إلى الفوائد المترتبة عليه ضمن الفترات الزمنية المتفق عليها. ويتم تصنيف القروض الدولية وفقًا لمصادرها إلى قروض رسمية وأخرى غير رسمية.
- **المساعدات الأجنبية:** وهي كافة التدفقات الرأسمالية الموجهة للدول النامية والمتميزة بخاصيتين، بحيث يجب أن تكون أهدافها تجارية من جهة نظر المانحين، ويجب أن تنصف بشروط تفصيلية كأن تكون معدلات الفائدة منخفضة وفترات السماح أقل صرامة من الأشكال التجارية.
- **تحويلات العاملين في الخارج** : يشير الدخل الذي تحصل عليه الأسر من اقتصادات خارجية إلى الأموال الناتجة عن انتقال أفرادها للعمل أو الإقامة في دول أخرى بشكل مؤقت أو دائم. وتُعرف تحويلات العاملين، وفقًا لدليل ميزان المدفوعات لصندوق النقد الدولي، باعتبارها تحويلات جارية خاصة تشمل السلع أو الأصول المالية التي يرسلها المهاجرون والعاملون المقيمون خارج الدولة لمدة سنة أو أكثر إلى أشخاص في وطنهم الأصلي[1].
- **أسواق المال الدولية:** تعتبر السوق المالية الدولية مصدرا رئيسيا للحصول على التمويل الدولي كما تمثل مجالا واسعا لتوظيف واستثمار الأموال الفائضة العابرة الحدود والتي تعود للأفراد و المؤسسات والبنوك والحكومات من مختلف الجنسيات والمتدخلين في هذا السوق، ويتم التعامل فيه بمختلف الأدوات المالية والنقدية بقيم مالية أكبر ومقيمة بعدة عملات أجنبية قابلة للتداول عالميا وتقسم إلى السوق النقدية الدولية، وسوق رأس المال الدولية[2].

[1]– صندوق النقد العربي، التقرير السنوي، أفريل 2023، ص 175.

[2]– سعيد دريد، محمد لحسن علاوي، "دور مجموعة البنك الدولي في دعم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية خلال الأزمات الاقتصادية الدولية: أزمة كوفيد 19"، مجلة الباحث، المجلد 23، العدد1، ديسمبر 2023، ص 1 – 4.

المطلب الثاني: معايير التنمية الاقتصادية وأبعادها

تعتبر معايير التنمية الاقتصادية وأبعادها من المفاهيم الأساسية المستخدمة في فهم مدى تقدم المجتمعات اقتصاديا واجتماعيا، سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى المعايير التي تقاس بها التنمية الاقتصادية المتمثلة في معايير الدخل، المعايير الاجتماعية والهيكلية، ودراسة أبعادها المختلفة.

أولا: معايير التنمية الاقتصادية

توجد ثلاث معايير رئيسية لقياس التنمية الاقتصادية تتمثل في ما يلي[1]:

- **معايير الدخل:**

يعتبر المؤشر الأساسي لقياس التنمية ومستوى التقدم الاقتصادي يتأثر بعدة عوامل. من الجدير الإشارة إلى أن ضعف الأجهزة الإحصائية في الدول النامية وصعوبة تحديد مفهوم الدخل الحقيقي، بالإضافة إلى التباين في الاتفاق على البنود المدرجة ضمن إجمالي الناتج القومي، واختلاف معالجة بنود الدخل بين الدول، كلها تحديات يجب مراعاتها. كما أن تقلبات أسعار الصرف الخارجي، والفرق بين الأسعار الرسمية والحقيقية، تعتبر عناصر أساسية ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند تقييم هذه المؤشرات.

- **الدخل القومي الكلي**: يقترح الأستاذ "ميد" "Mead" قياس التنمية الاقتصادية بالتعرف على الدخل القومي الكلي وليس نصيب الفرد من الدخل، إلا أن هذا القياس لم يلق في الأوساط الاقتصادية القبول، وذلك لأن زيادة الدخل(أو نقصه) قد لا يؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية(أو سلبية)، فزيادة الدخل القومي لا تعني نموا اقتصاديا عند زيادة السكان بمعدل أكبر، ونقص الدخل القومي لا تعني تخلفا اقتصاديا عند انخفاض عدد السكان بمعدل أكبر،كذلك يتعذر الإفادة من هذا المقياس حينما تنتشر الهجرة من وإلى دولة.
- **الدخل القومي الكلي المتوقع**: يقترح البعض أن يتم قياس التنمية الاقتصادية بناءً على الدخل المتوقع بدلاً من الاعتماد فقط على الدخل الفعلي. إذ قد تمتلك دولة ما موارد كامنة غنية، بالإضافة إلى توفر إمكانيات متعددة لاستغلال هذه الموارد، إلى جانب التقدم التقني الذي وصلت إليه. في مثل هذه الحالة، يرى بعض الاقتصاديين ضرورة أخذ هذه العوامل بعين الاعتبار عند احتساب الدخل.
- **معيار متوسط الدخل**: يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل أكثر المعايير استخداما وأكثرها صدقا عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم، إلا أن هناك العديد من المشاكل والصعاب التي تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد، من بين هذه الصعاب أن إحصاءات السكان والدخول غير كاملة وغير دقيقة، كذلك فإن عقد المقارنات بين الدول المتخلفة أمر مشكوك في صحته ودقته نظرا لاختلاف الأسس والطرق، ويرى بعض الاقتصاديين أن الاهتمام بصدد التنمية يتعين أن يوجه إلى التنمية الإنتاجية وليس إلى مستوى المعيشة، أي إلى الدخل المنتج وليس إلى الدخل المنفق، وعلى العكس يرى البعض التمسك بنصيب متوسط الفرد من الدخل باعتباره الذي غلب الأخذ به لأن الهدف النهائي من التنمية هو رفع مستويات المعيشة ومستويات الرفاهية.

[1]- حسين علال، فؤاد مكاري، "دور الموارد البشرية في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة –مؤسسة كوندور برج بوعريريج-"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية نظام ل-م-د، تخصص إدارة الجماعات المحلية، قسم العلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، ص 51-54.

- **المعايير الاجتماعية:**

يقصد بها العديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع وما يعتريها من متغيرات فهناك الجوانب الصحية والجوانب الخاصة بالتغذية وكذا الجوانب التعليمية والثقافية. وفي ما يلي أهم المؤشرات الاجتماعية:

معايير صحية: من أهم المعايير التي تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي ما يلي:

- ارتفاع معدل الوفيات يعني عدم كفاية الخدمات الصحية وعدم كفاية الغذاء وسوء التغذية؛
- معدل توقع الحياة عقد الميلاد، أي متوسط عمر الفرد، فكلما زاد دل ذلك على درجة من التقدم الاقتصادي، وكلما انخفض دل ذلك على درجة من التخلف الاقتصادي؛
- كذلك توجد مؤشرات عديدة أخرى نذكر من بينها عدد الأفراد لكل طبيب.

معايير تعليمية: إن أهمية التعليم وأثره الواضح على جانبي الإنتاج والاستهلاك وأن هناك إجماع على أن الإنفاق على التعليم يمثل استثمارا وليس استهلاكا، وأن هذا الضرب من الاستثمار البشري، يحقق عائدا مرتفعا سواء للأفراد أو للمجتمع ككل ومن بين المعايير التي تستخدم في التعرف على المستوى التعليمي والثقافي:

- نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع؛
- نسبة المسجلين في مراحل التعليم الأساسي وكذلك نسبة المسجلين في التعليم الثانوي من أفراد المجتمع؛
- نسبة المنفق على التعليم بجميع مراحله (على الجميع) إلى إجمالي الناتج المحلي وكذلك إلى إجمالي الإنفاق الحكومي.

معايير التغذية: إن العديد من الدول النامية غير قادرة على توفير الغذاء الأساسي لسكانها مما يؤدي إلى تعرضها إلى نقص التغذية أو سوء التغذية، وما يترتب على ذلك من ضعف قدراتها الإنتاجية ومن ثم انخفاض مستويات الدخول فيها ومن بين المؤشرات التي تستخدم للتعرف على سوء التغذية أو نقصها ما يلي:

- متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية؛
- نسبة النصيب الفعلي من السعرات لحرارية إلى متوسط المقررات الضرورية للفرد.

- **المعايير الهيكلية:**

عملت الدول المتقدمة على مدى فترة طويلة على توجيه اقتصاد الدول النامية نحو إنتاج السلع الأولية، مثل المواد الغذائية والمنتجات الزراعية والمعدنية، بهدف ضمان حصولها عليها بأسعار مناسبة واستخدام هذه الدول كأسواق لتصريف المنتجات المصنعة. ومع ذلك، منذ الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، لم يعد هذا الوضع مقبولًا بسبب

عدة عوامل. من بينها تقلبات أسعار السلع الأولية وآثارها على الأنشطة الاقتصادية، استمرار تدهور معدلات التبادل التجارية لصالح الدول المتقدمة، واعتماد الدول النامية الاقتصادي عليها.

للتغلب على هذه التحديات، بدأت الدول النامية في الاتجاه نحو التصنيع بهدف توسيع قاعدة الإنتاج، تنويعه، وزيادة الدخل لتحسين مستويات المعيشة. هذا التحول أدى إلى تغييرات ملموسة في الدور الذي تلعبه قطاعات الاقتصاد المختلفة وفي توزيع السكان بين الريف والمدينة. هذه التحولات تشكل مؤشرات مهمة يمكن استخدامها لتقييم درجة النمو الاقتصادي والتقدم. من أبرز هذه المؤشرات:

- الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي إلى إجمالي الناتج المحلي؛
- الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات؛
- نسبة العمالة إلى القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.

ولاشك أن الاتجاه إلى التصنيع لابد أن يؤدي إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي نتيجة لإسهام الصناعات الجديدة، كما سيؤدي إلى زيادة الصادرات وزيادة فرص العمل.

ثانيا: أبعاد التنمية الاقتصادية

تهتم التنمية الاقتصادية بمجموعة من الأبعاد تتمثل في البعد الاجتماعي والسياسي والدولي والحضاري من أجل إحداث تنمية شاملة تستند أساسا على تراكم رأس المال والمورد البشري والتكنولوجيا.

- **البعد المادي للتنمية الاقتصادية:** المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية يرتكز على ضرورة تراكم رأس مال كافٍ يتيح تطوير تقسيم العمل الاجتماعي، مما يمهد الطريق للانتقال من الحرف اليدوية إلى الصناعات الآلية. هذا التحول يسهم في ترسيخ الإنتاج السلعي وتشكيل السوق الداخلية، وهو ما يُعتبر جوهر عملية التنمية. لتحقيق التنمية، تحتاج البلدان المتخلفة إلى إنجاز مجموعة من العمليات التي تسهم في هذا المسار تتمثل هذه العمليات في:
  - تحقيق تراكم رأس مالي؛
  - تطوير التقسيم الاجتماعي للعمل؛
  - سيادة الإنتاج السلعي؛
  - عملية تكوني السوق القومي؛
  - تنويع الهيكل الإنتاجي.
- **البعد الاجتماعي التنمية الاقتصادية:** تتمثل التغيرات في الهياكل الاجتماعية واتجاهات السكان والمؤسسات الوطنية في تقليل الفوارق في الدخول واجتثاث الفقر المطلق وتلبية الاحتياجات الأساسية. وبهذه الطريقة، تحولت

فلسفة التنمية من كونها مرتبطة بالنمو فقط إلى الفهم القائم على تلبية الحاجات الإنسانية، مما جعل التنمية تركز على تنمية الإنسان.

- **البعد السياسي للتنمية الاقتصادية:** يتطلب هذا البعد التحرر من التبعية الاقتصادية. وعلى الرغم من أن الواقع قد فرض على البلدان النامية الاعتماد على المصادر الأجنبية من رأس المال والتكنولوجيا، إلا أنه ينبغي أن تكون هذه المصادر مكملة للإمكانات الداخلية الذاتية، بحيث لا تؤدي إلى السيطرة على اقتصادات هذه البلدان.
- **البعد الدولي للتنمية الاقتصادية:** إن مفهوم التنمية والتعاون الدولي في هذا المجال أصبح واقعًا لا مفر منه على الساحة الدولية، مما أدى إلى تعزيز التعاون على المستوى العالمي وأسهم في ظهور مؤسسات دولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وبناءً على ذلك، أعلنت الأمم المتحدة عام 1961 عن بدء عقد التنمية الأول، والذي كان يهدف إلى تحقيق معدل نمو اقتصادي يصل إلى 7%. كما شهد عقد الستينيات تأسيس منظمة الجات (GATT)، وهي الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة، بهدف تعزيز علاقات دولية أكثر توازنًا وعدلاً.
- **البعد الحضاري للتنمية الاقتصادية:** تعتبر التنمية بمثابة مشروع نهضة حضارية كونها ليست مجرد عملية اقتصادية تتكنولوجية بل هي عملية بناء حضاري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتيها وهويتها الإنسانية.[1]

[1]– بن عبو فاطمة، موليلط مليكة، " التنمية الاقتصادية في البلدان النامية"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص اقتصاد وتنمية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2015، ص37.

المطلب الثالث: أهمية التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية أمر بالغ الأهمية، لأنها تهدف إلى تحسين مستويات المعيشة والقضاء على الفقر والحد من عدم المساواة، وتوسع فرص العمل. تعكس التنمية الاقتصادية نجاح الدول من خلال النمو الاقتصادي، مما يشير إلى رفاهية أفضل وظروف اقتصادية أقوى للمجتمع.[1]

يمكن تلخيص أهمية التنمية الاقتصادية في النقاط التالية:

أولا: تحسين مستوى المعيشة: تسهم التنمية الاقتصادية في رفع متوسط دخل الفرد، مما يساعد على تحسين مستوى المعيشة وتلبية الاحتياجات الأساسية بشكل أكثر كفاءة. كما تعمل على خلق فرص عمل جديدة وتقليل معدل البطالة، مما يؤدي إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية للأفراد والأسر. بالإضافة إلى ذلك، تساهم في تطوير الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية، مما ينعكس بشكل إيجابي على حياة المواطنين.

ثانيا: تحقيق الاستقرار الاجتماعي: تسهم التنمية الاقتصادية في خفض معدلات الفقر وتحسين مستوى المعيشة للفئات الأقل حظاً، مما يدعم الاستقرار الاجتماعي ويقلل الفجوة الاقتصادية بين الطبقات الغنية والفقيرة. هذا بدوره يعزز العدالة الاجتماعية ويحد من التوترات المجتمعية، من خلال توفير الموارد اللازمة لتعزيز الأمن ومكافحة الجريمة.

ثالثا: تعزيز التنمية الشاملة: تركز التنمية الاقتصادية على الاستثمار في التعليم والصحة وتنمية المهارات، مما يؤدي إلى تحسين القدرات البشرية وزيادة الإنتاجية. كما تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيق التوازن بين النحو الاقتصادي والحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية للأجيال القادمة تشجع التنمية الاقتصادية البحث والتطوير، وتبني التكنولوجيا الحديثة، مما يساهم في تحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية.

رابعا: تحقيق الاكتفاء الذاتي: تساهم التنمية الاقتصادية في تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على مصدر واحد، مما يجعل الاقتصاد أكثر مرونة وقدرة على مواجهة التحديات.

تعمل التنمية الاقتصادية على زيادة الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الاسترداد مما يعزز الاكتفاء الذاتي ويحسن الميزان التجاري.

خامسا: تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي: تسهم التنمية الاقتصادية في تحسين الظروف المعيشية للأفراد والمجتمعات، مما يساهم في الحد من التوترات الاجتماعية والنزاعات. كما تعزز التنمية الاقتصادية القدرة التنافسية للدولة في الاقتصاد العالمي، مع تعزيز الشفافية والمساءلة، مما يدعم الاستقرار السياسي بشكل ملحوظ.

[1]-Nur Hidayatillaḥ, «Pengruh Pertuhan Ekonomi Terhadap Tingkat Pengangguran dan kemiskinan di Kabupaten Sidoajo, 29 Jun 2024.

سادسا: تحقيق التقدم الحضاري: تسهم التنمية الاقتصادية في دفع عجلة التقدم العلمي والثقافي عبر توفير الموارد المطلوبة لدعم البحث والتطوير والتعليم والثقافة. كما تلعب دورًا في تحقيق التقدم الحضاري من خلال رفع مستوى المعيشة وإتاحة فرص أفضل للأفراد والمجتمعات.

سابعا: تحقيق الرفاهية والسعادة: تسهم التنمية الاقتصادية في رفع جودة حياة الأفراد والمجتمعات من خلال توفير فرص أفضل في مجالات التعليم والصحة والترفيه، مما يعزز مستوى الرضا عن الحياة ويزيد من شعور السعادة لدى الأفراد والمجتمعات.

المبحث الثالث: دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية الاقتصادية

تلعب المؤسسات الناشئة دورا حيويا في دفع التنمية الاقتصادية في الأسواق الناشئة، وهي تساهم بشكل كبير في خلق فرص العمل والابتكار والتخفيف من حدة الفقر، وتعمل كمحفزات للنمو المستدام، فهي بذلك تشكل حيزا كبيرا للوصول إلى الانتعاش الاقتصادي والنمو، بعد أن أوليت لها أهمية بالغة في القضاء على المشاكل الاقتصادية نظرا لسهولة تكيفها والتي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

المطلب الأول: المؤسسات الناشئة محرك رئيسي للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

بدأ الاهتمام بعالم الريادة والمشاريع الناشئة بعد تعرض معظم دول العالم لانهيار كبير في الأوضاع المالية بمنتصف الثمانينات والتقدم الكبير الذي يشهده العالم في العصر الحالي الذي نجم عنه تحرير التجارة العالمية وإصلاح الاقتصاديات في أغلب الدول، أدى إلى زيادة الاهتمام بالقطاع الخاص لكونه يلعب دورا كبيرا في التنمية الاقتصادية.[1]

يعد النمو الاقتصادي من المحددات الكلية الأساسية للتنمية الاقتصادية، والذي يعرف على أنه تحقيق زيادة في الدخل عبر الزمن، يقاس عادة بمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أو الفردي، ويتحدد بعوامل عديدة أهمها: تراكم رأس المال (الاستثمار المباشر)، رأس المال البشري (العمالة)، التطوير والابتكار (العامل التكنولوجي)، والتنظيم والتسيير.[2]

تساهم المؤسسات الناشئة في المرونة الاقتصادية من خلال التكيف مع تغيرات السوق ومعالجة التحديات الاجتماعية، وهو أمر حيوي خلال فترات الركود الاقتصادي والدعم الحكومي مثل الحوافز الضريبية وخطط التمويل التي تعزز قدرتها على الازدهار و المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي .

من خلال اعتماد نماذج أعمال تعتمد على التكنولوجيا، ساهمت هذه الشركات في تسريع وتيرة التحول الرقمي في العالم العربي، وهو عامل أساسي في تحقيق رؤية اقتصادية مستدامة في المستقبل، بفضل تأثيرها الايجابي على التجارة، النقل والخدمات المالية، تساهم هذه الشركات في زيادة الناتج المحلي الإجمالي للدول التي تعمل فيها.

---

[1]– بن عياد محمد سمير، منصوري هواري، "مساهمة المؤسسات الناشئة في ترقية النشاط الاقتصادي بالجزائر"، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 13، العدد 5، 2021، ص 36.

[2]– ساطور رشيد، "دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة– علاقات وروابط–"، جامعة البليدة 02، الجزائر، ص 99.

تعمل المؤسسات الناشئة على رفع معدل النمو الاقتصادي وتحريك عجلة التنمية الاقتصادية من خلال[1]:

أولا: خلق الثروة وخفض البطالة محليا

تُعد المؤسسات الناشئة في الوقت الراهن قوة رئيسية تُسهِم بشكل فعّال في دفع عجلة التنمية، سواء في الدول المتقدمة أو النامية. تتميز هذه المؤسسات بقدرتها على الإبداع والابتكار وسرعة النمو، بالإضافة إلى قدرتها على تحقيق قيمة مضافة خلال فترة زمنية قصيرة. كما تتسم بسهولة تأسيسها وقدرتها على التكيف مع المنافسة في السوق وسرعة تقديم منتجاتها وخدماتها للسوق. وبفضل هذه المزايا، برز دورها بوضوح في المساهمة بتخفيف الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه العديد من دول العالم.

من أبرز ما تقدمه المؤسسات الناشئة للاقتصاديات المحلية والإقليمية هو خلق الثروة وتحقيق عوائد كبيرة بفضل منتجاتها الجديدة والمبتكرة التي تدخل الأسواق. يعود ذلك إلى اعتمادها على التكنولوجيا الحديثة في عمليات الإنتاج، بالإضافة إلى قدرتها السريعة على بدء الإنتاج، مقارنة بالشركات الكبرى التي قد تستغرق سنوات من التأسيس قبل الوصول إلى تلك المرحلة.

إن وصول المؤسسات الناشئة إلى مرحلة الإنتاج وتحقيق عوائد كبيرة يجعلها مؤهلة للتفكير في التوسع، الأمر الذي يستدعي زيادة عدد العاملين. هذا بدوره يساهم في تقليل معدلات البطالة على المستوى المحلي، وزيادة الإنفاق في المجتمع، مما يسهم بشكل مباشر في تعزيز عملية التنمية المحلية.

ثانيا: تطوير التشغيل الذاتي والاستثمار

ذلك نتيجة اعتمادها على رأس مال محدود عند بداية النشاط، حيث يمكنها توفير فرص عمل جديدة والمساهمة في تقليل نسبة البطالة، بالإضافة إلى الحد من ظاهرة هجرة الكفاءات. كما تسهم في التخلص من ثقافة التواكل وتعزز روح المبادرة، إذ تساهم في غرس وتنمية الثقافة الابتكارية والإبداع لدى الشباب. المؤسسات الناشئة تلعب دورًا في تطوير المبدعين وتلبية احتياجات الرياديين. فقد لوحظ أنه خلال هذه المشاريع قد ظهرت العديد من الاختراعات وذلك لوجود بيئة تساعد فف ذلك وهو الأمر الذي يفتقد في المشاريع الكبيرة، لذلك تعد المؤسسة الناشئة إستراتيجية للبناء والمحافظة على الرأسمال الفكري، والحد قدر الإمكان من هجرته، وحل الكثير من المشاكل التي يعاني منها الشباب، مثل القضاء

[1]– عز الدين بومنجل، قطيب عبد القادر، "دور المؤسسات الناشئة في دعم التنمية المحلية"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، 2024، ص 19.

على الفقر، توفير الفرص و المكافآت العادلة، إنشاء وظائف وتوفير الفرص للموظفين المباشرين وأولئك الذين في سلسلة التوريد.

ثالثا: تحقيق التنمية المستدامة

تمثل المشاريع الناشئة إحدى القوى الدافعة الرئيسية لتحقيق الانتعاش الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة. ومع مرور الوقت، أصبحت تحظى باهتمام متزايد في مختلف دول العالم، بغض النظر عن مستوى تطورها. وقد ترسخت القناعة بأهمية دعم المنشآت الصغيرة وتشجيعها لاستخدامها كوسيلة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المحددة لكل بلد، بعدما كان التركيز في السابق ينصب على الشركات الكبرى والمجمعات الضخمة والأقطاب الصناعية. فالدول بحاجة إلى تحول اقتصادي جذري، وتعد المؤسسات الناشئة الأداة التي تفضي إلى إحداث تحول اقتصادي جذري، فهي تخلق منتجات ونماذج أعمال جديدة مبنية على الابتكار فيؤدي نجاحها إلى التحسين في نوعية الحياة وتعزيز التنمية المستدامة[1].

رابعا: تعزيز الابتكار وتطوير المهارات

تعتمد القدرة التنافسية لأي مؤسسة أو منظمة على مدى قدرتها على التحسين المستمر وتطوير منتجاتها وأساليب عملها، إلى جانب التكيف الفعال مع التغيرات التي يشهدها السوق. يتطلب ذلك درجة عالية من روح المبادرة، مصحوبة بالابتكار والتجديد، والاستفادة من الأدوات والوسائل التي تمكّنها من مواجهة هذه التحديات. كما يتعين على المؤسسات الناشئة أن تسعى إلى خلق أسواق جديدة وتوسيعها لتناسب منتجاتها المبتكرة، وذلك يعتمد بشكل أساسي على الإبداع والابتكار، فضلاً عن التطور التكنولوجي والتحسين المستمر لجودة المنتجات.

تحتاج المؤسسة إلى قاعدة قوية من الموارد البشرية التي تتميز بالكفاءة والمهارات، بالإضافة إلى المكونات التكنولوجية الضرورية. لتعزيز قدرتها التنافسية، ينبغي على المؤسسة الالتزام بقيمها وأهدافها الإستراتيجية، وهو ما يستلزم الابتكار والإبداع والتفكير الخلاق. كما يجب أن تكون الثقافة التنظيمية متوافقة مع قيم المؤسسة وتدعم القدرة على الابتكار.[2]

[1]– يعقوب فريال، طباييية صليحة، "الشركات الناشئة ودورها في تحقيق الإنعاش الاقتصادي – مع الإشارة لحالة الجزائر–"، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، ص 61.

[2]– السمان عبد القادر، بلعيد أحمد المختار، "المؤسسات الناشئة كدعامة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر– دراسة لعينة من المؤسسات الناشئة بولاية تيارت–"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، 2024، ص 36-37.

ويعد قطاع المؤسسات الناشئة من أهم القطاعات القادرة على دفع عجلة الاقتصاد، خاصة مع الاهتمام العالمي المتزايد بهذه الشركات وقدرتها على دعم النمو الاقتصادي. كما لا يزال هذا القطاع مصدرا رئيسيا لجذب الاستثمارات، رغم التقلبات الاقتصادية العالمية، فقد شهدت الولايات المتحدة وحدها في عام 2024 استثمارات تجاوزت 200 مليار دولار في المؤسسات الناشئة، ذهب نصفها إلى قطاع الذكاء الاصطناعي بفضل طموحاتها وإمكانياتها الكبيرة، تجذب المؤسسات الناشئة استمارات أجنبية ومحلية، مما يساهم في تنشيط الاقتصاد وزيادة رأس المال المتاح كما تعزز من استدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة مما يدعم الاقتصاد على المدى الطويل .[1]

كما يتضح التأثير الإيجابي للمؤسسات الناشئة على معدل النمو الاقتصادي من خلال ما يلي[2]:

- المساهمة في التطوير النسبي الاقتصادي تسعى لمعالجة القضايا الاقتصادية من خلال إجراء الأبحاث وتعمل المؤسسات الناشئة على تعزيز القيم والمبادئ الاقتصادية والتنظيمية الإيجابية مثل المبادرة، الإبداع، الابتكار، إدارة الوقت، الكفاءة والفعالية. كما تساهم هذه المؤسسات في إنتاج سلع وخدمات مبتكرة وجديدة، مما يسهم في تنويع المنتجات وتعزيز تطوير أنسجة اقتصادية جديدة مكملة وداعمة للأنشطة التقليدية كقطاع الزراعة.

- استثمار المدخرات وتعزيز استقطاب المستثمرين ورأس المال الأجنبي يسهم في توظيف مدخرات أصحاب المشاريع بشكل فعّال بدلاً من تركها مكتنزة أو مستثمرة في مجالات لا تحقق قيمة مضافة. هذا الأمر يتيح تحقيق تراكم رأسمالي، ويساعد على نقل الأفراد إلى شرائح دخل أعلى، مما يساهم في إعادة توزيع الدخل وتحفيز استثمارات المستثمرين المحليين والأجانب.

- المساهمة في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال توفير فرص عمل جديدة على المدى الطويل، إلى جانب نمو إيراداتها السنوية الذي يسهم في توليد الثروة وزيادة الناتج المحلي الإجمالي. بالإضافة إلى ذلك، فإن معظم هذه المؤسسات تتمكن من التوسع في الأسواق العالمية، مما يساهم في جذب العملات الأجنبية.

- مرونتها وقدرتها على التكيف والاستجابة بسرعة من خلال مرونة عملياتها وسلاسة الحلول التي تقدمها، تجعل المؤسسات الناشئة قادرة على معالجة تحديات تكاليف الإنتاج للمؤسسات الكبرى وتقديم حلول فعالة للمشكلات المعقدة التي تفرضها الدول في كثير من الأحيان على السكان.

[1]- Yuwei Rong," The Significance and contributions of Startups Driving Economic Growth", Jan 2025.

[2]– السمان عبد القادر، بلعيد أحمد المختار، "المؤسسات الناشئة كدعامة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص 34.

- تمكن المؤسسات الناشئة من تلبية احتياجات السوق المحلي، مما يساهم في تقليل الاعتماد على الواردات وتعزيز نمو الصادرات، وبالتالي دعم توفير النقد الأجنبي.

- آثار أحسن بالنسبة للمشاريع المبتكرة خاصة في مجال التكنولوجيات الحديثة.

في الأخير يمكن القول، تعد المؤسسات الناشئة محركا رئيسيا للتنمية الاقتصادية في الدول النامية، من خلال خلق فرص عمل، تعزيز الابتكار، نقل التكنولوجيا وتحقيق الاستدامة. تساهم هذه المؤسسات في تحسين جودة الحياة وتعزيز النمو الاقتصادي. إن دعم المؤسسات الناشئة يعتبر استثمارا مباشرا في مستقبل أكثر ازدهارا للدول النامية.

المطلب الثاني: دور المؤسسات الناشئة في تحقيق الانتعاش الاقتصادي

تساهم المؤسسات الناشئة في توفير مناصب شغل جديدة وإعادة إدماج العمال المسرحين من الشركات العمومية، وقدرتها على التأقلم مع مختلف المستجدات كونها لا تحتاج أموال ضخمة، وهكذا فإن المؤسسات الناشئة يمكن أن تساهم في تحقيق انتعاش قوي للاقتصاد، ومنه يمكن استعراض الدور الذي تقوم به المؤسسات الناشئة ضمن سياسة الانتعاش وتحقيق التنمية الاقتصادية فيما يلي[1] :

أولا: زيادة الناتج المحلي: تبرز أهمية الدور الاستراتيجي الذي تؤديه المؤسسات الناشئة في تعزيز التطور الاقتصادي للدول المتقدمة من خلال إسهامها في زيادة الناتج المحلي. يتحقق ذلك عبر توفير السلع والخدمات سواء للمستهلك النهائي أو الوسيط، مما يعزز الدخل الوطني للدولة. كما تعمل هذه المؤسسات على رفع معدلات الإنتاجية لعوامل الإنتاج، بما يتيح فرصًا أكبر للتجديد والابتكار، ويشجع على زيادة استخدامها مقارنة بالوظائف الحكومية التقليدية. بالإضافة إلى ذلك، تساهم إنتاجية العامل المستمرة في تحسين كفاءة الموارد. ومن جانب آخر، تساهم المؤسسات الناشئة في الحد من الإسراف والضياع على المستوى الوطني. كل هذه العوامل مجتمعة تسهم في تنويع الناتج المحلي وزيادته من خلال شمول مجموعة واسعة من المنتجات البديلة والمكملة.

ثانيا: معالجة بعض الاختلالات الاقتصادية: تعمل المؤسسات الناشئة على معالجة الاختلالات في انخفاض معدلات الادخار والاستثمار نظرا لانخفاض تكلفة إنشائها مقارنة مع غيرها من الشركات، كما تستخدم في علاج اختلال ميزان المدفوعات من خلال تصنيع السلع المحلية بدلا من استيرادها.

ثالثا: تنويع الهيكل الصناعي: تلعب المؤسسات الناشئة دورًا مهمًا في تعزيز الإنتاج وتوزيعه على مختلف القطاعات الصناعية. ويرجع ذلك إلى صغر حجم نشاطها، مما يسمح بإنشاء العديد من الشركات الصغيرة التي تنتج مجموعة متنوعة من السلع الاستهلاكية. بالإضافة إلى ذلك، تسهم هذه المؤسسات في تلبية احتياجات الصناعات الكبرى من خلال دورها كمزود للصناعات المغذية.

رابعا: خلق فرص عمل وإيجاد أسواق جديدة: المؤسسون ينتمون إلى القطاع الخاص ويعملون في مجالات مختلفة تتعلق بالصناعة والخدمات وغيرها، مما يتيح لهم إمكانية توظيف آلاف العاملين وخلق فرص حقيقية لهم. كما يمكنهم استغلال الفرص المتاحة في السوق لاستقطاب عملاء جدد وخلق طلب وعرض جديدين على المنتجات.

[1]– عائشة صفراني، أمال مطابس، "المؤسسات الناشئة كأحد دعائم الاقتصاد الوطني (الواقع والتحديات)"، مجلة آراء للحراسات الاقتصادية والإدارية، 2022، ص 95 .

خامسا: مساهمة المؤسسات الناشئة في الناتج الوطني: يلعب القطاع الخاص دورًا بارزًا في تعزيز الناتج الوطني خارج إطار المحروقات، مما يؤكد الأهمية الكبيرة التي يمكن أن تسهم بها المؤسسات الناشئة في دفع عجلة النمو الاقتصادي. وبناءً على ذلك، يصبح من الضروري تكثيف الجهود لدعم هذا القطاع من خلال توفير المساندة المالية والإدارية والقانونية واللوجستية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

سادسا: تحقيق التنمية المستدامة: تبنى المؤسسات الناشئة مفهوم التنمية المستدامة كوسيلة لتعزيز وجودها وضمان استمراريتها ونموها. يتطلب هذا المفهوم إعادة النظر بشكل جذري في أنماط الإنتاج والاستهلاك، بالإضافة إلى إحداث تغييرات جوهرية في العلاقة بين المجتمعات والبيئة الطبيعية. كما يستلزم التحول الهيكلي للاقتصاد، من خلال توجيه الجهود نحو الأنشطة والقطاعات الاقتصادية القائمة على المعرفة، بهدف مواجهة التحديات التقليدية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بأساليب جديدة تأخذ الاعتبارات البيئية في الحسبان. وبذلك، تُعتبر المؤسسات الناشئة أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي ورسم مستقبل أكثر استدامة. ومن أهم دعائم ضمان التنمية الاقتصادية. وقد أصبح الاهتمام بها في دول العالم باختلاف مستوى تطورها، يأخذ حيزا أكثر أهمية مع مرور الوقت، حيث رسخت القناعة إلى ضرورة تشجيع المنشآت الصغيرة واستخدامها كأداة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المسطرة في أي بلد بعد أن كان الاهتمام ينصب على الشركات الكبيرة والمركبات الصناعية الضخمة.

المطلب الثالث: دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية الاجتماعية والبيئية

تلعب المؤسسات الناشئة دورا متزايد الأهمية في تحقيق التنمية الاجتماعية والبيئية، خصوصا في ظل التوجه العالمي نحو الاستدامة والابتكار التكنولوجي.

أولا: دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية الاجتماعية

تؤدي المؤسسات الناشئة بالمجالات المتنوعة دورا محوريا في تعزيز النمو الاقتصادي وخفض معدلات الفقر وإيجاد فرص العمل خاصة في الدول النامية. إذ تتميز هذه المؤسسات بقدرتها الفريدة على توليد وظائف جديدة بمعدلات تفوق المؤسسات القائمة الكبيرة مما يساهم بشكل كبير في خفض معدلات البطالة وتحسين الاقتصاد ككل. وهذا الدور المحوري في إيجاد الوظائف بجعل المؤسسات الناشئة محركا رئيسيا للنمو الاقتصادي.

بالإضافة إلى أن المؤسسات الناشئة تساهم في إيجاد الثروة وتوزيعها داخل المجتمع، وعندما تنجح هذه المؤسسات، تخلق قيمة اقتصادية ليست حصرا على مؤسسيها فحسب، بل للموظفين والمستثمرين والمجتمع كله، وهكذا توزيع الثروة يساعد على تحسين المستوى المعيشي للسكان، وتعزيز القوة الشرائية، مما يدفع عجلة النمو الاقتصادي بشكل أكبر.[1]

تسعى المؤسسات الناشئة من خلال مساهمتها في التنمية الاجتماعية إلى تحقيق جملة الأهداف التالية[2]:

- **مساهمة المؤسسات الناشئة في تخفيض معدلات الفقر:** القضاء على تدني القدرة المعيشية والفقر من أهم التحديات العالمية، فوجود المؤسسات الناشئة غايتها امتصاص البطالة والقضاء على الفقر عن طريق خلق مناصب الشغل، وتعزيز مستويات الدخل وتشجيع الابتكار، هذا التأثير متعدد الأوجه أمر بالغ الأهمية للمجتمعات التي تسعى جاهدة للهروب من فخاخ الفقر.تعمل أنشطة ريادة الأعمال على تمكين الأفراد من خلال توفير الوصول إلى الموارد والمهارات التي يمكن أن تعزز الاستقرار الاقتصادي، ثم ربط مبادرات ريادة الأعمال المجتمعية بتحسين الأمن الغذائي والوصول إلى الخدمات الأساسية مما يزيد من التخفيف من حدة الفقر.

من أمثلة ذلك: تقدم الشركة الشبكية الناشئة "Dot classes" نظارات طبية منخفضة التكلفة على الصعيد العالمي، حيث أن هناك العديد من الأشخاص بحاجة إلى نظارات طبية ولا يمكنهم تحمل تكاليفها، وهذا سوف

[1]- فاروق بلعابد، "دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة"، مجلة القانون والعلوم السياسية ، المجلد 09 ، العدد 01، 2023، ص606.

[2]- فاروق بلعابد ، "دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة"،مرجع سبق ذكره، ص608.

يكون عائقا في تعليمهم وبعدها يؤثر على فرصة العمل وعدم توفر الأفراد على نظارات طبية يراه الاقتصاديين عائق أمام التقدم الاقتصادي، لمعالجة هذا الأمر، تعمل شركات التكنولوجيا الاجتماعية الناشئة على توفير نظارات طبية منخفضة التكلفة للفقراء.

- **مساهمة المؤسسات الناشئة في تحقيق الرفاهية الاجتماعية:** الغاية من هذا الهدف هو تحقيق حياة جيدة وضمان حياة جيدة وتحقيق العيش الكريم في جميع الأعمار وهو أمر أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية. ومن أهداف التنمية الاجتماعية رقمنه الصّحة بوضع بيانات المرضى والأجهزة الطبية والطب الشخصي، والخدمات الصحية للمناطق المعرضة للخطر، والدعم السريري، كما تعمل على تقديم خدمات ومنتجات مبتكرة عالية الجودة، تلبي احتياجات المستهلكين بشكل أفضل.

من أمثلة ذلك: شركة life Straw شركة تقوم بتضييع وتوزيع أجهزة تنقية المياه المحمولة، مما يساعد على توفير مياه شرب نظيفة وآمنة للمجتمعات التي تفتقر إلى ذلك.

- **مساهمة المؤسسات الناشئة في نشر التعليم داخل المجتمع:** تعمل المؤسسات الناشئة في تكنولوجيا التعليم على توفير تقنيات مبتكرة مثل الأساليب السمعية والبصرية لتشجيع التعليم التجريبي، وذلك بالعمل على تطوير أنظمة تعليمية جديدة، كما تستخدم هذه الشركات في المدارس ومجالس التعليم لتتبع نتائج الطلاب، تحليلها وتحسينها. كما تقوم الشركات الناشئة بتطوير تطبيقات ومنصات تعليمية تفاعلية تجعل التعليم ممتعا وجذابا للطلاب في جميع الأعمار، تتضمن هذه المنصات محتوى تعليميا متنوعا مثل مقاطع الفيديو والتمارين التفاعلية والاختبارات القصيرة مما يساعد الطلاب على فهم المواد الدراسية بشكل أفضل. على سبيل المثال: شركة Me.reka وهي شركة ماليزية ناشئة تقدم أساليب وبرامج ودورات تدريبية في إعداد ومساعدة الطلاب لشغل الوظائف وتعزيز الإدماج الرقمي للمجتمعات المحرومة.

- **مساهمة المؤسسات الناشئة في تحقيق مجتمعات محلية مستدامة وتحقيق العدالة والسلام:** وذلك بتشجيع ووضع إقامة مجتمعات سليمة وشاملة قصد تحقيق التنمية المستدامة وتوفير إمكانية الوصول إلى عدالة المجتمع وبناء مؤسسات فعالة تخضع للمساءلة القانونية والاجتماعية وذلك بتطبيق القانون على الجميع قصد مكافحة الجريمة بشتى أنواعها من الاعتداءات العنيفة عليه، وتغرير المؤسسات القضائية وإعطاء استقلالية كاملة للقضاء من أجل إنفاذ القانون والعمل على إقامة مجتمع أكثر سلما وعدلا من أمثلة المؤسسات الناشئة في هذا المجال شركة osaty في بنما حيث طورت منصة Smart CID لدعم الحكومة بالإجابات على طلبات المواطنين للحصول على المعلومات باستخدام الذكاء الاصطناعي.

ثانيا: دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية البيئية

تمثل الاستدامة البيئية المحافظة على الموارد البيئية والطبيعية للأجيال المقبلة والذي يتطلب البحث المستمر عن إيجاد الحلول الكفيلة للحد من الاستهلاك غير المبرر وغير الرشيد للموارد الاقتصادية بالإضافة إلى الحد من العوامل الملوثة للبيئة كما نجد أن رواد الأعمال خلال توجههم نحو الاستدامة يلجؤون للاستعانة بإدارة المعرفة من خلال بعدين:

- **التعلم التنظيمي**: من خلال التوظيف الجماعي للإمكانيات الأفراد من أجل إضفاء معان على الأشياء الموجودة من حولهم، وترجمة أفكارهم وخبراتهم لتحقيق التنمية الاقتصادية.

- **القدرة الاستيعابية**: فهي وجود حد نهائي لكل من المصادر المستهلكة ومعدلات الانبعاث الناتجة عن الاستهلاك فهما معا يهددان الاستدامة بعيدة المدى، حيث تضع القدرة الاستيعابية هذه المحددات كحد أقصى لأي عملية استغلال لمصادر البيئة الطبيعية.

تعتبر ريادة الأعمال القوة الجامعة للاقتصاد، وتضمن النمو الاقتصادي والابتكارات التكنولوجية والتنظيمية وأماكن العمل الجديدة. بعد تدريب العمال على العمل في مجال "رواد الأعمال البيئية"، وكذلك العثور على الأشخاص المشاركين بيئيا الذين طوروا خطة لحل مشكلة بيئية، الإستراتيجية الأساسية لنجاح الفكرة "الخضراء"، جميع أنواع الأعمال الصديقة للبيئة كثيرة، وبالتالي يمكن أن تنعكس على حياة الأشخاص بطرق مختلفة لتشجيعهم على التفكير "الأخضر". وعليه يمكن القول أن ريادة الأعمال الخضراء هي اقتصادي يكون لمنتجاته أو خدماته أو طرف إنتاجه أو تنظيمه أثر إيجابي على البيئة. قد يكون هذا التأثير نتيجة لما يلي[1]:

- تقديم منتجات أو خدمات يؤدي استهلاكها إلى تغيير سلوك المستهلك وتقليل التأثير السلبي على البيئة؛
- مساواة الأهداف البيئية والاقتصادية للشركة؛
- تقديم حلول بيئية مبتكرة للمشاكل المتعلقة بإنتاج واستهلاك المنتجات؛
- تطوير نماذج الأعمال التي قد تؤدي تطبيقها إلى تنمية اقتصادية مستدامة؛
- اكتشاف إمكانية جديدة في السوق تتعلق بالطلب وطريقة عيش المجتمع الجديدة.

ازدادت أهمية الاستدامة البيئية في عالم الأعمال، وأصبح الالتزام بالامتثال للقواعد البيئية في سياق نشاط ريادة الأعمال ضرورة لعدة أسباب، نلخصها كالتالي[2]:

[1]- شريف غياط،"دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة"، مرجع سابق، ص169.

[2]- بوجلال العطرة، لواج منير، "دور المؤسسات الناشئة الخضراء في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة"، مجلة أراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، 2022، ص 155.

- **الإنتاج الأنظف:** يعرف على أنه التطوير المستمر في العمليات الصناعية المنتجات والخدمات بهدف تقليل استهلاك الموارد الطبيعية ومنع التلوث، وذلك لتقليل المخاطر التي تتعرض لها البشرية والبيئة، ومن أهم فوائد الإنتاج الأنظف استرداد الموارد الطبيعية عوضا عن إتلافها أو إهدارها، الاستعمال العقلاني للمواد الأولية خاصة الطاقة والمياه، زيادة القدرة الإنتاجية وتحسين جودة المنتج، والملاحظ لطريقة الأخضر أنها تضفي مجموعة من المراحل على دورة حياة المنتج التي ستكون مسؤولة اجتماعيا من خلال معالجة المدخلات والمخرجات بحيث لا تؤدي إلى هدر أو تلف بيئي.
- **التسويق الأخضر:** نظرًا لتعرض التسويق الأخضر في الآونة الأخيرة لانتقادات تتعلق بمحاولته خلق احتياجات مصطنعة وطموحات وقيم استهلاكية مادية غير ضرورية، وفي ظل التطورات العالمية، بدأت منظمات الأعمال في إعادة تقييم مسؤوليتها الاجتماعية والأخلاقية في ممارساتها التسويقية. برز الاهتمام بنمط جديد يُعرف بالتسويق الأخضر، والذي يمثل منهجًا يهدف إلى تقديم حلول تُعزز الالتزام القوي بالمسؤولية البيئية عند تنفيذ الأنشطة التسويقية، دون أن يتعارض ذلك مع تحقيق الأهداف الربحية للمؤسسة. وبذلك، يُركز التسويق الأخضر على تطوير وتسعير وترويج منتجات لا تسبب أي أضرار للبيئة.[1]
- **إلغاء مفهوم النفايات أو تقليلها:** تزايد الاهتمام بتصميم وإنتاج سلع خالية من النفايات أو بأقل قدر ممكن، من خلال تحسين كفاءة العمليات الإنتاجية. الفكرة ليست فقط في كيفية التعامل مع النفايات، بل في كيفية إنتاج سلع دون أي نفايات من الأساس.
- **إعادة تشكيل مفهوم المنتج:** يتجلى هذا المفهوم في التكيف مع تقنيات الإنتاج المرتبطة بالالتزام البيئي، حيث يتم التركيز على استخدام مواد خام غير مضرة بالبيئة مع تقليل استهلاكها قدر الإمكان. كما يشدد على أهمية إعادة تدوير المنتجات بعد انتهاء دورة استخدامها، خصوصاً المنتجات المعمرة، بحيث يتم إعادتها إلى المصنع لتفكيكها واستغلالها مجدداً في عمليات التصنيع. أما بالنسبة للتغليف، فيعتمد على استخدام مواد صديقة للبيئة وقابلة لإعادة التدوير، مما يساهم في تقليل الأثر البيئي.
- **وضوح العلاقة بين السعر والتكلفة:** يجب أن يعكس سعر المنتج تكلفته الحقيقية أو القريب منها، و هذا يعني أن سعر السلعة يجب أن يوازي القيمة التي يحصل عليها من السلعة، بما في ذلك القيمة المضافة الناجمة عن المنتج الأخضر.

[1]– بومجان نور الدين، معمري خالد، "البعد البيئي للمؤسسات الناشئة في الجزائر"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون البيئة والتنمية المستدامة، قسم الحقوق، جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي، الجزائر، 2024، ص 49-50.

- **جعل التوجه البيئي أمرا مربحا:** أصبحت العديد من المنظمات تدرك أن التسويق الأخضر يمثل فرصة سوقية تتيح لها تحقيق ميزة تنافسية قد تكون مستدامة، لا سيما مع زيادة الوعي البيئي لدى المستهلكين وتحولهم تدريجياً إلى مستهلكين يفضلون المنتجات الصديقة للبيئة. وهذا التوجه يُرجح أن يكون مربحاً، خصوصاً على المدى البعيد.

خاتمة الفصل:

ما يمكن استنتاجه من خلال ما تقدم من هذا الفصل هو أن المؤسسات الناشئة جزءا حيويا من الاقتصاد الحديث، باعتبارها محركا رئيسيا للنمو الاقتصادي، حيث أصبح الاهتمام بها أمرا ضروريا لما لها من أهمية كبيرة في تطوير الاقتصاد الوطني، إذ أنها تساهم من الناحية الاقتصادية في تحقيق التنمية، بينما من الناحية الاجتماعية تؤدي إلى التقليص من حدة البطالة.

وبالرغم من الإيجابيات التي تتمتع بها المؤسسات الناشئة إلا أنها معرضة أيضا لمشاكل وعوائق كثيرة على مختلف المستويات، فهي تحتاج بشكل دائم إلى المتابعة والرعاية في مختلف مراحل إنشائها ولهذا تتدخل معظم الدول بوضع هيئات لدعم هذه المؤسسات في مختلف جوانبها، إلى جانب ذلك مشكلة التمويل التي أصبحت الشبح والحاجز الذي يعيق تطورها من مرحلة الإنشاء إلى مرحلة التوسع، الأمر الذي يدفع بالمؤسسات إلى البحث عن تمويل خارجي، حيث يلعب التحويل دورا أساسيا في مختلف المراحل الإنتاجية التي تمر بها المؤسسة.

الفصل الثالث:

المؤسسات الناشئة كتوجه إستراتيجي لترقية التنمية الاقتصادية في الجزائر

تمهيد:

تعد تجربة الجزائر في تطبيق المؤسسات الناشئة تجربة حديثة خاصة للعراقيل التي شهدها الاقتصاد الجزائري في الآونة الأخيرة في الجانب المؤسساتي وبالرغم من ذلك حاولت السلطات العمومية تقديم العديد من الحلول البناءة التي كانت بمثابة مجموعة من الإجراءات المطروحة في سبيل دعم المؤسسات الناشئة بغض النظر عن التحديات التي تواجهها، من خلال خلق جو مناسب لتكوين هذه المؤسسات التي تكون مساهما فعّالا في اقتصاد البلاد، والخدمة التي تتأتى بها من تغيير الذهنيات. تعول السلطات الجزائرية على خلق نموذج اقتصادي جديد بعيدا عن الريع الذي اعتمد عليه اقتصاد البلاد منذ عقود، من خلال الاستثمار في المؤسسات الناشئة التي أصبحت من أولويات صانعي القرار الاقتصادي الجزائري، من أجل المساهمة في دفع عجلة التنمية وتعزيز الآلة الإنتاجية المحلية. من أجل الإلمام أكثر بالموضوع فإن هذا الفصل يتطرق إلى المؤسسات الناشئة كتوجه إستراتيجي لترقية التنمية الاقتصادية في الجزائر، من خلال المباحث الثلاثة التالية: واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر، واقع التنمية في الاقتصاد الجزائري، والتوجه نحو المؤسسات الناشئة في الجزائر كآلية إستراتيجية لترقية التنمية الاقتصادية. وللتعمق أكثر قمنا بتفصيل هذه المباحث كما يلي:

المبحث الأول: واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر.

- ✓ المطلب الأول: الإطار القانوني للمؤسسات الناشئة في الجزائر.
- ✓ المطلب الثاني: الهدف من دعم الحكومة الجزائرية للمؤسسات الناشئة .
- ✓ المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الناشئة في بناء الاقتصاد الوطني.

المبحث الثاني: واقع التنمية في الاقتصاد الجزائري

- ✓ المطلب الأول: سلوك الاقتصاد الوطني خلال سنة 2023
- ✓ المطلب الثاني: سلوك الاقتصاد الوطني خلال سنة 2024
- ✓ المطلب الثالث: التدابير التشريعية المتخذة في إطار قانون المالية 2025

المبحث الثالث: التوجه نحو المؤسسات الناشئة في الجزائر كآلية إستراتيجية للتنمية الاقتصادية

- ✓ المطلب الأول : عوامل نجاح وفشل المؤسسات الناشئة، ودورة حياتها
- ✓ المطلب الثاني : هياكل دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر في ظل التحديات التي تواجهها.

المبحث الأول : واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر

أولت الجزائر أهمية بالغة للمؤسسات الناشئة عن طريق استحداثها لوزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، خاصة بعد التطور الكبير الذي شهده هذا النوع من المؤسسات على المستوى الدولي، فبعدما كان دوره محدود في التنمية ومحصور في بعض الأنشطة، أصبح يشكل النسبة الأساسية في نشاط الاقتصادي الوطني فلابد من تعزيز إنشاء مؤسسات جديدة وتسهيل الإجراءات المقاولاتية لحاملي المشاريع.

المطلب الأول: الإطار القانوني المؤسسات الناشئة في الجزائر

في سياق تعزيز ديناميكية إنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر، قامت السلطات الجزائرية بتهيئة بيئة مواتية لدعم هذا النوع من المؤسسات. وقد تناول المشرّع الجزائري تعريف المؤسسة الناشئة أو المبتكرة في القانون رقم 15-21 المتعلق بالتوجيه حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي. هذا التعريف ورد أيضاً في أحكام القانون رقم 17-02 الخاص بالتوجيه المتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والقانون المالي لسنة 2020. بالإضافة إلى ذلك، تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم 20-254 الذي ينص على إنشاء لجنة وطنية تعنى بمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و"مشروع مبتكر"، مع تحديد مهام هذه اللجنة، وهيكلها، وآلية عملها.

المؤسسات الناشئة في ظل القانون رقم 15-21 المتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وكذلك المؤسسات الناشئة في ظل القانون 17-02[1]: تناول المشرع الجزائري تعريف المؤسسات الناشئة أو المبتكرة في محتوى نص المادة 06 من القانون رقم 15- 21 على أنها: " تعني المؤسسة التي تتكفل بتجسيد مشاريع البحث الأساسي أو التطبيقي وتلك التي تقوم بأنشطة البحث والتطوير". فالمشرّع قدم تعريفات وصرّح ببعض المصطلحات في هذا القانون دون أن يتناول شرح المؤسسة الناشئة بدقة.

أما المؤسسات الناشئة في ظل القانون 17-02 المتعلق بالقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المادة 21، فذكرها عندما تعرض لآليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة عن طريق صناديق الضمان وصناديق الإطلاق باعتبار أن المؤسسات الناشئة نموذج اقتصادي جديد مبني على المعرفة والابتكار، فهو إذن قطاع واعد يجب تطويره وترقيته لتحقيق التنمية الاقتصادية وقد جاء محتوى نص المادة كما يلي: "تنشأ لدى الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة صناديق ضمان القروض وصناديق الإطلاق وفقا للتنظيم الساري المفعول بهدف ضمان قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية المؤسسات الناشئة في إطار المشاريع المبتكرة". فالقانون رقم 17 -02 يسعى إلى تشجيع إنشاء صناديق ضمان القروض وصناديق الإطلاق.

[1]- القانون رقم 15-21 المؤرخ في 30 ديسمبر2015، معدل ومتمم بالقانون رقم 20- 01 المؤرخ في 30 مارس 2020، ج. ر. ج. ج عدد 20 صادر بتاريخ 05 أفريل 2020 ، يتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

يظهر من نص المادة 21 من القانون رقم 17-02 أن المشرّع الجزائري لم يقدم تعريفا واضحا للمؤسسات الناشئة، بل اكتفى بالإشارة إلى صناديق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة المبتكرة. وقد تم تصنيف مساهمات صناديق الإطلاق كوسيلة لدعم هذه المؤسسات، حيث تعتبر أكثر ملائمة لطبيعتها، كما تسهم في تعزيز قدرتها التنافسية بما يتماشى مع حجمها ومجال نشاطها.

المؤسسات الناشئة في ظل القانون رقم 19- 14 المتضمن قانون المالية لسنة 2020[1]: تعد فكرة المؤسسات الناشئة في الجزائر حديثة النشأة، بحيث تطرق لها القانون رقم 19-14 المتضمن قانون المالية لسنة 2020 والذي نص في المادة 69 منه على مجموعة من التسهيلات والتحضيرات الجبائية التي تستفيد منها المؤسسات الناشئة والتي جاء فيها: "تعفى الشركات الناشئة من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة بالنسبة للعلامات التجارية." من خلال المادة نلاحظ أن المشرّع لم يحدد لنا من تكون هذه المؤسسات الناشئة التي تستفيد من الامتيازات الجبائية بل اكتفى بذكرها فقط.

المشرّع الجزائري، وفقا لنص المادة 69، وضع تسهيلات وحوافز جبائية لدعم المؤسسات الناشئة التي تعمل في مجالات الابتكار والتكنولوجيا الحديثة، حيث تتضمن هذه التسهيلات إعفاءها من الضريبة على الأرباح والرسم على القيمة المضافة، وذلك بهدف مساعدتها خلال مرحلة الانطلاقة وضمان تحسين أدائها في المستقبل.

بالإضافة إلى المادة 131 منه حيث جاء فيها ما يلي:" ينشأ حساب التخصيص خاص في الخزينة رقمه 150-302 عنوانه دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة startups يقيد في هذا الحساب."

في باب الإيرادات:

- إعانة الدولة الناتج عن الرسوم غير الجبائية؛
- كل المواد والمساهمات الأخرى.

في باب النفقات:

- ضمان تمويل القروض البنكية لفائدة المؤسسات الناشئة startups؛
- تمويل التكوين؛
- احتضان المؤسسة الناشئة.

[1]- القانون رقم 19-14 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1444، الموافق لديسمبر 2019، المتضمن قانون المالية لسنة 2020، عدد 81.

من نص المادة 131 من قانون المالية لسنة 2020، نستنتج أن المشرّع قد أنشأ حسابا خاصا بعنوان "صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة". الهدف من ذلك هو تشجيع إنشاء تلك المؤسسات وتعزيز الابتكار في مختلف المجالات. يسعى الصندوق لمساعدة المؤسسات الناشئة على تحقيق الابتكار والتطور بشكل سريع وفعال، مما يسهل على الشباب ذوي الأفكار الإبداعية تحويل أفكارهم إلى نجاحات عملية، تعكس هذه المبادرة الإرادة السياسية القوية للدولة الجزائرية في تحقيق احتياجات الشباب المبدعين، والمساهمة في بناء النسيج الاقتصادي الوطني وتقليل الهجرة الذهنية إلى الخارج، كما تشكل المؤسسات الناشئة وسيلة للحد من البطالة، وذلك بفضل تقنيات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي المستخدمة فيها.

يعتمد نجاح المؤسسات الناشئة إلى حد كبير على مدى قبول الشباب لها، وخصوصا فئة الجامعيين. وفي إطار توسيع انتشار هذا النوع الجديد من المؤسسات في الجزائر، أقرت الدولة مجموعة من التدابير الداعمة، شملت توفير ضمانات أولية مثل الإعانات والإعفاءات الضريبية، إلى جانب تمويل أنشطتها عبر قروض بنكية بشروط ميسرة، خصيصاً للمؤسسات المصرفية التي غالباً ما تكون متحفظة اتجاه تمويل هذه المشاريع. كما أعلنت الدولة استعدادها لتوفير بيئة حاضنة لهذه المؤسسات الناشئة.

من الجدير بالذكر أن قانون المالية لعام 2020 لم يتضمن تدابير أو تسهيلات ضريبية جديدة تستهدف دعم أصحاب المؤسسات الناشئة، وخصوصاً تلك التي تنشط في مجالات الابتكار والتكنولوجيا. ومع ذلك، يوفر هذا القانون إعفاءات من الضريبة على الأرباح ومن الرسوم على القيمة المضافة، وذلك بهدف تعزيز أدائها ودعم تطورها، مما يسمح بتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة للبلاد على المدى المتوسط كما يضمن القانون إعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية في مرحلة الاستغلال مع تسهيل وصول هذه المؤسسات إلى العقار لتوسيع مشاريعها الاستثمارية[1].

الجدول رقم (3–1): شروط الحصول على علامة مؤسسة ناشئة أو مشروع مبتكر في الجزائر

علامة مؤسسة ناشئة	علامة مشروع مبتكر
– أن لا يتجاوز عمر المؤسسة 8 سنوات. – أن يعتمد نموذج أعمالها على منتجات أو خدمات أو نموذج أعمال أو فكرة مبتكرة. – ألا يتجاوز رقم الأعمال السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية. – أن يكون رأسمالها مملوكا بنسبة 50% على الأقل	– أن ينطوي المشروع على أحد أوجه الابتكار. – أن يمتلك عناصر تثبت الإمكانيات الكبيرة للنمو الاقتصادي. – أن يملك الفريق المكلف بالمشروع المؤهلات والخبرات العلمية والتقنية. – أن يملك المشروع عند الاقتضاء كل وثيقة تدين

[1] – مخانشة أمنة، "المؤسسات الناشئة في الجزائر – الإطار المفاهيمي والقانوني"، مجلة صوت القانون، المجلد 08، العدد 01، سطيف، 2021 ، ص 773

من قبل أشخاصا طبيعيين أو صناديق استثمار أو مؤسسات أخرى حاصلة على علامة مؤسسة ناشئة. - أن تكون إمكانيات نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية. - أن لا يتجاوز عدد العمال 250 عامل.	الملكية الفكرية أو جائزة أو مكافأة متحصل عليها.

المصدر: من إعداد الطالبة، اعتمادا على الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 55، الصادرة في 2021/09/21، ص 11- 12.

من خلال الجدول السابق نستنتج أن: الفرق الجوهري بين المؤسسة الناشئة والمشروع المبتكر هو أن المؤسسة الناشئة لها كيان جبائي، تمتلك سجل تجاري وبطاقات جبائية، أما المشروع المبتكر هو شخص أو مجموعة من الأشخاص يمتلكون فكرة مبتكرة في مراحل الدراسة أو التجربة أو يمتلكون براءة اختراع ولم تجسد بعد على شكل مؤسسة لها كيان جبائي وسجل تجاري.[1]

[1] - Achibane Mustapha, and Jamal Ilaty," The entrepreneurial finance and the issue of funding startup companies", European Scientific Journal 14, 13 (2018), 268-267.

المطلب الثاني: الهدف من دعم الحكومة الجزائرية للمؤسسات الناشئة

توجهات الاقتصاد الوطني نحو تحقيق التنمية الاقتصادية استدعت تكثيف الجهود من خلال دعم المؤسسات الناشئة وخلق جو ملائم لنمو واستمرار هذه المؤسسات باعتبارها البديل التنموي لتحقيق الاستدامة.

أولا: قرارات الحكومة الجزائرية لدعم المؤسسات الناشئة

أعلنت الحكومة الجزائرية في 2022/10/03 عن قرارات جديدة لتنفيذ إستراتيجية دعمها للمؤسسات الناشئة وتتمثل في[1]:

- تأسيس صندوق استثماري متخصص لدعم تمويل المؤسسات الناشئة؛
- إنشاء مجلس أعلى للابتكار يكون بمثابة الركيزة الأساسية لتوجيه الإستراتيجية في مجال تعزيز الأفكار والمبادرات المبتكرة واستغلال القدرات الوطنية للبحث العلمي لدعم تنمية اقتصاد المعرفة؛
- إعداد إطار قانوني يعرّف مفاهيم المؤسسات الناشئة والحاضنات إلى جانب المصطلحات المتعلقة بالنظام البيئي لاقتصاد المعرفة، بهدف تسهيل عملية تأسيس هذه الكيانات، بالإضافة إلى إعداد النصوص التنظيمية المرتبطة بذلك ومراجعة القوانين الحالية لتكييف آليات تمويل دورة نمو المؤسسات الناشئة؛
- تحويل الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية (ANPT) إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة؛
- نقل قطب الامتياز الجهوي التكنولوجي "HUB" المخصص للمؤسسات الناشئة، الجاري إنجازه من قبل شركة سوناطراك في حديقة الرياح الكبرى، إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة؛
- توفير الفرصة لحاملي المشاريع المبتكرة والمؤسسات الناشئة للاستفادة من المساحات المتاحة داخل الهياكل التابعة لقطاعي الشباب والتكوين المهني على المستوى الوطني؛
- تهيئة الجماعات المحلية لمساحات مخصصة للمؤسسات الناشئة مع إعطاء الأولوية للمناطق التي تتوفر فيها إمكانيات كبيرة من حاملي المشاريع المبتكرة، وتوسيع هذا المسعى إلى كامل التراب الوطني؛
- وأخيرا، من أجل ضمان التآزر المشترك ما بين القطاعات لتنفيذ إستراتيجية تطوير المؤسسات الناشئة ، يكلف السيد وزير المؤسسات الصغيرة والناشئة واقتصاد المعرفة، بالسهر على ضبط المساهمات التي تقدمها جميع القطاعات.

[1]- عراب فاطمة الزهراء، صديقي خضرة، "دور الدولة في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر، دراسة في قرار إنشاء صندوق لتمويل المؤسسات الناشئة"، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 08 ، العدد 01 ، بشار، 2021، ص39.

ثانيا : أهداف الحكومة الجزائرية من دعم المؤسسات الناشئة

تتمثل في عدة أهداف، وتتجلى من خلالها أهمية ودور التمويل المصغر في بعث حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتتمثل في ما يلي[1]:

- قانون المالية لعام 2020 قدم تدابير وحوافز ضريبية جديدة لدعم أصحاب المؤسسات الناشئة، خاصة تلك التي تعمل في مجالات الابتكار والتكنولوجيا الحديثة، من خلال إعفائها من الضريبة على الأرباح والضريبة على القيمة المضافة. يهدف هذا إلى تعزيز أدائها وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة لبلادنا على المدى المتوسط؛
- الإصلاح العميق للنظام الضريبي وكل ما يتعلق به من تنظيمات وحوافز ضريبية، خاصة لصالح المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إنشاء صندوق مخصص لدعم تمويل المؤسسات الناشئة بالتعاون مع البنوك العمومية؛
- توفير السيولة اللازمة للمشروعات الاستثمارية مع تأمين التجهيزات المطلوبة؛
- تسهيل التدفقات النقدية والمالية بين مختلف الأطراف الاقتصادية، مع ضمان استخدام فعال للموارد، خصوصاً بين الهيئات المالية والأطراف الاقتصادية الأخرى؛
- تعزيز النشاط الاقتصادي وتحسين مستوى الإنتاج وزيادة الإنتاجية للوصول إلى المعايير العالمية؛
- توسيع نطاق الأنشطة المصرفية والاستجابة بشكل أكثر كفاءة وسرعة لاحتياجات العملاء؛
- دعم المؤسسات وتمويلها لتعزيز قدراتها التصديرية.

ثالثا: مناخ الأعمال للمؤسسات الناشئة في الجزائر

إن اهتمام الجزائر بالمؤسسات الناشئة برز بشكل خاص بعد تراجع أسعار البترول، في إطار السعي نحو تنويع الاقتصاد القائم بشكل أساسي على دعم المؤسسات. يهدف هذا التوجه إلى خلق قيمة مضافة، توفير فرص عمل جديدة، تعزيز الابتكار، وتشجيع تأسيس المؤسسات الناشئة. وتعتمد هذه الجهود بصفة عامة على مجموعة من العوامل المتصلة بالاقتصاد الكلي، مثل نظام الحوكمة، وجود بيئة أعمال مواتية، توفر التمويل الكافي، بالإضافة إلى تطوير المهارات الإدارية والتكنولوجية المؤهلة.

[1]-مصطفى بورنان، علي صولي، "الإستراتيجية المستخدمة في دعم وتحويل المؤسسات الناشئة"، مجلة دفاتر اقتصادية، مجلد 11، عدد 01، 2020.

نجاح وتطور الشركات الناجحة يعتمد على بيئة أعمال مواتية وأن ضعف نشاط المؤسسات الناشئة في الجزائر عائد لعدة أسباب يمكن تلخيصها في النقاط التالية[1]:

- الميزانية الموجهة للبحث العلمي في الجزائر لا تتعدى 1%من PIB.
- غياب سياسة واضحة تعنى بالابتكار وبالاشتراك مع جميع الفاعلين سواء بالدولة، المؤسسات الخاصة، العمومية والجامعة.
- ضعف العلاقة بين الجامعة مراكز البحوث والنسيج الاقتصادي.
- غياب الإحصائيات المتعلقة بعدد المؤسسات الناشئة الفاعلة في الجزائر.
- صعوبة الوصول إلى التمويل الكافي للمشاريع الابتكارية الخاصة بالمؤسسات الناشئة في الجزائر.
- افتقار المؤسسات الناشئة في الجزائر لإطار قانوني ينظم عملها، إلى جانب غياب نظام بيئي يدعم نموها وتطورها.

يشمل الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ويتضمن النفقات الرأسمالية والجارية في القطاعات الأساسية مثل المؤسسات التجارية، الحكومة، التعليم العالي والقطاع الخاص غير الربحي. كما يغطي هذا الإنفاق مختلف أنواع البحوث، بما في ذلك الأبحاث الأساسية، البحوث التطبيقية، والتطوير التجريبي.

يبين الجدول الموالي تطور نفقات البحث والتطوير في الجزائر منذ 2001 إلى 2017 من الناتج المحلي الإجمالي، يظهر عدة اتجاهات مهمة، تعكس السياسات الحكومية والظروف الاقتصادية، ومدى الاهتمام بالبحث العلمي والابتكار، وهو كالتالي:

الجدول رقم (3-2): تطور نفقات البحث والتطوير في الجزائر (2001-2017)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2010	2015	2016	2017
نسبة الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي(%)	0.23	0.37	0.20	0.16	0.07	0.40	0.39	0.50	0.54

المصدر: من إعداد الطالبة، اعتمادا على البنك الدولي.

[1]- بسوبح منى و آخرون ، " واقع وآفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر" ، مجلة. حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد ،03، جامعة بشار الجزائر، 2020،ص410.

نلاحظ من خلال الجدول السابق: شهدت نفقات البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تذبذبا من عام 2001 إلى 2005، حيث تراجعت من 0.23% إلى 0.07%. هذا التراجع يعكس ضعف الاستقرار في تمويل البحث العلمي، وتأثرا بتغير الأولويات الاقتصادية، أو غياب سياسة طويلة الأمد للبحث العلمي والتطوير.

منذ عام 2010 بدأت نفقات البحث والتطوير تعرف تحسنا تدريجيا، لتصل إلى 0.54% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2017. هذه الزيادة مرتبطة بإصلاحات حكومية أو بزيادة الوعي بأهمية البحث العلمي في تحقيق التنمية الاقتصادية.

رغم هذا التحسن لا تزال نسبة 0.54% في 2017 منخفضة مقارنة بمتوسط دول منظمة التعاون والتنمية (OFCD)، حيث تتجاوز نسبة نفقات البحث والتطوير فيها 2% إلى 3% من الناتج المحلي الإجمالي. لقد تم ترجمة نتائج الجدول السابق في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-1): تغيرات نفقات البحث والتطوير في الجزائر خلال الفترة(2001-2017)

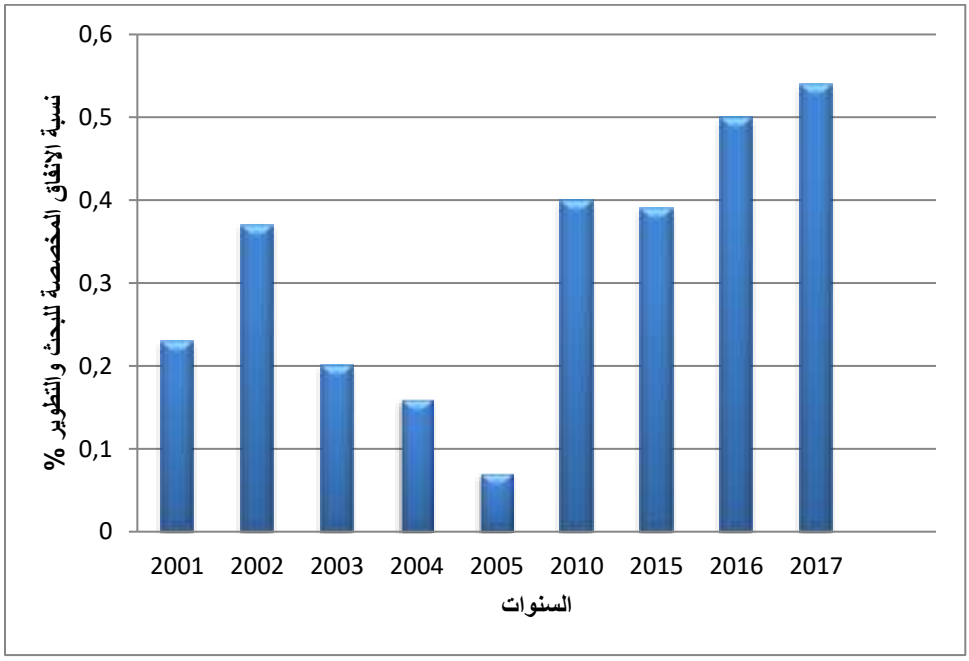

المصدر: من إعداد الطالبة، باستخدام برنامج EXCEL

من خلال الشكل السابق، يتضح: ظل الإنفاق في الجزائر على البحث والتطوير أقل من المتوسط العالمي البالغ 1.03% من الناتج المحلي الإجمالي، يعد التمويل غير كافي لرفع الابتكار والبحث العلمي إلى مستويات تنافسية دوليا.

الشكل رقم(3-2): نسبة إنفاق الجزائر على البحث والتطوير من إجمالي الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2001-2017)

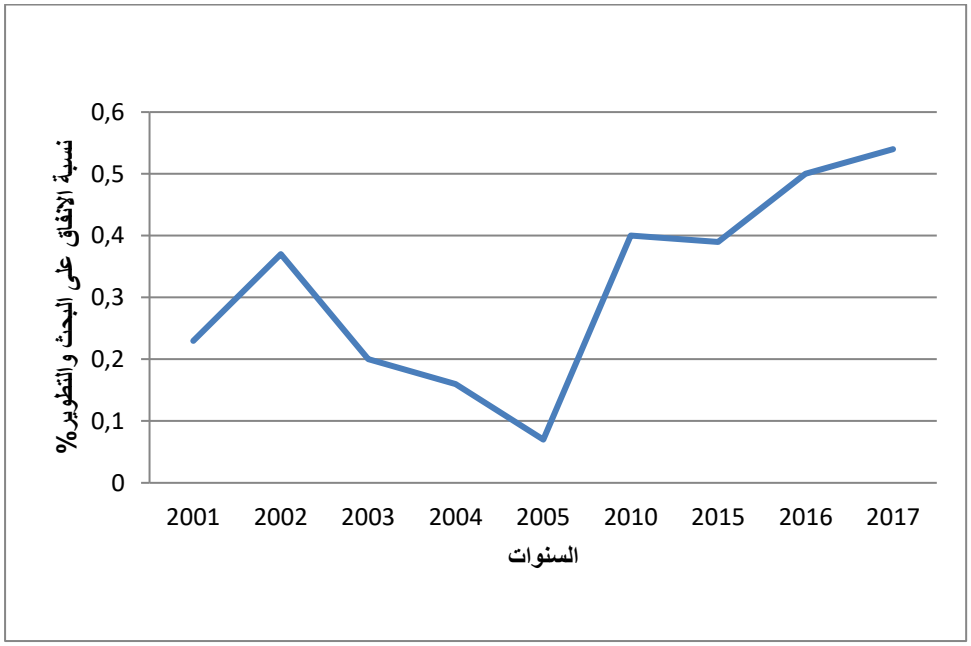

المصدر: من إعداد الطالبة، اعتمادا على البنك الدولي.

من خلال ما سبق، نستنتج: رغم التذبذب الذي شهدته نفقات البحث والتطوير خلال السنوات الماضية، يظهر تحسن تدريجي يعكس اهتمامًا متزايدًا بالبحث العلمي. ولتحقيق تقدم فعلي في هذا المجال، يتعين على الجزائر تعزيز استثماراتها في القطاع لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية، وذلك عبر تعزيز التنسيق بين الجامعات، مراكز البحث، والقطاع الخاص بهدف الوصول إلى مستويات متوسطة عالميًا.

رابعا:نماذج عن بعض المؤسسات الناشئة في الجزائر

1.شركة يسير: تعد شركة "يسير" واحدة من الشركات الرائدة في اعتماد التكنولوجيا الحديثة لتقديم مجموعة من الخدمات المتميزة، خاصة في قطاع النقل. تم اختيارها في عام 2019 من قِبَل المنتدى الاقتصادي العالمي ضمن قائمة أفضل 100 شركة ناشئة عربية، حيث احتلت المركز الخامس في منطقة المغرب العربي التي تعد مركزا للثروة الصناعية، كما صنفت بين أبرز الشركات الناشئة في إفريقيا.

تقدم "يسير" خدمة نقل مبتكرة يمكن الوصول إليها بسهولة عبر الهواتف الذكية، ما يكفل الراحة والفعالية لاستخدامها في أي وقت ومن أي مكان. وتتيح للمستخدمين إمكانية حجز سائق والتنقل بأمان، مع رفعها شعار "سائق سعيد، راكب سعيد". تسعى الشركة إلى العمل وفق مجموعة من المبادئ التي تعزز رضا كل من السائقين والعملاء تتمثل في:

- بساطة الاستخدام، يكفي أن يقوم الزبون بتنزيل التطبيق على هاتفه، أما السائقين فلديهم نسخة خاصة بهم؛

- الخدمة متوفرة دائما، وهذا في أي وقت ومكان تغطية الشركة؛
- تقديم أفضل تسعيرة، بحيث تأخذ بعين الاعتبار كثافة حركة المرور نوعية الخدمة، المسافة وتوقيت النقل؛
- تقديم خدمة ذات جودة، وهذا بتقليص وقت الانتظار بالنسبة للزبون والسائق، تقديم خدمة آمنة وتحسين التواصل بين السائق والزبون.

2.موقع SIAMOIS QCM: هي منصة إلكترونية جزائرية رائدة مصممة خصيصًا لطلبة الطب المقبلين على اجتياز امتحان التخصص. تأسست في 10 جوان 2017 بهدف مساعدة الطلاب في توفير الوقت والجهد والتكاليف، من خلال توفير أكثر من 50,000 سؤال وحالة طبية مصنفة وفقا للمصدر، التخصص، ودرجة الصعوبة. تتيح المنصة للمستخدمين إضافة ملاحظاتهم وتخصيص الأسئلة والحالات، مما يمنحهم بيانات تحليلية دقيقة حول أدائهم الأكاديمي. تعد هذه المنصة الوحيدة من نوعها في الجزائر، ما يجعلها تمثل فكرة مبتكرة ومميزة في هذا المجال.

تعتبر SIAMOIS QCM مثالا على المؤسسات الناشئة في الجزائر التي تستخدم التكنولوجيا لتوفير الحلول المبتكرة في مجال معين وتعكس رؤية الشركة التزامها بتطوير الحلول التقنية وتعزيز الابتكار في المجالات الرقمية.

3.**مؤسسة GLOBAL OPPORTUNITIES**: هي أول منصة إلكترونية في الجزائر تهدف إلى استكشاف الفرص المتاحة للشباب. تم إطلاقها في 11 أفريل 2019 بولاية البليدة. توفر المنصة فرصًا منخفضة التكلفة، إلى جانب إمكانية البحث عن محتويات أكاديمية ومهنية قيّمة تسهم في التطوير الذاتي المستمر. كما تقدم فرصا لاكتساب خبرات دولية مفيدة وفرصا عالمية، مما يساعد الشباب على تحقيق أحلامهم من خلال تعزيز عقلية الإصرار والتفاؤل (can do)، وتطوير مهارات الثقة بالنفس وريادة الأعمال، إلى جانب الشهادات الجامعية التي تُكسب الخريجين مزيدا من المهارات والخبرات. وهي تنافس بذلك في فكرتها مؤسسات ناشئة دولية مثلedonix الهندية وlove coding الأمريكية.[1]

[1]- NADIA Ahmed Ouamer, The role of Startups in economic. development (Algeria case Study), october 24, 2024.

المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الناشئة في بناء الاقتصاد الوطني

تلعب المؤسسات الناشئة في الجزائر دورا مهما في سد الثغرات التي تعوق تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية المنشودة. يتم التركيز من خلال هذه المؤسسات على الابتكار والتكنولوجيا، وهما عنصران أصبحا حديثا من ركائز بناء القوة التنافسية للدول. من هذا المنطلق، يتضح مدى أهمية تبني الجزائر لهذا القطاع الذي يعتمد على الابتكار، وهو ما يظهر جليا من خلال دعم القوانين واللوائح التنظيمية لتعزيز الابتكار وتشجيع إنشاء مشاريع إبداعية صادرة عن مؤسسات التعليم العالي.[1]

يشهد قطاع المؤسسات الناشئة في الجزائر نموا مهما، حيث يدعم قطاع التكنولوجيا العديد من رواد الأعمال، اعتبار من عام 2024، ووفقا لتقرير مؤشر الابتكار العالمي 2024، احتلت الجزائر المرتبة 115 من بين 132 دولة، تم عليها الاختبار وفق مؤشر الابتكار العالمي 2024 الذي يصنف اقتصاديات العالم وفقا لقدراتها الابتكارية معتمدا في ذلك على حوالي 80 مؤشرا.

يقيس مؤشر الابتكار العالمي عناصر الاقتصاد الوطني التي تمكن الأنشطة الابتكارية: المؤسسات، رأس المال البشري والبحث، البنية التحتية، تطور السوق، تطور الأعمال. ويتضمن مؤشر الابتكار العالمي مؤشرين فرعيين: مؤشر مدخلات الابتكار ومؤشر مخرجات الابتكار.

يبين الجدول رقم 1 ترتيب الجزائر وفق مؤشر الابتكار العالمي لسنة 2024 على مدى ثمانية سنوات 2017-2024، ويتراوح مجال الثقة الإحصائية لترتيب الجزائر في مؤشر الابتكار العالمي 2024 بين الرتبتين 108 و 115. كما تحتل الجزائر المرتبة الثانية في شمال إفريقيا ب 800 شركة ناشئة في مجال التكنولوجيا بعد مصر فقط.

[1]- عبد الحميد لمين، سامية حساين، "تدابير دعم المؤسسات الناشئة والابتكار في الجزائر "، قراءة في أحكام المرسوم التنفيذي رقم 20/254، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، المجلد 05، العدد 2020،ص28.

جدول رقم(3-3): ترتيب الجزائر حسب مؤشر الابتكار العالمي خلال الفترة (2017-2024)

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
الرتبة	108	110	113	121	120	115	119	115
مؤشر الابتكار العالمي (GII)	24,3	23,9	24,00	19,50	19,90	16,70	16,12	16,20

المصدر: من إعداد الطالبة، اعتمادا على Global Economic.com

ولقد تم ترجمة بيانات الجدول السابق في الشكلين المواليين:

الشكل رقم(3-4): ترتيب الجزائر حسب مؤشر الابتكار العالمي عبر مرور السنوات من 2017 إلى 2024

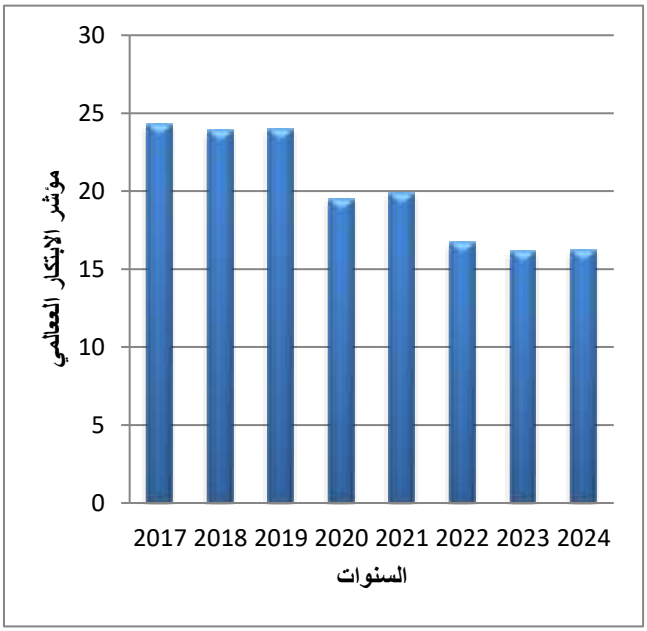

الشكل رقم(3-3):تصنيف الجزائر وفق مؤشر الابتكار العالمي (GII) خلال الفترة (2017-2024)

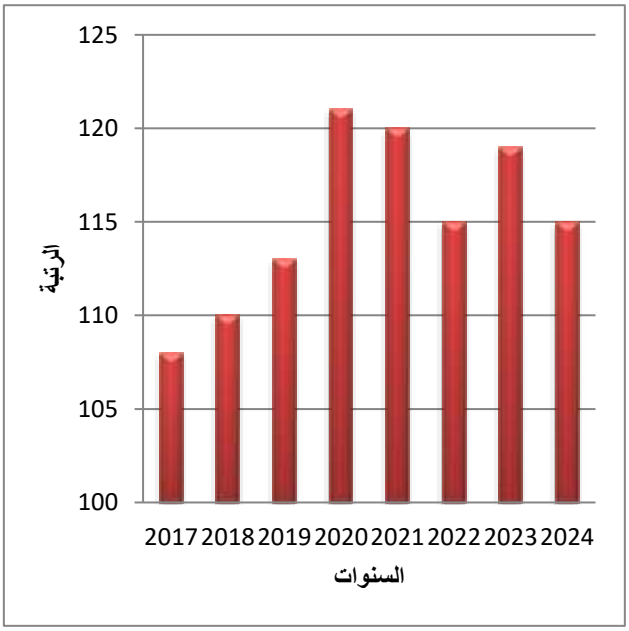

المصدر: من إعداد الطالبة، باستخدام برنامج Excel، اعتمادا على Global Economic.com

من خلال الشكلين السابقين، نلاحظ تراجع تصنيف الجزائر حسب مؤشر الابتكار العالمي بين سنتي 2017 إلى غاية 2020 لتصل إلى الرتبة 121، يرافق هذا التراجع انخفاض مؤشر الابتكار العالمي بمستوى 4,8 رتبة ليصل إلى 19,50 في عام 2020.

منذ سنة 2021 شهد ترتيب الجزائر حسب مؤشر الابتكار العالمي تحسنا بمستوى خمسة إلى ستة رتب مقارنة بالسنوات السابقة ليصل إلى 115 من بين 132 دولة سنة 2022، هذا التحسن راجع لتحسن أداء مدخلات الابتكار وترتيب مخرجات الابتكار. ليعود إلى الانخفاض خلال سنة 2023 ليصل إلى 119 رتبة مصحوبا بانخفاض المؤشر إلى 16,12. ليرتفع مرة أخرى سنة 2024 إلى 115 رتبة ضمن 133 اقتصاد دولة في مؤتمر الابتكار العالمي 2024، كما هو موضح في المنحنى البياني التالي:

شكل رقم(3-5): مكانة الجزائر حسب مؤشر الابتكار العالمي لسنة2024

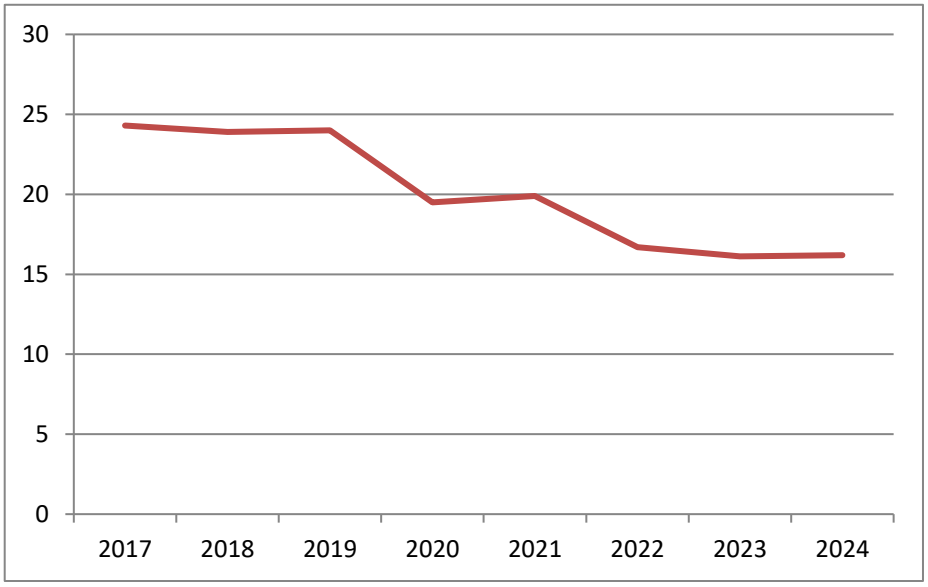

المصدر: من إعداد الطالبة، اعتمادا على Global index innovation 2024 Algeria

من خلال المنحنى أعلاه، نستنتج أن: ترتيب الجزائر حسب GII لسنة 2024 بمختلف مؤشراته الفرعية متأخرا مقارنة بباقي دول العالم كدول ذات مستوى دخل منخفض ودول شمال إفريقيا وآسيا، كما أنها بعيدة عن الدول التي حققت المراتب العشرة الأولى، وكان أفضل ترتيب حققته الجزائر بالنسبة لمؤشراتها الفرعية المتعلقة بمدخلات الابتكار حسب GII سنة 2024 يعود لمؤشر المال البشري والبحوث والذي يساهم بشكل ملحوظ في تحسين أداء الابتكار الجزائري.

المبحث الثاني: واقع التنمية في الاقتصاد الجزائري

عرف الاقتصاد الوطني تأخرا نتيجة بعض الظروف الصعبة سواء كانت اقتصادية، اجتماعية، وحتى أمنية. لهذا انتهجت الجزائر سياسة تنموية جديدة هدفت من خلالها إلى النهوض بالاقتصاد الوطني من جديد واستمرار عملية التنمية في كافة القطاعات. سيتم في هذا المبحث التطرق إلى سلوك الاقتصاد الوطني خلال سنتي 2023 و 2024 من خلال تحليل مختلف المؤشرات الاقتصادية تحليلا كميا و التدابير المتخذة من طرف الحكومة الجزائرية في إطار قانون المالية لسنة 2025 والهدف منها.

المطلب الأول : سلوك الاقتصاد الوطني خلال سنة 2023:

تميزت سنة 2023 بتحسن النشاط الاقتصادي الوطني، نتيجة لاستمرار التدابير التي اتخذتها السلطات العمومية، والتي تهدف بشكل خاص إلى الحفاظ ودعم القدرة الشرائية للأسر، وتعزيز الاستثمار العمومي لضمان نمو شامل ومستدام ومتنوع. ساهمت هذه التدابير في تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية والمالية للاقتصاد الوطني.

أولا: النمو الاقتصادي

تعزّز الاقتصاد الوطني خلال عام 2023 محققا معدل نمو للناتج الداخلي الخام الحقيقي بلغ 4.1% مقارنة بـ 3.6% في عام 2022. يعزى هذا التطور إلى استمرار ديناميكية قطاع خارج المحروقات بنسبة 4.3% مقابل 4.2% في العام السابق، بالإضافة إلى انتعاش ملحوظ في قطاع المحروقات الذي سجّل نموا بنسبة 3.3% مقارنة بـ 0.8% في العام الماضي، كما هو موضح في الشكل المقابل:

الشكل رقم(3-6): نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي في الجزائر

خلال الفترة (2022 – 2023)

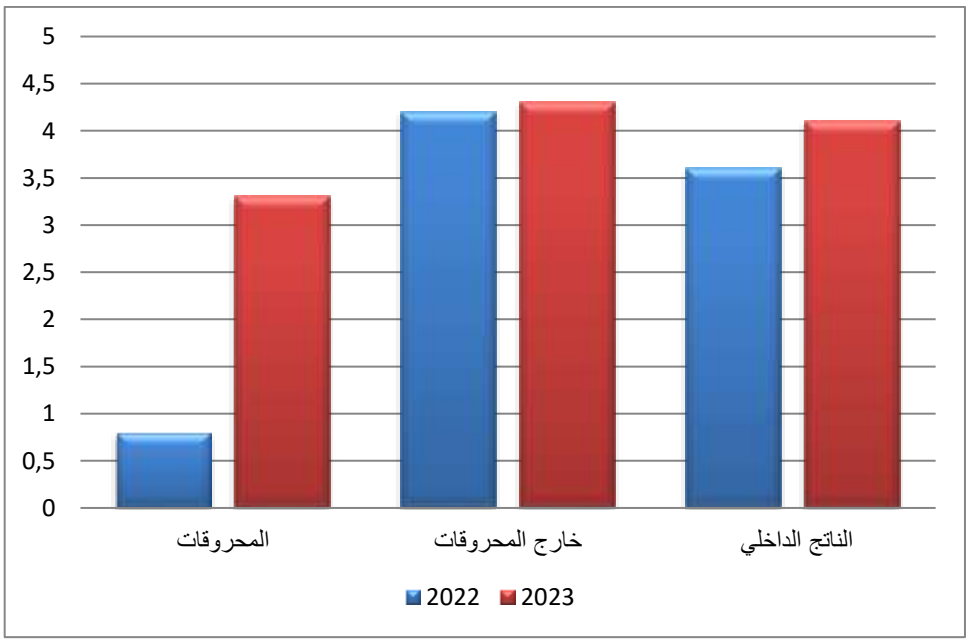

المصدر: من إعداد الطالبة ، اعتمادا على الديوان الوطني للإحصائيات.

تظهر معطيات تطور القطاعات غير المرتبطة بالمحروقات في عام 2023 أن قطاع الصناعة حقق نموا بنسبة 5.5%، بينما شهد قطاع الخدمات زيادة بنسبة 4.1%، وقطاع البناء والأشغال العمومية نموا بنسبة 3.7%، في حين ارتفعت الفلاحة بنسبة 2.8%. وقد أسهمت هذه القطاعات في دعم نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي بمساهمات متفاوتة، حيث احتل قطاع الخدمات الصدارة بنسبة 42%، يليه قطاع المحروقات بنسبة 21%، ثم قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 11%. أما قطاعا الفلاحة والصناعة فقدما مساهمة متساوية بلغت 7% لكل منهم، كما هو موضح ذلك في الشكل التالي[1]:

الشكل رقم(3-7): نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي لنشاط القطاعات في الجزائر خلال الفترة(2022-2023)

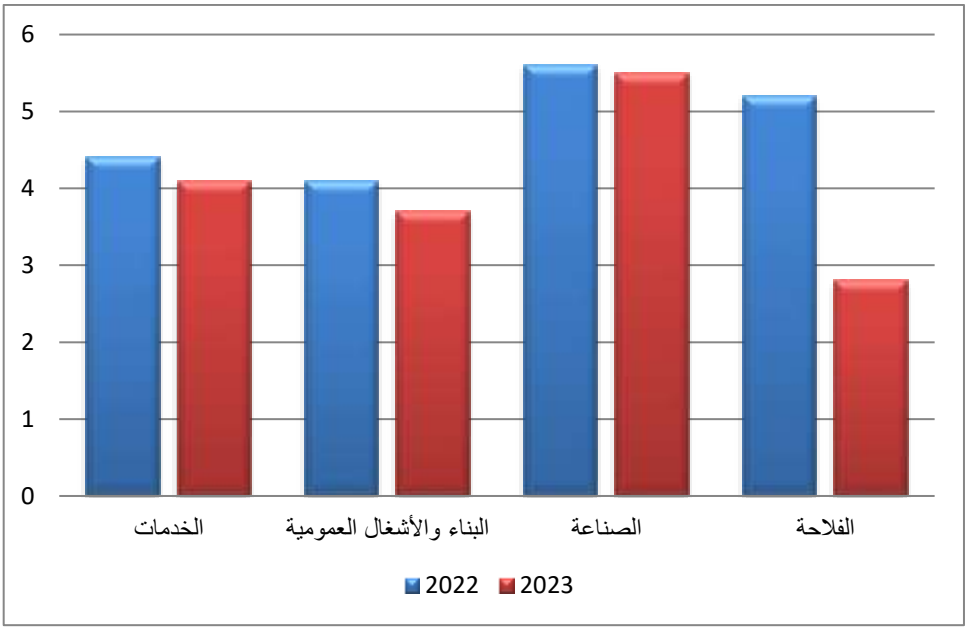

المصدر: من إعداد الطالبة ، اعتمادا على الديوان الوطني للإحصائيات.

بالتوازي، سجل الناتج الداخلي الخام تحسنا في قيمته الاسمية بنسبة 1.8% مقارنة بعام 2022، حيث بلغ 32589.6 مليار دينار جزائري خلال عام 2023.

[1]- تقرير الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2022.

ثانيا: التوازنات الخارجية

حافظ ميزان المدفوعات في عام 2023 على رصيده الإيجابي، ولكن بمستوى أقل مقارنة بعام 2022، حيث سجل 6.35 مليار دولار أمريكي مقابل 18.47 مليار دولار أمريكي في العام السابق. يعود هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى تقلص فائض الحساب الجاري الخارجي، الذي انخفض بمقدار 13.47 مليار دولار أمريكي، منتقلا من 19.45 مليار دولار في عام 2022 إلى 5.98 مليار دولار في عام 2023. يعود انخفاض فائض الحساب الجاري الخارجي بشكل رئيسي إلى التراجع الكبير في رصيد الميزان التجاري، نتيجة تقلص صادرات السلع وزيادة وارداتها. حيث بلغت قيمة صادرات السلع 55.55 مليار دولار أمريكي في عام 2023 مقارنة بـ 65.72 مليار دولار أمريكي في عام 2022، ويعزى هذا الانخفاض أساسا إلى تراجع صادرات المحروقات بسبب انخفاض أسعار المنتجات البترولية في الأسواق العالمية، على الرغم من زيادة الكميات المصدرة.

فيما يخص واردات السلع، فقد بلغت 42,84 مليار دولار أمريكي في 2023، بزيارة قدرها 10.5 +%، مدفوعة بشكل أساسي بارتفاع فاتورة واردات التجهيزات الصناعية، والسلع الاستهلاكية غير الغذائية، وسلع أخرى.

ثالثا: سوق الصرف

في أواخر ديسمبر 2023، بلغ سعر تداول الدينار الجزائري 134.27 دينارًا للدولار الواحد و148.57 دينارا لليورو الواحد. بذلك، شهد الدينار الجزائري ارتفاعا في قيمته مقابل الدولار بنسبة 2.2% وانخفاضا مقابل اليورو بنسبة 1.7% مقارنةً بالفترة نفسها من عام 2022.

رابعا: التضخم

بلغ معدل التضخم 9.32% خلال عام 2023، ويعود هذا الارتفاع في أسعار الاستهلاك إلى زيادة أسعار المنتجات الغذائية والسلع المصنعة، بالإضافة إلى ارتفاع أقل نسبيا في أسعار الخدمات.

في الواقع، سجلت أسعار المنتجات الغذائية زيادة بنسبة 13.23% خلال عام 2023، مما أسهم بشكل ملحوظ في ارتفاع معدل التضخم إلى 65.8% في نفس العام. ويعود هذا الارتفاع بصورة أساسية إلى صعود أسعار المواد الزراعية الطازجة، مما شكل نسبة 54.6% من الزيادة الإجمالية في التضخم لعام 2023.

ارتفعت أسعار المنتجات المصنعة بنسبة 6.85% خلال عام 2023، مما ساهم بنسبة 27.9% في زيادة التضخم الإجمالي خلال نفس العام. وفيما يتعلق بأسعار الخدمات، فقد شهدت بدورها ارتفاعاً قدره 3.75%، مع مساهمة بلغت 6.1% في ارتفاع معدل التضخم الإجمالي لعام 2023.[1]

خامسا: المالية العمومية

أظهرت سلوك المالية العمومية، من خلال الوضعية المختصرة لعمليات الخزينة في نهاية ديسمبر 2023، عجز إجماليا للخزينة يقدر بـ-3406.72 مليار دج ما يمثل نسبة 10.5- % من الناتج الداخلي الخام، يرجع هذا المستوى من العجز أساسا إلى وضعية المالية العمومية التي تميزت بما يلي:

- ارتفاع إيرادات الميزانية ب 24.5+% مقارنة بنهاية 2022
- ارتفاع نفقات الميزانية بـ 1785.88 مليار دج أي بنسبة 18+% مقارنة بنهاية 2022

الجدول رقم(3-4): إيرادات ونفقات الميزانية العمومية في الجزائر خلال سنة 2023

مليار دج	2022	2023	الفرق	النسبة%
إيرادات الميزانية	7228.38	8997.33	1768.94	24.5
نفقات الميزانية	9935.65	11721.53	1785.88	18.0
عجز الميزانية	-2707.27	-2724.20	-16.93	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تقرير عرض مشروع قانون المالية لسنة 2025.

- **إيرادات الميزانية:**

سجلت إيرادات الميزانية مع نهاية عام 2023 زيادة بلغت 1768.94 مليار دج (بمعدل نمو 24.5%)، حيث وصلت إلى مبلغ إجمالي قدره 8997.333 مليار دج، ما يعادل 27.6% من الناتج الداخلي الخام. يعود هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى زيادة الإيرادات خارج الجباية البترولية بنسبة نمو بلغت 28%، كما يظهر في الشكل المقابل:

[1]- تقرير الديوان الوطني للإحصائيات لسنتي 2022 و 2023.

الشكل رقم(3-8): تطور إيرادات الميزانية في الجزائر خلال الفترة (2022 – 2023)/ مليار دج

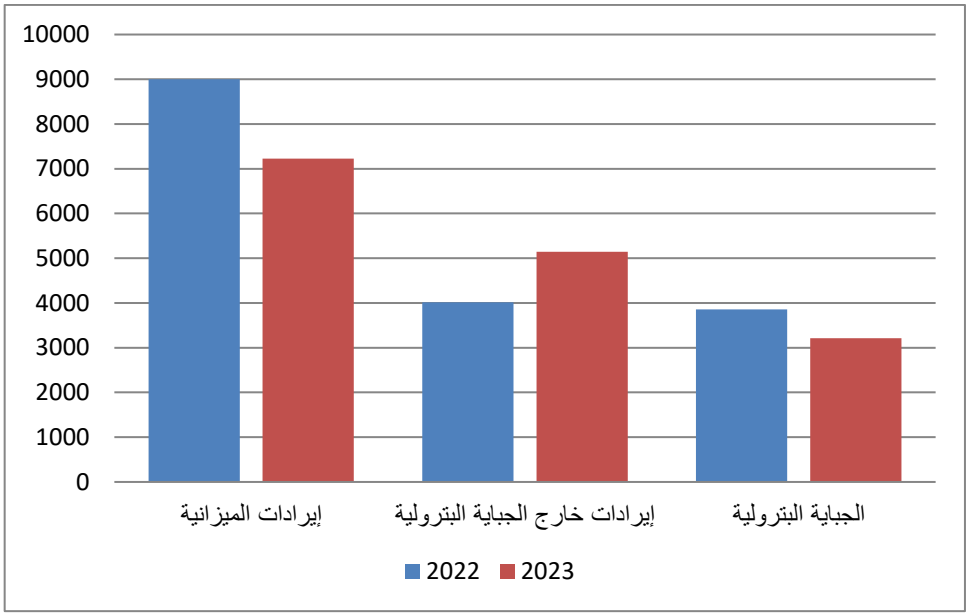

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الديوان الوطني للإحصائيات.

سجلت الإيرادات خارج الجباية البترولية زيادة قدرها 1124161 مليار دج في نهاية 2023، منتقلة إلى 5141.07 مليار دج)، هذه الزيادة ناتجة أساسا عن ارتفاع مداخيل المساهمات المالية للدولة وارتفاع الإيرادات الجبائية بـ 17 %كما هو موضح في الشكل التالي[1]:

الشكل رقم(3-9): هيكل إيرادات الميزانية العامة في الجزائر لسنة 2023

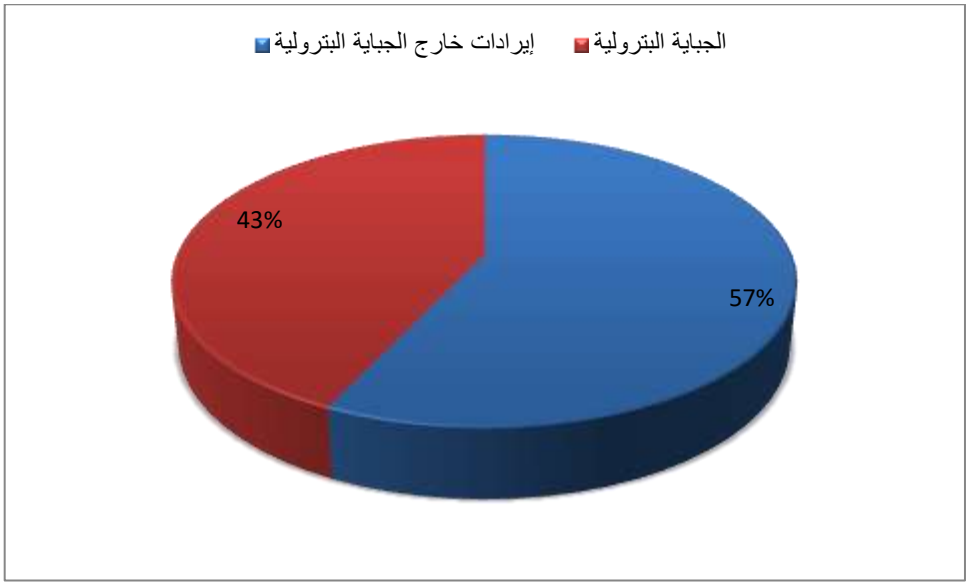

المصدر : من إعداد الطالبة ، اعتمادا على الديوان الوطني للإحصائيات.

[1]- مذكرة عرض مشروع قانون المالية التصحيحي لسنة 2023، ص 45.

- **نفقات الميزانية :**

سجلت نفقات الميزانية الإجمالية لعام 2023 زيادة بقيمة 1785.88 مليار دينار جزائري، وذلك نتيجة لاستمرار الجهود المبذولة لدعم القدرة الشرائية، وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين، وتعزيز التشغيل والاستثمار. ارتفعت قيمة هذه النفقات من 9935.7 مليار دينار جزائري في عام 2022 إلى 11721.5 مليار دينار جزائري في عام 2023. يمكن إرجاع هذه الزيادة إلى النمو في نفقات التحويل، ونفقات الاستثمار، بالإضافة إلى نفقات المستخدمين، كما يظهر في الشكل التالي[1]:

الشكل رقم(3-10): تطور نفقات الميزانية في الجزائر خلال الفترة (2022 -2023)/مليار دج.

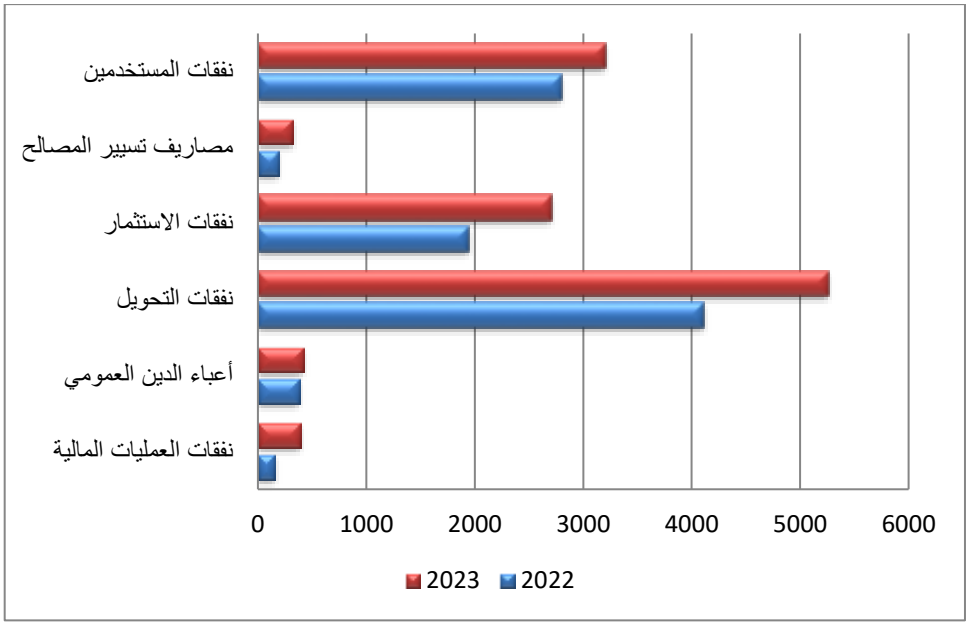

المصدر من إعداد الطالبة، اعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الشكل نستنتج:

- سجلت نفقات التحويل الحصة الأكبر من نفقات الميزانية العامة بنسبة 45% منتقلة إلى 5263.26 مليار دج في 2023.

- سجلت نفقات المستخدمين سنة 2023 مبلغ 3 208.91 مليار دج ، وتمثل هذه النفقات 27,3% من إجمالي نفقات الميزانية.

[1]- مذكرة عرض مشروع قانون المالية التصحيحي لسنة 2023، ص 47.

- كما سجلت نفقات الاستثمار مبلغ 2710.22 مليار دج سنة 2023 ، وتمثل هذه النفقات 23% من إجمالي نفقات الميزانية.كما هو موضع في الشكل[1]:

الشكل رقم(3-11): هيكل نفقات الميزانية في الجزائر لسنة 2023

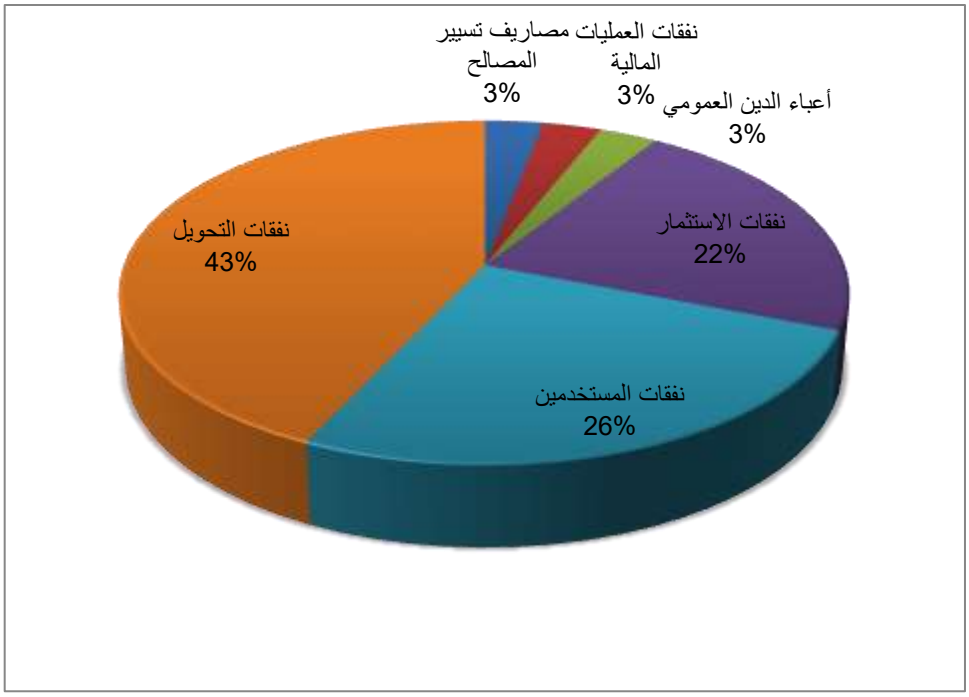

المصدر من إعداد الطالبة ، اعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات

- ثم تمويل العجز الإجمالي للخزينة لسنة 2023 عن طريق : التمويل البنكي بمبلغ 484 مليار دج ، والتمويل غير البنكي بمبلغ 1912.82 مليار دج، واقتطاع مبلغ 1027.38 مليار دج من صندوق ضبط الإيرادات.

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 86، الموافق ل 31 ديسمبر 2021، ص 9.

المطلب الثاني: سلوك الاقتصاد الوطني خلال سنة 2024

تطورت مؤشرات الاقتصاد الكلي والمالي خلال سنة 2024 كما يلي:

أولا: النمو الاقتصادي

يواصل النشاط الاقتصادي الوطني التحسن خلال الربع الأول من عام 2024، محققا معدل نمو بلغ 3.8% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2023، وذلك بفضل الأداء المميز للقطاعات غير النفطية التي سجلت معدل نمو وصل إلى 4.3%.

هذا التحسن يعززه الأداء القوي لقطاع الصناعة بنسبة نمو بلغت 6.9%، إلى جانب قطاع الخدمات الذي حقق نموا قدره 3.9%، والفلاحة والبناء والأشغال العمومية بنسبة 3.1% لكل منهما. في المقابل، شهد قطاع المحروقات نموا طفيفًا لم يتجاوز 0.8% مقارنة بالربع الأول من عام 2023.[1]

ثانيا: التوازنات الخارجية

سجل الميزان التجاري فائضا قدره 2,3 مليار دولار أمريكي خلال السداسي الأول من سنة 2024، مقابل 6.21 مليار دولار أمريكي في نفس الفترة من سنة 2023. هذا التقلص جاء نتيجة لانخفاض صادرات السلع بنسبة 6.8% وزيادة واردات السلع بنسبة 10%.

بلغت صادرات السلع 25.07 مليار دولار أمريكي خلال النصف الأول من عام 2024، مما يمثل انخفاضا قدره 1.83 مليار دولار أمريكي. يعود هذا الانخفاض إلى تراجع صادرات المحروقات بمقدار 1.26 مليار دولار أمريكي، حيث بلغت 23.14 مليار دولار أمريكي في النصف الأول من عام 2024. كما انخفضت الصادرات غير النفطية بمقدار 574 مليون دولار أمريكي لتصل إلى 1.94 مليار دولار أمريكي.

إن هذا الانخفاض في صادرات المحروقات ناتج عن انخفاض أسعار الغاز الطبيعي بنحو 3 دولارات أمريكية لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، مسجلا متوسط سعر قدره 10.4 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في السداسي الأول من سنة 2024، عكس ذلك ارتفع سعر البترول بمقدار 4.4 دولار أمريكي للبرميل منتقلا إلى 85.30 دولار أمريكي للبرميل في السداسي الأول من سنة 2024.

بلغت واردات السلع خلال النصف الأول من عام 2024 نحو 22.77 مليار دولار أمريكي، نتيجة الزيادة في فاتورة المواد الغذائية بمقدار 869 مليون دولار أمريكي، وسلع التجهيزات الصناعية بـ 813 مليون دولار أمريكي، والسلع

[1]- تقرير الديوان الوطني للإحصائيات سنة 2024.

الاستهلاكية غير الغذائية بـ 779 مليون دولار أمريكي، بالإضافة إلى المنتجات نصف المصنعة التي ارتفعت بمقدار 105 مليون دولار أمريكي.

ثالثا: سوق الصرف

في نهاية جوان 2024 تداول الدينار الجزائري بسعر 134.62 للدولار الأمريكي الواحد و 143.93 لليورو الواحد، مسجلا مكسبا قدره 2.4% مقارنة باليورو و 0.9% مقارنة بالدولار الأمريكي.

رابعا:التضخم

لقد تم التحكم في نسبة التضخم خلال ستة أشهر الأولى من سنة 2024 مقارنة تنفس الفترة من سنة 2023، حيث سجل نسبة متوسطة قدرها 4.06% مقابل 9.74% في سنة 2023 ، هذا التباطؤ راجع أساسا إلى أسعار المنتجات الغذائية التي سجلت معدل تضخم بنسبة 3.0% ، مقارنة ب 14.14% خلال ستة أشهر الأولى من سنة 2023.

بالتوازي، شهدت أسعار السلع المصنعة ارتفاعا بنسبة 5.85% مقارنة بـ 6.8% خلال الأشهر الأولى من عام 2023، مما أدى إلى مساهمة بنسبة 53.5% في زيادة التضخم الكلي.

أما بالنسبة لأسعار الخدمات، فقد واصلت الارتفاع بوتيرة مستقرة بلغت حوالي 3.0%، مساهمة بذلك بنسبة 11.2% في زيادة التضخم الكلي.[1]

خامسا: المالية العمومية

يظهر سلوك المالية العمومية من خلال الوضعية المختصرة لعمليات الخزينة في نهاية جوان، عجزا إجماليا للخزينة قدره 2670.67- مليار دج، أي بتدهور قدرة 2459.27- مليار دج،ويأتي هذا المستوى من العجز نتيجة لوضع المالية العامة الذي تميز بما يلي:

- ارتفاع نفقات الميزانية بـ 34.9% مقارنة بنهاية جوان 2023.
- انخفاض إيرادات الميزانية بـ 21.2% مقارنة بنهاية جوان 2023.

شهدت إيرادات الميزانية تراجعا بنسبة 21.2%، حيث انتقلت من 5255.15 مليار دينار جزائري في نهاية جوان 2023 إلى 4142.27 مليار دينار جزائري بحلول نهاية جوان 2024. يعود هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى

[1]- تقرير عرض مشروع قانون المالية لسنة 2024.

التأثير المزدوج المتمثل في انخفاض الجباية البترولية المدرجة في الميزانية بقيمة 1179.09 مليار دينار، مقابل زيادة الإيرادات خارج إطار الجباية البترولية بقيمة 240.66 مليار دينار، وفقًا لما هو معروض في الشكل :

الشكل رقم(3-12): تطور إيرادات الميزانية في الجزائر خلال الفترة (2023-2024)

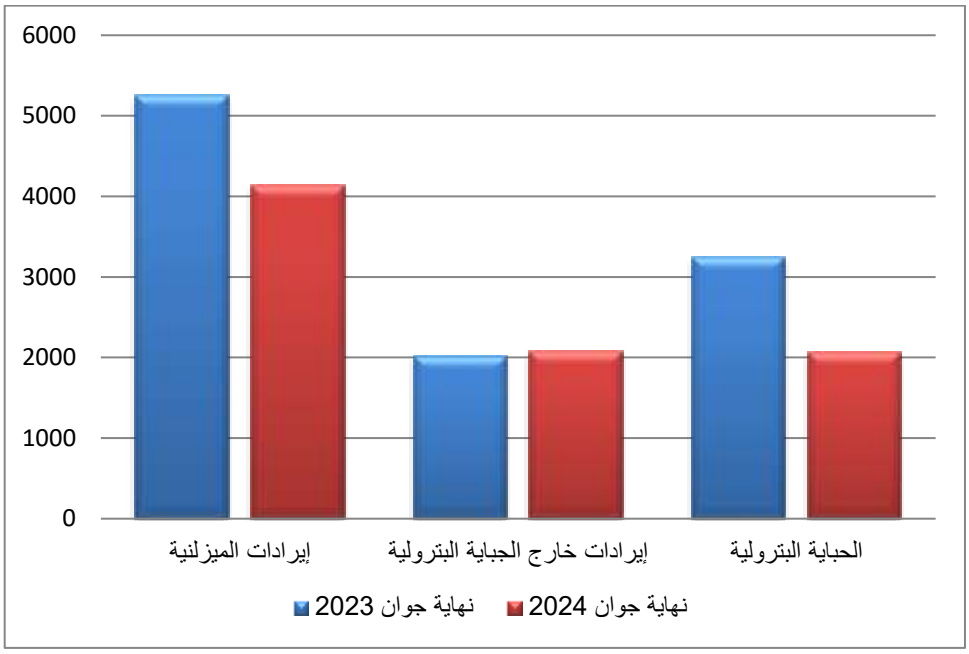

المصدر: من عداد الطالبة اعتمادا على الديوان الوطني للإحصائيات

_ارتفعت إيرادات خارج الجباية البترولية بمقدار 24.66 مليار دينار جزائري حتى نهاية جوان 2024، نتيجة زيادة الحواصل المختلفة للميزانية بمقدار 74.40 مليار دينار جزائري، إلى جانب ارتفاع الإيرادات الجبائية بقيمة 14.01 مليار دينار جزائري.

_أما الجباية البترولية المدرجة في الميزانية فقد بلغت 2065.50 مليار دينار جزائري حتى نهاية جوان 2024، وانخفضت نتيجة التأثير المشترك لانخفاض صادرات الغاز الطبيعي بنسبة 21.3% وتحسن قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي.

_على صعيد النفقات، بلغ إجمالي نفقات الميزانية 6946.13 مليار دينار جزائري بنهاية جوان2024، وهو ما يمثل زيادة قدرها 1796.70 مليار دينار مقارنة بنهاية جوان 2023. يُعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى زيادة نفقات الاستثمار بـ543.72 مليار دينار، ونفقات التحويل بمقدار 490.20 مليار دينار، بالإضافة إلى نفقات المستخدمين التي ارتفعت بـ365.25 مليار دينار.

_وفيما يتعلق بنفقات الاستثمار، وصلت قيمتها إلى 1374.65 مليار دينار مع نهاية جوان 2024 مقارنة بـ830.93 مليار دينار في نفس الفترة من 2023، مما يعكس زيادة قدرها 543.72 مليار دينار، وتمثل هذه النفقات نسبة 19.8% من إجمالي نفقات الميزانية.

_ أما نفقات المستخدمين، فقد بلغت 2056.46 مليار دينار بنهاية جوان 2024 مقارنة بـ4691.25 مليار دينار بنهاية جوان 2023، بزيادة قدرها 365.25 مليار دينار، حيث تمثل هذه النفقات نسبة 29.6% من إجمالي نفقات الميزانية.كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم(3-13): تطور نفقات الميزانية في الجزائر خلال الفترة (2023 – 2024) /مليار دج

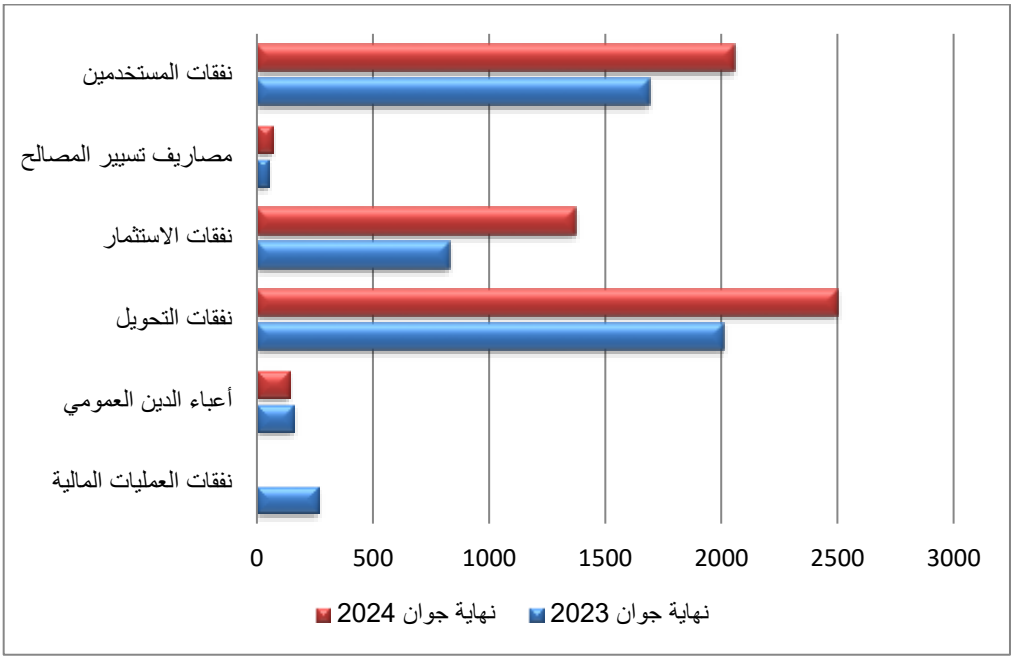

المصدر: من إعداد الطالبة، اعتمادا على الديوان الوطني للإحصائيات

المطلب الثالث: أهم التدابير التشريعية المتخذة في إطار قانون المالية لسنة 2025

تضمن مشروع قانون المالية لسنة 2025 الذي عرضه وزير المالية يوم 16 اكتوبر 2024 أمام لجنة المالية والميزانية بالمجلس الشعبي الوطني، تدابير جديدة تهدف إلى دعم القدرة الشرائية وتحسين الإطار المعيشي للمواطن.

تندرج التدابير المتخذة من طرف الحكومة الجزائرية المشروع قانون المالية لسنة 2025 ضمن المحاور التالية[1]:

- تدابير دعم الاستثمار والاقتصاد الوطني؛
- تدابير لدعم القدرة الشرائية وتحسين الإطار المعيشي للمواطن؛
- تعزيز الامتثال والشمول الجبائي؛
- توسيع الوعاء الضريبي وتعبئة الموارد؛
- تبسيط ومواءمة الإجراءات؛
- حسابات التخصيص الخاصة.

أولا : تدابير دعم الاستثمار والاقتصاد الوطني

- تمديد تخفيض بنسبة 50% على الضريبة المتعلقة بالدخل الإجمالي أو أرباح الشركات لمدة خمس سنوات، ويشمل ذلك المداخيل المحققة في مناطق الجنوب مثل ولايات تندوف، إيليزي، وأدرار.
- توفير الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للأملاك القابلة للإهتلاك التي تُقتنى من قبل مؤسسات إنتاج، نقل، توزيع، وتسويق الكهرباء أو نقل وتوزيع وتسويق الغاز عبر الأنابيب المخصصة مباشرة للاستغلال.
- تقديم تخفيض بنسبة 30% من الربح المحاسبي، في حدود 200 مليون دج، وذلك عن النفقات المخصصة للبحث والتطوير داخل المؤسسة وبرامج الابتكار المفتوح بالتعاون مع المؤسسات الناشئة والحاضنات، بهدف تحديد الربح الخاضع للضريبة.
- الإعفاء من حقوق التسجيل :
  - للعقود المتضمنة تأسيس الشركات التي ينشئها حاملي علامة "مشروع مبتكر"؛
  - لعمليات اقتناء العقارات التي تقوم بها الشركات المتحصلة على علامة "مؤسسة ناشئة" أو "حاضنة أعمال" قصد إنشاء نشاطات صناعية .
- تمديد الإعفاءات الجبائية الممنوحة للشركات الحاملة العلامة "حاضنة"لسنتين إضافيتين في حالة تجديد العلامة.
- الصكوك السيادية:

[1]- تقرير عرض مشروع قانون المالية لسنة 2025 وتقديرات سنتي 2026 و 2027، ص33-38.

- الترخيص الممنوح للخزينة العمومية بإصدار سندات صكوك سيادية ، مما يسمح للأشخاص الطبيعيين والمعنويين بالمشاركة في تمويل المنشآت و /أو التجهيزات العمومية ذات الطابع التجاري الدولة
- الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) أو الضريبة على أرباح الشركات (IBS) لمدة 5 خمس سنوات لمنتجات الصكوك السيادية، الصادرة عن الخزينة العمومية، أو المتداولة في سوق منظم.
- إعفاء الصكوك السيادية ، من رسوم التسجيل والإشهار العقاري، لمدة خمس سنوات .

- تمديد المهلة النهائية إلى 31 ديسمبر 2025، حيث يُلزم مستوردو ومصنعو زيت الصوجا الخام بالبدء في إنتاج هذه المادة الأولية أو شرائها من السوق المحلية، وإلا فسيُحرمون من الاستفادة من التعويضات والإعفاءات الجمركية الضريبية المرتبطة بالاستيراد.
- إعفاء أجهزة الدفع الإلكتروني (TPE) والطواقم الخاصة بتركيبها من الرسم على القيمة المضافة والرسوم الجمركية حتى 31 ديسمبر 2027.
- رفع رأس المال الاجتماعي للصندوق الوطني للاستثمار (FNI) من 150 مليار دينار إلى 275 مليار دينار.
- تنظيم الأنشطة الاقتصادية داخل المناطق الحرة من الناحية الجمركية وتحديد آليات المراقبة الجمركية على البضائع في هذه المناطق.

ثانيا : تدابير لدعم القدرة الشرائية وتحسين الإطار المعيشي للمواطن

- تبني الإجراء الذي اتخذته السلطات العمومية بإعفاء واردات اللحوم البيضاء المجمدة من ضريبة القيمة المضافة خلال الفترة الممتدة من 8 جانفي 2024 إلى 31 ديسمبر 2025.
- تمديد الإعفاء المؤقت من ضريبة القيمة المضافة حتى 31 ديسمبر 2025 على مبيعات البقول الجافة والأرز، سواء كانت مستوردة أو منتجة محلياً، إضافة إلى الفواكه والخضروات الطازجة وبيض الاستهلاك والدجاج اللاحم والديك الرومي المنتج محلياً.
- استمرار العمل بالنظام الخاص بنسبة حقوق جمركية مخفضة قدرها 5% حتى 31 ديسمبر 2025، فيما يخص استيراد ماشية البقر الحي، ولحوم الأبقار الطازجة المبردة المعبأة بالتفريغ، إلى جانب لحوم الأغنام الطازجة المبردة المعبأة بالتفريغ.
- الإعفاء من حقوق التسجيل لنقل الملكية مجانا (الهبة) ، بين الأحياء الذي يتم لفائدة الأولاد المكفولين.
- النص على تخفيض بنسبة 10% لجميع المستفيدين من السكن في إطار برامج البيع بالإيجار عدل 3 الذين قاموا بتسديد 38% من سعر السكن والذين يرغبون في دفع ثمن مساكنهم مسبقا وقبل الأجل المحدد، ويحسب على أساس ما تبق من مبلغ الإيجار المستحق على المستفيد ، المسدد دفعة واحدة.

- تكفل الخزينة بالفوائد خلال فترة التأجيل، وتخفيض معدل الفائدة على القروض الممنوحة من البنوك العمومية بنسبة 100%، في إطار إنجاز السكنات مع الطرق والشبكات المختلف الثلاثية من برنامج 135000سكن بصيغة البيع بالإيجار بعنوان سنة 2025.

ثالثا : الامتثال والشمول الجبائي

- تمديد حق الإطلاع الممارس من قبل الإدارة الجبائية إلى تحصيل الضريبة، بالإضافة إلى الوعاء والمراقبة، مع تمديد المدة المشمولة بهذا الحق.
- تقديم تخفيض ضريبي على أرباح الشركات لمدة عام حتى 31 ديسمبر 2025، يساوي قيمة العمولات المتكفل بها من طرف البنوك التجارية وبريد الجزائر، وذلك ضمن المعاملات المنجزة بواسطة وسائل الدفع الإلكتروني.
- إلزامية وضع دمغة على المنتجات المستوردة إضافة إلى دمغة الدولة.
- زيادة قيمة الغرامة من 200 دج إلى 2000 دج، التي تطبَّق عند مخالفة الأحكام المتعلقة بضرورة توضيح جميع المعلومات الخاصة بعمليات الدفع بواسطة الشيك أو التحويل البنكي أو البريدي، المعفاة من رسوم الطابع.
- وضع الإطار القانوني الذي يسمح بمصادرة المصنوعات من الذهب والفضة والبلاتين المحجوزة من قبل مصالح الجمارك ، والتي لم يطالب بها أصحابها وذوي الحقوق، ودفعها إلى الاحتياط القانوني للتضامن.
- النص على عملية تسوية، لمدة ثلاثة أشهر قابلة للتجديد، لغرض القبول المعلم من طرف المصالح الجبائية للمصنوعات من الذهب والفضة والبلاتين، ذات الصنع المحلي أو ذات المصدر المجهول، المطابقة للعيارات القانونية، والموجودة في مخزون صادفي وحرفي وتجار المجوهرات .
- إخضاع ممارسة نشاط توزيع التبغ إلى اعتماد يمنحه المدير العام للضرائب بعد اكتتاب دفتر للشروط.
- النص على عدم التنازل لمدة 3 سنوات عن السيارات الأقل من 3 سنوات المستوردة[1].

رابعا : توسيع الوعاء الضريبي وتعبئة الموارد

- رفع الحد الأدنى لضريبة الجزافية الوحيدة إلى 30,000 دينار جزائري سنويًا، بعد أن كان محددًا بـ10,000 دينار جزائري سنويًا، مع الإبقاء على الحد الأدنى السابق عند 10,000 دج للأنشطة التي تندرج ضمن إطار القانون الأساسي للمقاول الذاتي.
- إلزام المكلفين بالضريبة ضمن نظام الضريبة الجزافية الوحيدة بتضمين تصريحاتهم النهائية للمداخيل المحققة تفاصيل تتعلق بأعباء الإيجار والنفقات المرتبطة بالمستخدمين.

[1]- تقرير عرض مشروع قانون المالية بسنة 2025 و تقديرات سنتي 2026 و 2027.

- إعادة العمل بنظام التعاقد لمدة سنتين في إطار الضريبة الجزافية الوحيدة بدلًا من النظام التصريحي، اعتبارًا من 1 جانفي 2026.
- زيادة نسبة المساهمة التضامنية من 2% إلى 3% التي تطبق على المواد المستوردة والمطروحة للاستهلاك داخل الجزائر، حيث ستُخصص عائداتها لدعم الصندوق الوطني للتقاعد.
- المراجعة بالزيادة من 50 إلى 65 دينار علبة، لتعريفة الرسم الإضافي على المواد التبغية.
- المراجعة بالزيادة من 7 إلى10% من معدل الرسم العقاري المطبق على الملكيات الثانوية ذات الاستعمال السكني، الشاغرة والمملوكة من طرف الأشخاص الطبيعيين والتي لم يتم تأجيرها.
- تطبيق حق طابع يقدر بـ 1000دج، يطبق في حالة طلب تحديد "بطاقة التعريف الوطنية البيومترية أو الالكترونية"، عند القيام بإتلافها بسبب عدم سحبها خلال الآجال القانونية.
- استحداث رسم بمعدل 1% على رقم الأعمال المتعلق برعاية البرامج السمعية البصرية، والذي تخصص عائداته لفائدة صندوق دعم الصحافة المكتوبة والالكترونية والسمعية البصرية وأنشطة تكوين الصحفيين ومهني الصحافة.
- تكييف أحكام المادة 138 من قانون المالية لسنة 1988 مع الأحكام المدرجة في قانون الأملاك الوطنية، بغرض إخضاع صاحب رخصة الشغل الخاص للملك العمومي الاصطناعي للدولة، لوقع إتاوة إيجاريه سنوية.
- تعديل المادة89 من قانون المالية لسنة 2018 بغرض إدراج في عملية تسوية العقارات غير المطالب بها أثناء أشغال مسح العام الأراضي، أصحاب شهادة الحيازة المشهرة بعد انقضاء آجال الترقيم المؤقت المحدد بسنتين ومنه تفادي اللجوء إلى الجهات القضائية.

خامسا: تبسيط وموائمة الإجراءات

- إعادة ترتيب شروط إعادة استثمار مبلغ فائض القيمة المحققة للاستفادة من المعدل المخفض 5% ، وذلك بتحديد أجل لإعادة الاستثمار، والالتزام بإعادة الاستثمار، وعقوبة عدم الالتزام بهذا الالتزام.
- الاستثناء من حالات إعادة دفع الرسم على القيمة المضافة التي أثقلت السلع المقدمة كهدايا وتبرعات وفقا لأحكام المادة 9-11 من قانون الرسم على رقم الأعمال.
- استبدال الحدث المنشأ للرسم على القيمة المضافة بالنسبة لعمليات الترقية العقارية، بتحصيل ثمن الملكية كليا أو جزيئا، بدلا من التسليم القانوني أو المادي للعقار.
- تبسيط الإجراءات المتعلقة بالمنازعات الجبائية:

- إلغاء أجل أربعة أشهر للجوء للمحكمة الإدارية ، بعد انقضاء الأجل الممنوح للجان الطعن من أجل الفصل؛
- تعديل وتيرة اجتماعات لجان الطعن الولائية؛
- إدراج ضمن تشكيلة لجان الطعن الجهوية والولائية، مستشار جبائي كعضو؛
- توسيع اختصاصات اللجنة المركزية للطعون لإصدار الرأي على طلبات المتكلفين المتعلقة بالضرائب والرسوم والإتاوات المنصوص عليها بالتشريع المتعلق بالمحروقات وتوسيع تكوينها لتشمل ممثلا عن الوزارة المكلفة بالطاقة.

- تبسيط الإجراءات في مجال حقوق التسجيل:

- النص على إمكانية إجراء التسجيل على كشوف العقود (الحق الثابت) أو على الارسالات (الحقوق النسبية)؛
- النص على إمكانية إتمام إجراء التسجيل على عقود مرقمنة أو الكترونية؛
- النص على رسم موحد بعنوان الرسم القضائي للتسجيل محدد ب 1500 دج بالنسبة للطعن بالنقض في المادة الجزائية أمام المحكمة العليا.

- تبسيط الإجراءات الجمركية:

- تحديد حالات وشروط تصحيح التصريحات الجمركية؛
- تحديد شروط وكيفيات اكتتاب التصريحات المفصلة والمسبقة لغرض منح التسهيلات المتعاملين مع تقليص آجال الجمركة ومبالغ غرامات التأخير القابلة للتحويل؛
- مراجعة الإطار القانوني المسير للقانون الأساسي للمتعامل الاقتصادي المعتمد في الجمارك، بتوسيع فئة المتعاملين الذين يمكنهم الاستفادة من هذا القانون الأساسي.

- إعادة تهيئة أحكام المادة 18 من الأمر رقم74-75، المؤرخ في 12 نوفمبر 1975 المعدل والمتمم المتضمن إعداد مسح الأراضي العام وتأسيس السجل العقاري، وذلك لتأسيس الأساس القانوني لتسليم السجل العقاري الالكتروني.

سادسا : حسابات التخصيص الخاص

- فتح حساب تخصيص خاص الذي عنوانه " الصندوق الوطني لتطوير الصناعة السينما توغرافية وتقنياتها " .

- فتح حساب تخصيص خاص جديد الذي عنوانه "صندوق دعم الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية والالكترونية وأنشطة تكوين الصحفيين ومهني الصحافة" ويكون الوزير المكلف بالاتصال الآمر بصرف لهذا الحساب.
- التوسيع في النفقات المتضمنة في مؤشر صندوق التخصيص الخاص رقم 153- 302 "الصندوق الوطني الخاص لترقية الصادرات" لمراعاة تلك المتعلقة بتكاليف التنظيم والمشاركة في التظاهرات الاقتصادية الخاصة المنظمة على المستوى الوطني لترويج المنتوجات الجزائرية الموجهة للتصدير .
- إقفال صندوق التخصيص الخاص رقم 145 - 302 الذي عنوانه حسابات تسيير عمليات الاستثمارات العمومية عند تاريخ 31 ديسمبر 2025.
- تعديل تسمية الإيرادات لحساب تخصيص خاص رقم 302.079 بعنوان "الصندوق الوطني للمياه" بإضافة الأسطر التالية:
  - حجم الأرصدة من العمليات المنجزة ؛
  - حجم التخصيصات الممنوحة للصندوق الوطني للكهرباء والتي تم إلغاء عملياتها أو عدم القيام بها؛
  - إيرادات أخرى.

المبحث الثالث:المؤسسات الناشئة كخيار استراتيجي لترقية التنمية الاقتصادية في الجزائر

الجزائر كغيرها من الدول، أثناء اجتهادها في البحث عن السبل الرئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة انتبهت إلى قطاع المؤسسة الناشئة، وأصبحت تسعى مؤخرا نحو تبنيه كتوجه استراتيجي جديد يخفف من تبعيتها لقطاع المحروقات من جهة، وسد فجوة التخلف الاجتماعي والاقتصادي الذي تشهده البلاد مقارنة بما في البلدان من جهة أخرى. هذا التوجه الجديد يحتم عليها وضع وتنفيذ إستراتيجية واضحة المعالم لترتقي بقطاع المؤسسات الناشئة نحو اقتصاد المعرفة والدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: عوامل نجاح وفشل المؤسسات الناشئة ودورة حياتها

الخوض في إنشاء المشاريع الحيوية المبتكرة التي تستند إلى الإبداع، يتوقف على العديد من العوامل الأساسية أهمها تلبية احتياجات السوق وحل المشكلات اليومية التي يعاني منها المجتمع، رغم أن هذه المشاريع تشهد تناميا مستمرا إلا أن أغلبها معرضة للفشل بسبب هشاشتها أمام فرص نفسها في السوق نظرا لحداثة منتجاتها و صعوبة الحصول على التمويل اللازم.

أولا: عوامل نجاح المؤسسات الناشئة

أكد الخبير في المؤسسات الناشئة "Bill Gross" من خلال دراسته للعوامل المؤثرة على نجاح المؤسسات الناشئة، أهمية خمسة عوامل رئيسية تشمل: وحدة الفريق، الفكرة المبكرة، التمويل، نموذج الأعمال، وتوقيت الفكرة. وقد أسفر تحليله عن النتائج الموضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم(3-14): عوامل نجاح المؤسسات الناشئة

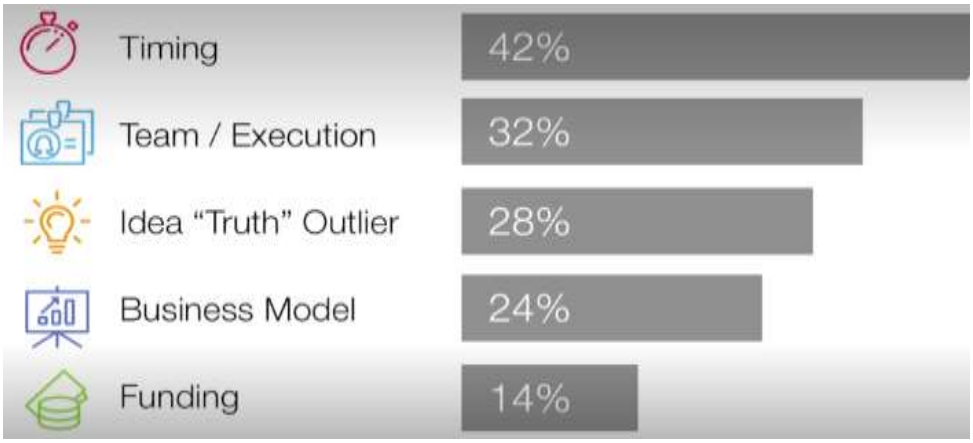

المصدر: Bill Gross, « The single biggest reason why startups succeed ». 2015

ويمكن أن يساعد الفهم الجيد لهذه العوامل التي يتعين على المؤسسات الناشئة التعامل معها على مساعدة رواد الأعمال على الاستعداد بشكل أفضل والتي ندرجها في قسمين:

المحددات الفردية: المهارات والمواقف العامة مثل الحاجة إلى التحقيق، حل الإشكاليات، روح المخاطرة، والثقة تساعد في تطوير خصائص محددة تعزز المعرفة والقدرات الشخصية. هذه الخصائص تسهم في استغلال الفرص بشكل أفضل وتوجه نحو إنشاء مؤسسة ناشئة تعتمد على أفكار إبداعية.

المحددات البيئية: تشمل الجهات الفاعلة التي تتفاعل معها المؤسسة الناشئة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، في النظام البيئي الجزائري الجامعات، المؤسسات الكبرى، مخابر البحث، الهياكل المختلفة الداعمة، بالإضافة إلى المنظومة المالية والمصرفية.

وقد تختلف عوامل النجاح من رؤية لأخرى لكننا سنعرض أهم العوامل التي يحتاجها أي مشروع جديد للخروج إلى النور والاستمرار حتى تحقيق المكاسب وهي[1]:

- **تحديد الهدف:** للدخول إلى السوق والمنافسة فيه منذ البداية، من الضروري وجود فكرة جديدة ومبتكرة تلبي احتياجات السوق وتساهم في حل المشكلات القائمة في المجتمع، مع التأكد من إمكانية تنفيذ هذه الفكرة على أرض الواقع.

- **الفريق القوي:** بعد تحديد الهدف الرئيسي، يتم تفكيكه إلى أهداف أصغر يتم توزيعها على مجموعة من الأفراد. لذلك، من الضروري اختيار فريق يمتلك الخبرة والمهارات المطلوبة لتحويل الفكرة إلى واقع ملموس. يجب أن يكون الفريق متكاملا ومتعاونا، ويضم مجموعة من المهارات المتنوعة مثل التسويق، التكنولوجيا، والعمليات المالية.

- **إستراتيجية وخطة العمل:** يجب أن يكون لدى المؤسسة الناشئة إستراتيجية وخطة عمل واضحة تحدد أهدافها وإستراتيجياتها لتحقيق النجاح، يجب أن تتضمن خطة العمل تحليلا للسوق، المنافسة، التوقعات المالية، الخطة التسويقية، خطة للعمليات والمخاطر.

[1]- بوزيدي سعاد:"عوامل نجاح التوجه نحو المؤسسات الناشئة بين الفكرة والتطبيق"دفاتر MECAS، المجلد 19 ، العدد 1، جوان، 2023 ،ص 638.

- **خطة التمويل:** تحتاج المؤسسة الناشئة إلى مصدر تمويل ومبلغ مالي لبدء الأعمال وتغطية النفقات التشغيلية، يمكن الحصول على التمويل من خلال عرض فكرة المؤسسة الناشئة على المستثمرين أو الاقتراض من البنوك أو المؤسسات المالية.

- **التسويق والمبيعات:** بجانب الإستراتيجية العامة، ينبغي على أي مؤسسة ناشئة أن تمتلك إستراتيجية تسويقية فعّالة تهدف إلى جذب العملاء والترويج لمنتجاتها أو خدماتها. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يتوفر لديها فريق مبيعات متمكن وقادر على إقناع العملاء بشراء المنتج أو الخدمة.

- **المرونة والتكيف:** بعد وضع الخطة الإستراتيجية، قد تكون النتائج غير مطابقة لتوقعات صاحب المشروع، ولن يستطيع الاستمرار على نفس المنوال دون أن تكون له قابلية للتكيف مع المتغيرات المختلفة في السوق وقت كاف من المرونة.

ثانيا: عوامل فشل المؤسسات الناشئة

في عام 2015، أجرت شركة CB Insights دراسة على عينة تشمل 101 مؤسسة ناشئة فاشلة بهدف التعرف على أبرز الأسباب التي أدت إلى إغلاقها. وبعد تحليل النتائج، تبين وجود 20 سببًا رئيسيًا كان لها تأثير كبير في فشل هذه الشركات. بالإضافة إلى ذلك، تم التركيز على نقطتين أساسيتين:

- **النقطة الأولى:** نادرا ما يكون سبب واحد لفشل المؤسسة الناشئة.

- **النقطة الثانية:** الأسباب متنوعة للغاية في جميع حالات الفشل هذه.

– ونظرا لأن العديد من المؤسسات الناشئة قدمت أسبابا متعددة لفشلها، نلاحظ أن الرسم البياني يسلط الضوء على أهم 20 سببا لا يصل إلى 100٪ بل يتجاوزها بكثير:

شكل رقم(3-15): أهم 20 سبب لفشل المؤسسات الناشئة حسب دراسة شركة CD Insights

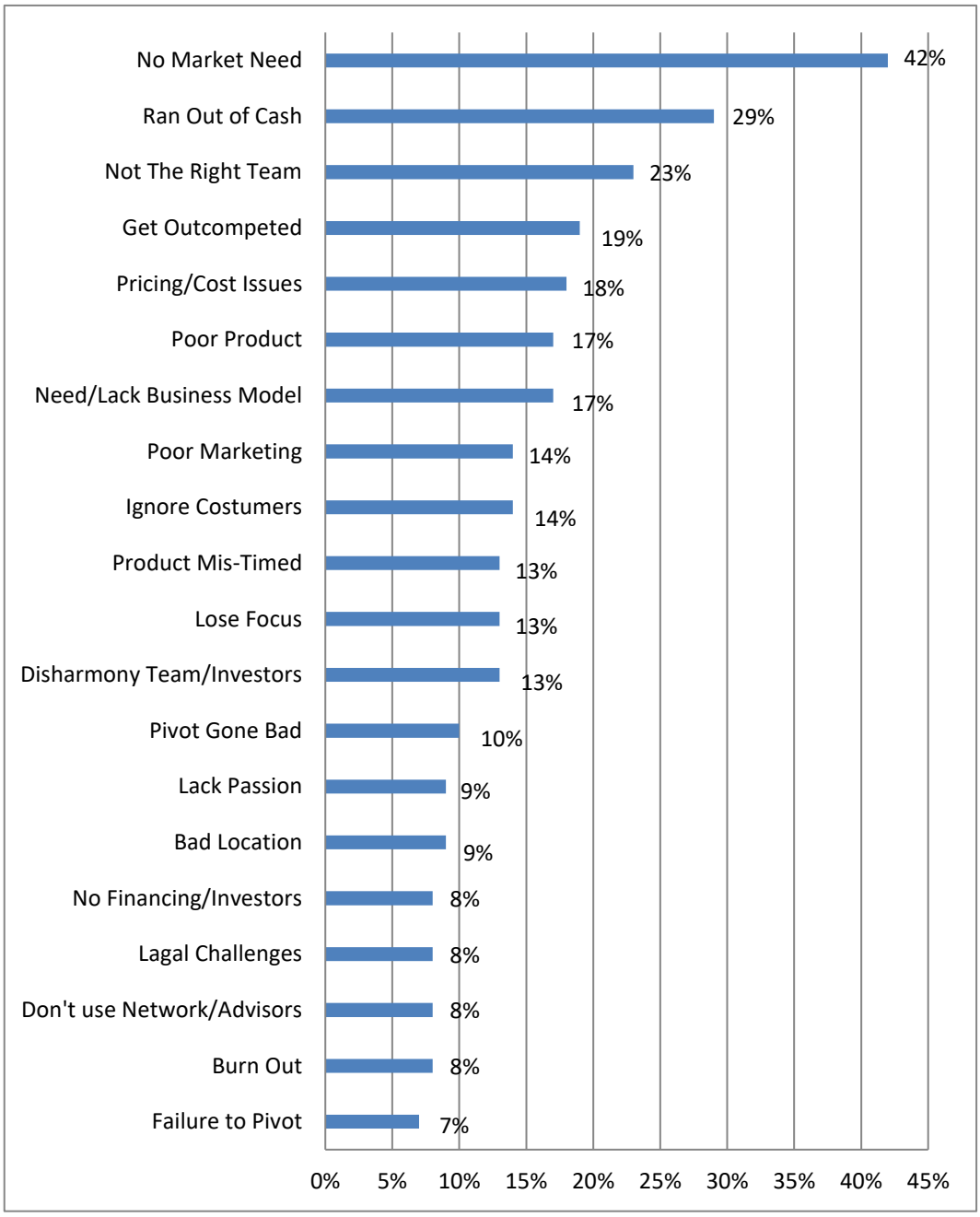

المصدر: CB Insights, «Top 20 Reasons Startups Fail »,New York :CB Insights, 2015

– تلت هذه الدراسة دراسة مماثلة في سنة 2017 حول أسباب فشل المؤسسات الناشئة، تم إجراء هذه الدراسة حول 50 مؤسسة الرسم البياني التالي يلخص نتائج الدراسة:

شكل رقم(3–16):أهم 11 سبب لفشل المؤسسات الناشئة – دراسة عينة 51 مؤسسة ناشئة– .

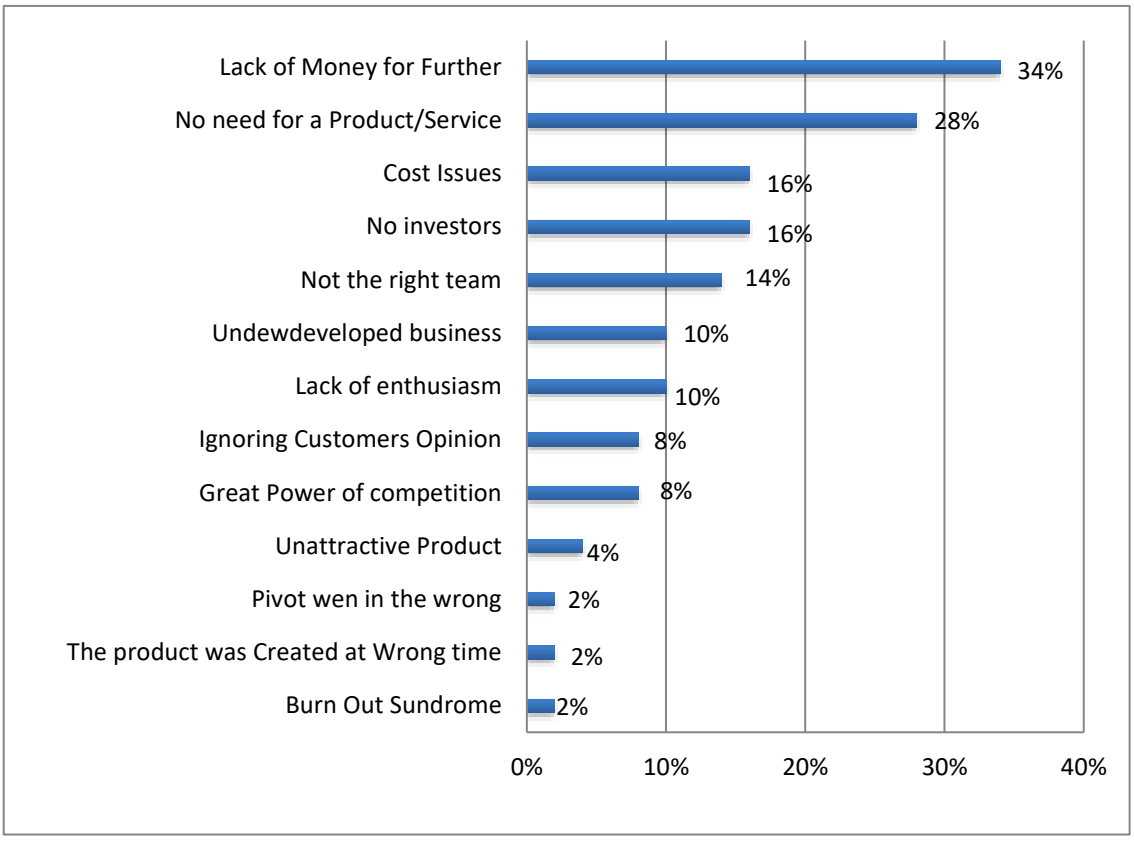

المصدر:Richard .B, and Natalia, « Impact of the fourth industrial revolution on industry »,2017

من خلال الشكلين السابقين نستنتج أن عوامل فشل المؤسسات الناشئة تكمن في النقاط التالية:

- **الفشل في التكيف أو التحول عند الضرورة:** عدم التحول بعيداً أو بسرعة كافية عن منتج أو توظيف أو قرار سيء كان سبباً في فشل 7% من 101 مؤسسة ناشئة. التمسك بفكرة سيئة يمكن أن يستنزف الموارد والأموال، ويترك الموظفين محبطين لعدم إحراز تقدم. من بين الشركات التي واجهت هذا التحدي شركة Blackberry، التي تأسست عام 1984 وكانت رائدة في سوق الهواتف الذكية، حيث تميزت بتقديم خدمات البريد الإلكتروني والإنترنت في مقدمة التكنولوجيا المحمولة.[1]

- **الإرهاق:** الضغط المستمر ونقص التوازن بين الحياة العملية والمهنية يمكن أن يؤدي إلى اتخاذ قرارات إستراتيجية غير فعالة، مما ينعكس سلباً على أداء الشركة. من بين الأمثلة على ذلك أن يعتمد صاحب العمل على فريق

[1] --Black Berry," Black Berry Financial Reports, The 1 Rise and Fall (and Rise Again?)", America: Harvard University, 2018.

عمل لا يكون كافياً لتلبية احتياجات السوق من المنتجات أو الخدمات، وبالتالي يتزايد العبء على هذا الفريق. حدث هذا مع شركة بليرت Blurtt، حيث عانت من الإرهاق وفقدت جميع جوانب إبداعها.[1]

- **عدم استخدام شبكة العلاقات بالشكل الصحيح:** يعتبر التحكم الجيد لشبكة العلاقات من أصعب المهمات التي تواجهها المؤسسة الناشئة لإدارة أعمالها، فبدون استغلال فعال لهذه الشبكة تجد المؤسسة نفسها معزولة عن الفرص المتواجدة في السوق، سواء كانت في شكل شركات إستراتيجية، أو تمويلات أو استثمارات، أو حتى قرارات تسويقية، وهو ما حدث مع شركة Pets.com في عصر فقاعة الانترنت والتي كان فشلها نتيجة المنافسة الشرسة مع المقلدين بما في ذلك Petstore.com، و Petopia.com أدى إلى إستراتيجية تسويق عدوانية وغير مربحة بهدف زيادة إيرادات خط الذروة بأي ثمن.[2]

- **التحديات القانونية:** تعَدّ العراقيل القانونية من أبرز الأسباب التي تُعرقل نجاح المؤسسات الناشئة، سواء في مرحلة التأسيس أو أثناء تقديم خدماتها في السوق. ذلك لأن أي نشاط يحتاج إلى إطار قانوني يضمن له الحماية والتنظيم، مما يعزز استمراريته على المدى الطويل. لذا، من الضروري إعطاء الجانب القانوني الأولوية قبل رسم خارطة الطريق للمشروع. مثال على ذلك، شركة Aereo التي واجهت حكماً من المحكمة العليا باعتبارها تنتهك حقوق شبكات الكابل في البث الحصري للبرامج التلفزيونية مباشرة عبر الإنترنت على أجهزة متعددة دون دفع اشتراك. وقد عُد ذلك خرقًا لحقوق شركات الكابل، ما دفع هذه الشركات إلى رفع دعوى قانونية ضدها.[3]

- **غياب التمويل والمستثمرين:** من بين الأسباب الشائعة لفشل المؤسسات، يبرز غياب التمويل والمستثمرين، وهو أمر يرتبط عادةً بمستوى المخاطرة المرتفع الذي يميز المؤسسات الناشئة في مراحلها الأولى. إلى جانب ذلك، يفتقر مؤسسو المشاريع الناشئة في كثير من الأحيان إلى الخبرة اللازمة لتسيير المشاريع بفعالية والتكيف مع بيئة الأعمال المتغيرة بسرعة. هذا ما حدث مع شركة Dagri في عام 2019، التي كانت تعمل في مجال الواقع المعزز. لم تكن حالة شركة Dagri استثنائية، فقد واجهت شركات ناشئة أخرى في نفس المجال، مثل

[1] -Tech Gunch," Shutting Down Blutt, Californie. Tech Grunch, 2014 .

[2] -Keith, "Why Did Pets.com Fail? (Setting and Record Straight), Startups tumbles," Etats-Unis 2023.

[3] -Damon, R, The Rise and Fall of Aereo, The Supreme Court squashes one possible future of television, Reason, Californie. Damon, Root, 2014.

شركة Meta، مصيراً مماثلاً، بالرغم من حصولها على تمويل كبير، حيث اضطرت في النهاية إلى بيع أصولها بسبب نفاد السيولة.[1]

- **اختيار سيء للموقع**: يمكن أن يكون اختيار الموقع الخاطئ خطوة اقتصادية تحتاج إلى التأكد من سهولة العثور على المتجر وسهولة وصول العملاء إليه والتأكد من أن يقع في منطقة بها ما يكفي من حركة السير على الأقدام ومواقف السيارات، بحيث يمكن للعملاء الوصول إليه بسهولة والتسوق كذلك، كما يجب مراعاة المنافسة في المنطقة والتأكد من تقديم شيء مختلفا أو أفضل مما تقدمه المتاجر الأخرى في نفس المنطقة.[2]

- **الافتقار إلى الشغف والخبرة في المجال**: ذكر "Steve Jobs " أحد كبار رواد الأعمال والمبتكرين البارزين في المجال التكنولوجي، مؤسس شركة Apple" الطريقة الوحيدة للقيام بعمل عظيم هي أن تحب ما تفعله"، وقال "Mark Zuckerbeg" أحد كبار رجال الأعمال البارزين في أمريكا في مجال البرمجة "إذا كنت تعمل فقط على الأشياء التي تجدها وتشعر بالشغف اتجاهها، فليس من الضروري أن يكون لديك خطة رئيسية لكيفية سير الأمور". مع ذلك لا يمكن الاعتماد على الشغف وحده، ولا بد أن يصاحب ذلك معرفة معمقة بتفاصيل النشاط وخبرة في المجال.[3]

- **التمحور الخاطئ**: من بين الاستراتيجيات المهمة التي يجب أن تهتم بها المؤسسات الناشئة لضمان نجاحها واستمراريتها، تبرز أهمية إستراتيجية التمحور الصحيح، خاصة في ظل بيئات عمل مليئة بالتغيرات. فالتمحور يعتبر أداة فعالة لمواجهة التحديات المتعلقة بالمنتج، السوق، أو نموذج الأعمال. إلا أنه قد يتحول إلى تحدٍ أساسي يؤدي إلى فشل المؤسسة إذا لم يتم تطبيقه بشكل مدروس. على سبيل المثال، قد لا يتوافق المنتج مع متطلبات السوق، أو قد يكون السوق نفسه متوجهاً نحو تقديم خدمات رقمية. وقد أكد تقرير Flowtab الذي تناول فشل الشركة أن التمحور بغرض التغيير فقط ليس له قيمة. بل يجب أن يكون القرار محسوباً بعناية، بحيث يتم إجراء تغييرات مدروسة على نموذج العمل، اختبار الفرضيات، وقياس النتائج بشكل دوري لضمان التعلم من التجربة وتحقيق تقدم فعلي.[4]

[1] -Feiere Reports, "Goldfinch Bio falls from the skyafter- failing to find a path forward for kidney treatments", Washington, D.C., Fierce, 20 23.

[2] -Chantry, P, "Action Coatch. 10 Big Business Failures", Philip chantry, 2024

[3] -Failory, (nd), Spoon Rochet, Failory Retrived from Failory Cemetery: https://www.faidory.com/Cemetery / spoon rocket.

[4] -Antonela Ionita, "The recursive. This Is why Startups Fail (- and How to Avoid It). Pivot Gone Bad Antoanela Ionita, 2023.

- **عدم الانسجام بين المؤسسين و/ أو المستثمرين:** تمثل شركة Salorix منصة متخصصة في تحليل البيانات. تم إغلاق الشركة بعد خلاف نشب بين مؤسسها سانتانو والمستثمرين نيكزس وإنفنتوس بشأن عرض استحواذ قدمته شركة غوغل. حيث لم يكن المؤسس مهتمًا بالعرض، بينما أصر المستثمران على ضرورة قبوله وعدم تفويته. وعندما أدرك المستثمران أن المؤسس متمسك بموقفه ولن يتغير، قاموا بوقف تمويل الشركة، مما أدى إلى أزمة مالية نتج عنها إغلاق الشركة في النهاية.

- **فقدان التركيز:** نقص التركيز أحد العوامل التي تؤدي إلى فشل المؤسسات الناشئة، فنقص التركيز يفقد المؤسسة معرفة شخصية عملائها، وما هي المشكلة التي تحاول حلها بالضبط ويؤدي ذلك إلى السماح بالعديد من حالات المنتجات، إلى أن ينتهي الأمر بالمؤسسة إلى تقدم غير مركز بشكل استثنائي في التقدم والإعداد والصفقات، وهو ما يجعل المؤسسة تعلن إغلاقها.[1]

ثالثا: دورة حياة المؤسسات الناشئة

يمكن تشبيه دورة حياة المؤسسات الناشئة بدورة حياة الكائن الحي، حيث تبدأ هذه الدورة منذ نشأتها وتتطور عبر مراحل متعددة. فقد تنجح المؤسسة بالنمو والازدهار، أو قد تكون دورتها قصيرة وتنتهي بسرعة دون القدرة على التحول إلى مؤسسة متوسطة الحجم. سيتم تناول مراحل دورة حياة المؤسسات الناشئة، والخطوات التي تخوضها، وطرق تحديد مساراتها المستقبلية.

مصطلح "حوض الحزن" يُستخدم لوصف المرحلة الصعبة التي تمر بها المؤسسة الناشئة بعد تعرضها لانتكاسة. فبعد حماس البدايات الأولية وإطلاق الشركة، تواجه المؤسسة تحدياً كبيراً يتمثل في العثور على المنتج الذي يلائم السوق المستهدف. في بعض الحالات، قد تستغرق هذه العملية سنوات، وتتطلب إصراراً وجهداً مكثفاً لتحقيق ذلك التوافق بين المنتج والسوق.

[1]-BEN GHALEM Abdelhadi, "why Startups - Fail: An Exploratory and Analytical Study, 2025

شكل رقم (3–17): دورة حياة المؤسسات الناشئة ومراحل نموها.

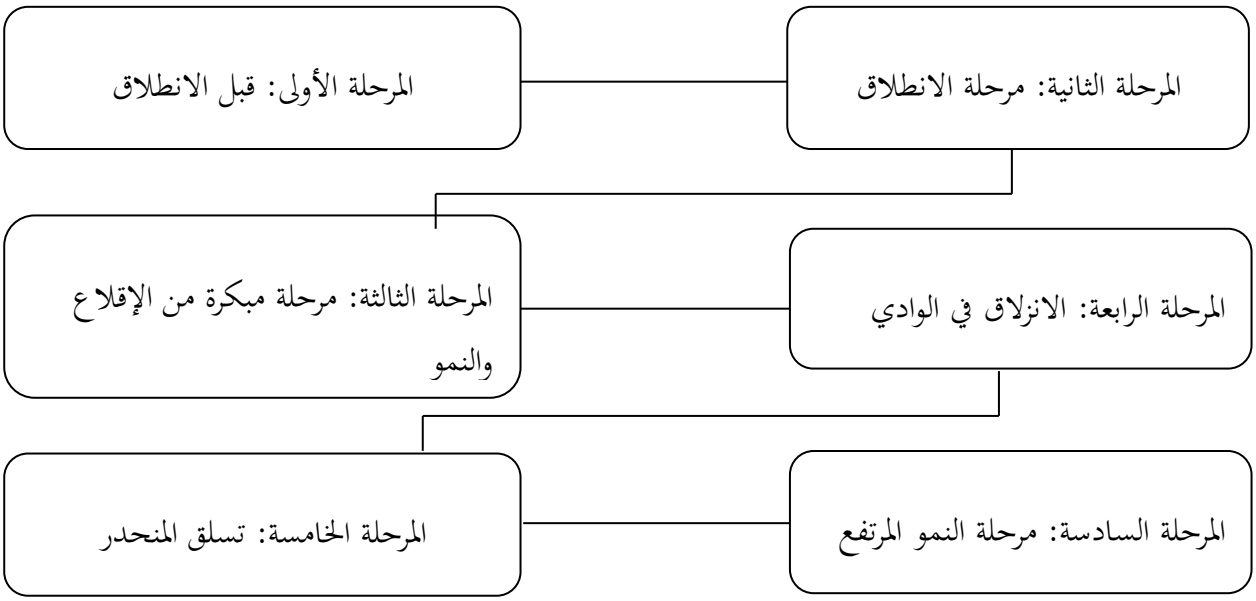

المصدر:بوقطاية سفيان، ميموني ياسين، "واقع و آفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر"،حوليات ،امعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد07, العدد03، 2020، ص407.

- **المرحلة الأولى:"مرحلة ما قبل الانطلاق"**: تبدأ هذه المرحلة قبل انطلاقة المؤسسة الناشئة، حيث يقوم فرد أو فريق من الأشخاص بطرح نموذج أولي لفكرة إبداعية، سواء كانت جديدة أو حتى غير تقليدية. خلال هذه المرحلة، يتم التعمق في دراسة الفكرة بشكل دقيق، إلى جانب تحليل السوق وسلوك المستهلك وأدواته، بهدف التأكد من جدوى تنفيذها على أرض الواقع، وتطويرها وضمان استمراريتها في المستقبل. كما يتم البحث عن

مصادر تمويل للفكرة، حيث يكون التمويل غالبًا في البداية ذاتيًا، مع احتمال الاستفادة من بعض الدعم الحكومي.

- **المرحلة الثانية:"مرحلة الانطلاق"**: في هذه المرحلة يتم إطلاق النسخة الأولى من المنتج أو الخدمة، التي غالبًا ما تكون غير معروفة. قد يكون أحد أكبر التحديات التي تواجه رائد الأعمال في هذه المرحلة هو العثور على جهة تتبنى الفكرة وتدعمها ماديًا. عادةً ما يسعى رائد الأعمال للحصول على تمويل من مستثمرين أو أحيانًا من أشخاص مستعدين للمغامرة بأموالهم، والذين يُطلق عليهم "الحمقى" في بعض الأحيان، نظرًا لاستعدادهم لتحمل المخاطر العالية التي تكون حاضرة في البداية. في هذه المرحلة، يحتاج المنتج إلى جهود كبيرة في الترويج وقد يكون سعره مرتفعًا نسبيًا، كما تبدأ وسائل الإعلام بالترويج له لزيادة الوعي بوجوده.

- **المرحلة الثالثة: "مرحلة مبكرة من الإقلاع والنمو"**: مرحلة يبلغ فيها المنتج الذروة ويكون هناك حماس مرتفع، ثم ينتشر العرض ويبلغ المتبع الذروة في هاته المرحلة يمكن أن يتوسع النشاط إلى خارج مبتكريه الأوائل، فيبدأ الضغط السلبي، حيث يتزايد عدد العارضين للمنتج ويبدأ الفشل، أو ظهور عوائق أخرى ممكن أن تدفع المنحنى نحو التراجع.

- **المرحلة الرابعة:"الانزلاق في الوادي"**: بالرغم من استمرار الممولين المغامرين (رأس المال المغامر) بتمويل المشروع إلا أنه يستمر في التراجع حتى يصل إلى مرحلة يمكن تسميتها "وادي الحزن" ، وهو ما يؤدي إلى خروج المشروع من السوق في حالة عدم التدارك خاصة وأن معدلات النمو في هذه المرحلة تكون جد متحفظة.

- **المرحلة الخامسة:"تسلق المنحدر"**: يستمر رائد الأعمال في هذه المرحلة بإدخال تعديلات على منتجه وإطلاق إصدارات محسنة ، لتبدأ المؤسسة الناشئة بالنهوض من جديد بفضل الاستراتيجيات المطبقة واكتساب الخبرة لفريق العمل، ويتم إطلاق الجيل الثاني من المنتج وضبط سعره وتسويقه على نطاق أوسع.

- **المرحلة السادسة:"مرحلة النمو المرتفع"**: في هاته المرحلة يتم تطوير المنتج بشكل نهائي ويخرج من مرحلة التجربة والاختبار، وطرحه في السوق المناسبة، وتبدأ المؤسسة الناشئة في النمو المستمر ويأخذ المنحنى

بالارتفاع، حيث يحتمل أن من 20 إلى 30% من الجمهور المستهدف قد اعتمد الابتكار الجديد لتبدأ مرحلة اقتصاديات الحجم وتحقيق الأرباح الضخمة.[1]

[1]- دنياوي أنفال، زرواط فاطمة الزهراء، "المؤسسات الناشئة قاطرة الجزائر الجديدة بالاقتصاد الوطني التحديات وآليات الدعم"،جامعة عبد الحميد بن باديس،مستغانم، الجزائر، مخبر بحث إستراتيجية التحول إلى الاقتصاد الأخضر، 2020، ص329.

المطلب الثاني: هياكل دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر في ظل التحديات التي تواجهها

أدركت الجزائر الدور الذي تلعبه المؤسسات الناشئة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، كونها تعتبر الإعانة الأساسية لنمو الاقتصاد الوطني، فكرست جهودها لدعم هذه المؤسسات وموافقتها في جميع مراحلها لتجسيد الأفكار الإبداعية على أرض الواقع ونجاحها.

أولا: هياكل دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر ومصادر تمويلها

تتوفر الجزائر على مجموعة من الهياكل الداعمة لقطاع المؤسسات الناشئة منها ما هو تابع للحكومة، ومنها ما هو تابع للقطاع الخاص،سنتطرق إلى:

- **مساحات العمل المشتركة بالجزائر**: تعتبر مساحات العمل المشتركة جزءًا أساسيًا من البنية التحتية المطلوبة لدعم قطاع الشركات الناشئة في الجزائر. وقد برزت هذه المساحات كبديل مبتكر للمكاتب التقليدية، حيث تقدم بيئة ديناميكية ومستدامة تجمع بين مزايا العمل الفردي وروح التعاون الجماعي. توفر هذه الفضاءات لشريحة واسعة من الأفراد والشركات مكانًا مشتركًا يشجع الابتكار ويسهم في تعزيز التواصل والتفاعل بين الأعضاء. كما يتم من خلالها تقديم دعم مستدام للشركات الناشئة وفق إستراتيجية محكمة، الموضحة بالشكل التالي:

الشكل رقم(3–18): نموذج القدرة على الابتكار في مساحات العمل المشتركة الجزائرية

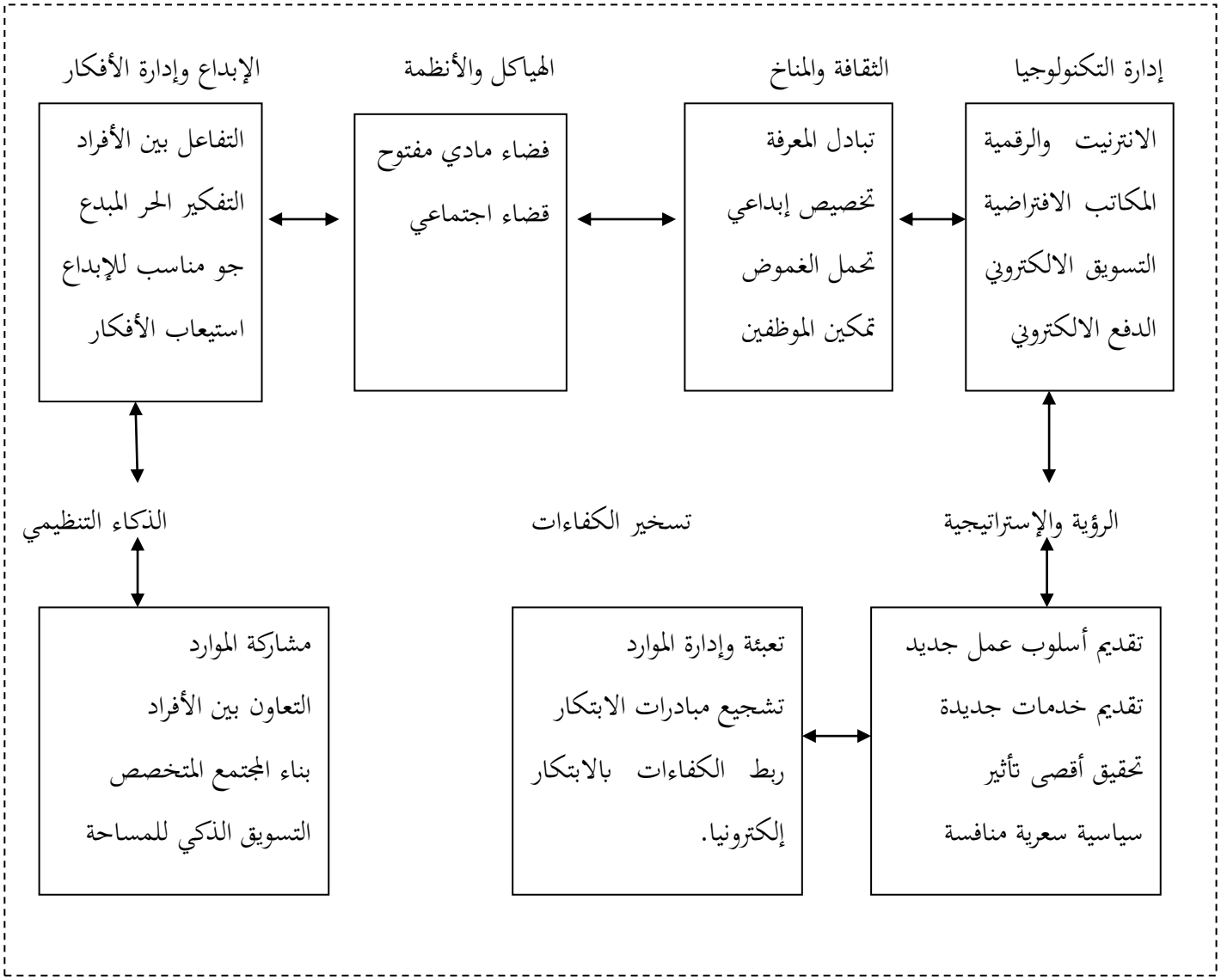

.....

..

القدرة على الابتكار

.....

..

مخرجات ابتكارية

.....

..

المصدر:بن فاضل وسيلة،"آليات تطوير قطاع المؤسسات الناشئة في الجزائر –دراسة تحليلية–"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير و اقتصاد المؤسسة، 2021، ص 163.

نلاحظ أن الإستراتيجية التي تتبعها هذه النوعية من المساحات تُثبت فعاليتها بشكل كبير في جذب الابتكار وخلق بيئة ملهمة، اعتمادًا على سبعة أبعاد رئيسية. تبدأ هذه الأبعاد من الرؤية الإستراتيجية وتمتد إلى إدارة التكنولوجيا، التي أثبتت قدرتها على مواكبة التطورات التقنية وتعزيز الابتكار المتواصل في الخدمات المقدمة. يتم دعم هذه الجهود بمعرفة بشرية وتفاعلات غير رسمية، مما يسهم في تقوية المؤسسات الناشئة التي تنشط ضمن هذه المساحات. وعلى الرغم من قلة عدد المساحات التي تتبنى هذه الإستراتيجية، إلا أن النجاحات المحقّقة تجعلها نموذجًا يمكن الاقتداء به واستخلاص الدروس منه، خاصة بالنسبة للمساحات الأخرى التي تركز فقط على تحقيق الربح.

لم تعد المساحات المشتركة تقتصر على تقديم بنية مكتبية بأسعار تنافسية لأصحاب المؤسسات الناشئة، بل باتت تسعى إلى خلق قيمة حقيقية على المستوى الجزئي من خلال تقديم مجموعة من الامتيازات المهمة[1]:

– تسهيل الحصول على المعرفة وتوفير الوصول السهل للمعلومات اللازمة والأشخاص والأفكار والموارد الأخرى، مما يساهم في سرعة اتخاذ القرارات.

– خلق الممارسات التشاركية التي من شأنها تسهيل تبادل المعرفة وبناء المجتمع المتخصص، والذي يساهم بدوره في تشكيل نقطة محورية جاذبة للأقران.

– خلق وإدارة الابتكار ومواكبة التغير التكنولوجي، من خلال إنشاء خدمات ذات قيمة مضافة، وتبني بنية تحتية لتقنية المعلومات ذات مستوى عالمي، والابتكار المستمر في الخدمات المقدمة.

– مساعدة أصحاب المؤسسات الناشئة في الحصول على المعلومة المتخصصة التي تفيد تقدمهم في مشاريعهم أو غياب القوانين التشريعية التي تسهل نشاطهم وتسرع الحصول على الإجراءات القانونية اللازمة.

على الرغم من العراقيل التي تواجه مؤسسي مساحات العمل المشتركة إلا أنها رفعت تحدي إدارتها ودعم اللاجئين إليها من أصحاب المؤسسات الناشئة ورواد الأعمال في نفس الوقت. إضافة إلى أنها قائمة على سياسة داعمة

[1]- فاضل وسيلة بوزيدي سعادة: "ديناميكيات الابتكار في مساحات العمل المشتركة الجزائرية الداعمة لقطاع المؤسسات الناشئة"، مجلة البشائر، المجلد 4 ، العدد 1.

للابتكار تتميز بالمرونة الكبيرة، الأمر الذي من شأنه المساهمة في بناء المجتمعات الابتكارية التي تعود بالنفع على الأمة ككل.

- **حاضنات الأعمال في الجزائر:** تعمل حاضنات الأعمال على تحقيق هدف استراتيجي يتمثل في تعزيز التنمية المحلية من خلال تطوير الكفاءات البشرية وتوفير فرص العمل، بالإضافة إلى الاستفادة من الأفكار المبتكرة التي تُسهم في معالجة المشكلات القائمة. تسهم هذه الجهود في دعم التنمية الاجتماعية، تحسين جودة الحياة، وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة المعتمدة على اقتصاد المعرفة، الذي يُعد ركيزة أساسية لتنافسية الدول في الوقت الراهن. ولتحقيق هذا الهدف، تقوم الحاضنات باستقطاب المؤسسات الناشئة المبتكرة ذات الطبيعة الريادية، وتوفر لها مجموعة من الخدمات التي تُعينها على تجاوز التحديات وإيجاد موطئ قدم لها في السوق،تتمثل أساسا في:[1]

- **تبادل الخبرات:** تستضيف الحاضنات بشكل عام عدة مؤسسات ناشئة لمشاركة الصعوبات والأسئلة والخبرات والنجاحات مع قادة المشروع الآخرين.

- **المشورة:** تقدم الحاضنات متابعة من مختصين في قطاع النشاط المعني بالمشروع والتواصل مع محامين أو مصرفيين أو محاسبين والعثور على شركاء في المستقبل والنظر في نهاية المطاف في جميع الأموال من المستثمرين و الشركاء من أجل بدء النشاط.

- **تشجيع روح المبادرة والابتكار:** والقيام بمختلف الأنشطة التوعوية أثناء الحضانة أو قبلها، من خلال تبني مجموعة من البرامج والدورات التدريبية المرتكزة على التعلم الجماعي وبناء قدرات التواصل وتحفيز الذات.

- **تيسير شبكات التمويل:** الحاضنة هي المكان المثالي لبناء وتطوير شبكيتها المهنية مع شبكة كبيرة من المستثمرين أو الشركاء المحتملين والتي تشكل رباط يجمع بين المؤسسات الناشئة والجهات الأخرى الفاعلة.

- **حماية حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع وتسهيل الحصول عليها:** وذلك بعملها كوسيط بينها وبين الجهات المختصة بذلك، وتقديم التوجيهات للمؤسسات المحتضنة ومساعدتها على إعداد النماذج والإجراءات اللازمة للحصول على ملكيتها الفكرية.

---

[1]- وسيلة بن فاضل، " حاضنات الأعمال التكنولوجية كآلية لدعم وتطوير المؤسسات الناشئة "STARTUPS' قراءة في تجارب بعض دول شرق آسيا، كتاب جماعي دولي بعنوان حاضنات الأعمال السبيل لتطوير المؤسسات الناشئة، جامعة 20 أوت 1955 ، سكيكدة، 2020.

- **تقديم المسابقات الخاصة باستقطاب الأفكار المبتكرة:** والقيام بنشاطات عرض المنتجات المحتضنة في المعارض العامة المفتوحة والندوات الخاصة باستقطاب المستثمرين والممونين المختصين وربطهم بالمؤسسات الناشئة المحتضنة.

الجدول رقم (3-5) : شروط ومؤهلات الحصول على علامة حاضنة بالجزائر

الشروط المفروضة على القطاع العام والخاص أو الشراكة بينهما	الشروط الأخرى المفروضة على القطاع الخاص	المؤهلات
- المخطط التفصيلي لهيكل الحاضنة - قائمة المعدات المتاحة للمؤسسات الناشئة المحتضنة . - عرض تقديمي لمختلف الخدمات التي تقدمها الحاضنة للمؤسسات الناشئة. - عرض تقديمي لمختلف برامج التكوين والإشراف المقترحة من طرف الحاضنة. - السيرة الذاتية للعامين في الحاضنة والتكوين والمشرفين. - قائمة المؤسسات الناشئة التي تم احتضانها، إن وجدت.	- مستخرج من السجل الجاري والبطاقات التعريفية الضريبة (NIF) والإحصائية (NIS) . - نسخة من النظام القانوني للشركة - شهادة انخراط في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية (CNAS) مرفقة بقائمة اسمية للإجراء. - شهادة انخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء (CASNOS) - نسخة من الكشوف المالية للسنة الحالية	موظفين ومستخدمين بالمؤهلات المطلوبة أو الخبرة المهينة الكافية في مجال دعم وموافقة المؤسسات.

المصدر:بن فاضل وسيلة،"آليات تطوير قطاع المؤسسات الناشئة في الجزائر -دراسة تحليلية-"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير و اقتصاد المؤسسة، 2021، ص171.

نماذج عن بعض حاضنات الأعمال الجزائرية

أنكوب مي Incubme : تُعد هذه أول حاضنة إفريقية تم تأسيسها في الجزائر العاصمة، وتهدف إلى دعم الشباب أصحاب الأفكار المبتكرة بغض النظر عن جنسياتهم وتقديم حلول إفريقية تلبي احتياجات القارة وفقًا لرؤية مؤسسيها.

تسعى المبادرة إلى تقديم التوجهات والتوصيات المناسبة، إلى جانب استضافة المشاريع الناشئة لتمكينها من بناء وتعزيز قدراتها قبل مغادرتها الحاضنة. ويُركز هذا المشروع على تطوير الشركات الناشئة الجزائرية على المستوى الدولي من خلال الاستفادة من شبكة الإنترنت، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، بالإضافة إلى تطبيقات الهواتف المحمولة.

حاضنة سابير بارك سيدي عبد الله: تعرف أيضا باسم الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجيا وتطويرها "تكنو بريدج" فهي حاضنة أعمال تابعة للقطاع العام تحت إشراف وزارة البريد والاتصالات والتكنولوجيا الرقمية أسست سنة 2004 يقع مقرها في الجزائر العاصمة، وتهدف إلى إنشاء نظام بيئة ريادية وطنية من خلال تشجيع المؤسسات الناشئة والمشاريع المبتكرة لضمان المشاركة الفعالة في الاقتصاد الجزائري.

حاضنة سيلابس: تأسست سيلابس في عام 2015 كحاضنة أعمال ومسرعة مشاريع في الجزائر العاصمة قرب منطقة البريد المركزي. تهدف إلى تعزيز ودمج المؤسسات الناشئة ضمن النظام البيئي الريادي الجزائري، حيث تقدم الدعم لرواد الأعمال من خلال الاستشارات وتوفير الأدوات الريادية اللازمة للسوق المحلي، بالإضافة إلى مساعدتهم على توسيع شبكات علاقاتهم. كما تسعى سيلابس إلى تطوير منظومة ريادة الأعمال عن طريق التعاون والتواصل مع صناع القرار من القطاعين العام والخاص على الصعيدين المحلي والدولي.

المركز الجزائري لريادة الأعمال الاجتماعية: أسس سنة 2016 ومقره في الجزائر العاصمة، حيث يهدف إلى تعزيز ريادة الأعمال الاجتماعية في الجزائر من خلال دعم وتدريب الجهات الفاعلة في النظام البدني الاجتماعي لريادة الأعمال،وذلك من خلال تقديم التوجيه والاستشارة للمشاريع في هذا المجال.[1]

الدافع الأساسي من وراء إنشاء حاضنة هو استخدام بنيتها التحتية وبرامجها المسطرة لتلبية احتياجات المؤسسات الناشئة فيها، تعاني الحاضنات في الجزائر من عراقيل متعددة تعيق تحقيق هدفها المنشود، وتحول دون استدامتها شأنها شأن مساحات العمل المشتركة ، من هذه العراقيل ما هي داخلية خاصة بالحاضنة بحد ذاتها، ومنها ما هي ناتجة عن النظام الايكولوجي الكلي لريادة الأعمال الذي تنشط فيه.[2]

- **مسرِعات الأعمال في الجزائر:** نشاط تسريع الأعمال في الجزائر لا يزال في مراحله الأولى، شأنه شأن العديد من أنشطة الدعم والتوجيه الأخرى. في الجزائر، تتركز أنشطة مسرعات الأعمال حول نوع واحد، وهو

[1]- إصدارات المركز الإيموقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، السياسية والاقتصادية / ألمانيا – برلين، المبادراتية لأعمال المحاصرة بين المرافقة ومتطلبات الاستدامة – حالة المؤسسات الناشئة ، المؤتمر العلمي 12 / فبراير 2023.

[2] -"FARID Belgoum," Startup and patent degrees Initiative in Algeria,15 May 2023.

مسرعات الابتكار. معظم هذه المسرعات تم إطلاقها من قبل حاضنات تنتمي للقطاع الخاص، باستثناء مسرع واحد تم تأسيسه بالتعاون بين الحكومة والقطاع الخاص. هذا البرنامج يُعرف بمسرع المؤسسات الناشئة "Aventure"، حيث يقدم برامج تدريبية للمؤسسات الناشئة وينظم دعوات لتقديم الطلبات للمشاريع التي تُظهر جدوًى اقتصادية عالية. يدعم البرنامج هذه المشاريع خلال فترة التسريع ويساعد في الحصول على تمويل للمشاريع المبتكرة من خلال صندوق الاستثمار "ASF" وكذلك عبر صناديق استثمارية أخرى سواء كانت عامة أو خاصة. بالرغم من ذلك، لا يزال هذا المسرع وغيره من مسرعات الأعمال في مراحل التطوير الأولية ولم تصل بعد إلى مرحلة التفعيل الكاملة، مما يجعل من الصعب الحكم عليها حالياً.[1]

تلعب مسرعات الأعمال دورا هاما في تطوير ونمو الشركات الصغيرة والناشئة في مراحلها المبكرة من خلال الإرشاد، التعليم والتمويل، لمدة تستمر من ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر. في مقابل هذا الدعم تستحوذ المسرعات عادة على حصة صغيرة من الأسهم في المؤسسات الناشئة، تتمثل الخدمات التي تقدمها في النقاط التالية:

- **التوجيه والمشورة**: تقدم المسرعات التوجيه والمشورة حول مواضيع متنوعة مثل التسويق، وتطوير المنتجات والإدارة بالإضافة إلى توجيه المؤسسة الناشئة لاتخاذ القرارات الصائبة وتجنب الأخطاء الشائعة.

- **التمويل**: تقدم المسرعة تمويلا مبدئيا للمؤسسة الناشئة كجزء من البرنامج يمكن للمؤسسة الناشئة الاستفادة من شبكة معارف واسعة تتشكل أساسا من رجال أعمال، مستثمرين وشركاء مختصين، هذه العلاقات تساهم بشكل مباشر في توسيع شبكة عملاء الشركة والحصول على دعم مالي إضافي.

- **التعليم**: تقدم المسرعات حصص عمل تعليمية ذات صلة بالمؤسسة الناشئة مما يمكن للمؤسسين من التعرف على أحدث الاتجاهات في صناعتهم وكيفية بناء أعمال ناجحة.

- **تطوير مكتف ودليل للمستثمرين**: تعمل المسرعات على إخراج أفضل ما في المؤسسات الناشئة والمستثمرين على حد سواء من خلال تطويرها بشكل مكثف وفحصها بدقة.[2]

الفرق الجوهري بين مسرعات الأعمال وحاضنات الأعمال يكمن في طبيعة الخدمات والفترة الزمنية المقدمة لكل منهما. عادةً، تستهدف مسرعات الأعمال المؤسسات الناشئة التي تجاوزت المرحلة التأسيسية وتستعد للنمو والتوسع،

[1] -Said Fetni, "Start-ups and Business Accelerators" in Algeria Finance and Marketing", oct 1, 2023.

[2]- خلاف فاتح:"أثر مسرعات الأعمال على دور المؤسسات الناشئة": الجرابفانثور نموذجا"، قراءة تحليلية للمرسوم التنفيذي رقم 20 –356، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال 2021، ص 160.

لكنها تحتاج إلى دعم إداري ومالي مكثف لاكتساب القوة اللازمة لتحقيق ذلك. تُقدم برامجها على مدى قصير ومكثف. في المقابل، تحتضن حاضنات الأعمال المشاريع لمدة أطول قد تصل إلى سنة أو أكثر، مما يسمح بتهيئة بيئة مناسبة لتطوير الفكرة وتحقيق استدامتها.

وفقاً لتقرير صادر عن منصة "MAGNITT" المتخصصة في بيانات المال والأعمال لعام 2018، أشير إلى الدور الكبير لمسرعات الأعمال في تعزيز نمو المؤسسات الرائدة، والتي تساهم، بدورها، في دعم الاقتصاد الوطني.[1]

- **رأس المال الاستثماري بالجزائر:** بالإضافة إلى الهياكل المختلفة الموجودة مثل الحاضنات، المسرعات، ومساحات العمل المشتركة التي تساهم بشكل أساسي في تسهيل الحصول على التمويل للمؤسسات الناشئة في الجزائر، توجد آليات تمويلية أخرى تدعم هذا المجال. وفي ظل توجه الدولة نحو بناء قطاع قوي للمؤسسات الناشئة وتنفيذ إستراتيجية وطنية تخدم هذا الغرض، أُطلقت العديد من الإجراءات الحكومية لتيسير تمويل هذه المؤسسات. من بين أبرز المبادرات يأتي برنامج "Algeria Disrupt"، الذي يمثل إطارًا قانونيًا وتنظيميًا لدعم المؤسسات الناشئة وتسريع نموها. ضمن هذا البرنامج تم إنشاء صندوق المؤسسات الناشئة الجزائري "ASF" ومسرّع المؤسسات الناشئة "A.Venture".

صندوق المؤسسات الناشئة الجزائري "ASF" هو كيان عام مختص برأس المال الاستثماري، يهدف إلى دعم تمويل المؤسسات الناشئة الحاصلة على العلامة المعتمدة "مؤسسة ناشئة"، وذلك عبر توفير أشكال متنوعة من رأس المال مثل الأسهم وشبه الأسهم. وقد نشأ الصندوق بشراكة بين وزارة المؤسسات الناشئة وكبرى الشركات والمؤسسات الوطنية مثل سوناطراك وستة بنوك عمومية، منها بنك التنمية المحلية (BDL)، القرض الشعبي الجزائري (CPA)، البنك الخارجي الجزائري (BEA)، البنك الوطني الجزائري (BNA)، والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP). وبدأ الصندوق بتمويل أولي قدره 20 مليون دولار، وتم إطلاقه رسميًا خلال المؤتمر السنوي للمؤسسات الناشئة في 3 أكتوبر 2020.

هذا الصندوق لا يقتصر تمويله على الدعم الحكومي فقط، بل يرحب بمساهمات القطاع الخاص والشركات الأجنبية. بالإضافة إلى توفير التمويل للمشاريع المبتكرة دون الحاجة إلى الاقتراض، يتيح الصندوق فرصة للشركات الناشئة الواعدة، خاصة في مجال التكنولوجيا، للدخول إلى بورصة الجزائر. كما أن التمويل الذي يقدمه هو تمويل استثماري بحت، يُمنح فقط للمؤسسات الناشئة أو المشاريع المبتكرة الحاصلة على العلامة الرسمية من خلال البوابة الإلكترونية الخاصة بالصندوق.

[1] -Fabio Greco, "The Support Mechanisms for Innovative Entrepreneurship, Jan, 1, 2023.

ظل الصندوق غير مفعل حتى نهاية جانفي 2021، وبعد ذلك أصبح بالإمكان تقديم طلبات التمويل عبر المنصة الرقمية. التمويل المقدم ليس له سقف محدد، لكن نسبته لا تتجاوز 49% من رأس مال المؤسسة. تم تحديد ثلاث مستويات للتمويل وفقًا لحجم المشروع واحتياجاته: الأول بقيمة 2 مليون دينار جزائري، الثاني بقيمة 5 ملايين دينار جزائري، والثالث بقيمة 20 مليون دينار جزائري.[1]

ثانيا: التحديات التي تواجهها المؤسسات الناشئة في الجزائر

تخضع المؤسسات الناشئة خلال مزاولتها لنشاطها لمجموعة من التحديات، حيث إن أصعب ما تواجهه المؤسسات المنشئة حديثا هو المنافسة بالمحتوى الواسع، مما يعنيه ذلك من المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية، وجود المنتجات، ورضا العملاء وضمان ولائهم لمنتجاتها، وغيرها من أنواع المنافسات المتعددة والمختلفة، وحتى المنافسة في اجتذاب الكفاءات البشرية المتميزة في سوق العمل بل وأيضا الحفاظ عليها دون اجتذاب المنافسين لتلك الكفاءات، تتمثل أهم التحديات في[2]:

- **صغر حجم السوق:** مع أن تحدي تسويق منتج المؤسسة الناشئة من التحديات الهامة التي تواجه هذه المؤسسات، ذلك أن التسويق يعتبر الهدف الأساسي والضامن لاستمراريتها بتحقيق العوائد وبالتالي الاعتماد على التمويل الذاتي مع أن المؤسسات الناشئة في الجزائر ليس بالعدد الكبير مقارنة مع دول أخرى، إلا أن هذا له تبريره بصغر حجم السوق المحلي عموما، هناك عدة عوامل تلعب دور يجعله صغير سواء عدد السكان بنسبة انتشار الانترنيت، تسهيل الدفع الالكتروني، ثقافة المؤسسات الناشئة بحد ذاتها، لكن في ظل صغر حجم السوق لا بد للمؤسسات الناشئة أن تبحث بدائل تسويقية أخرى، مثل التسويق الالكتروني، انعدام الخبرة لدى أصحاب المؤسسات الناشئة، تأسيس مؤسسة ناشئة أمر يحتاج إلى خبرات متنوعة بالإضافة إلى المستوى العلمي والتقني الكبير الذي يجب على صاحب المؤسسة الناشئة أن يلم ببعض أساسيات الإدارة مثل الهيكل التنظيمي، وفرق العمل والتسويق والإستراتيجية، وهذه الخبرة إن لم تكن متاحة لدى صاحب المؤسسة أو الشركة سيضطر أن يشتريها من خلال قبول تمويل من مستثمر لديه الخبرة اللازمة وشبكة العلاقات العامة، وفي هذه الحالة يجب أن يعطيه حصة من مؤسسه، كما تتجسد أيضا انعدام الخبرة عامة بالدراسات المالية المتعلقة بتقييم الاحتياجات التمويلية للمؤسسة خصوصا في بدايتها والدراسة التسويقية التي تتعلق بتسويق

[1]- طهراوي التجاني:"هيئات ومؤسسات الرأسمال الاستثماري في الجزائر، مجلة الاقتصاد المال والأعمال، 2021، ص 201 .

– الموقع الرسمي لشركة SOFINANCE المتاح عبر موقعها الرسمي:.WWW.Sofinance.dz

[2]- ولد الصافي عثمان، العرابي مصطفى: "التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر وآليات دعمها ومرافقتها"، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، 2022، ص472.

المنتج وإيجاد الأسواق وكيفية الوصول للزبون والتعريف والترويج للمنتوج بمختلف الوسائل خصوصا الترويج عن طريق شبكة الانترنيت، بالإضافة إلى ذلك، هناك دراسة جدوى فنية تتعلق بملكية الشركة وتحديد مهام المكلفين بها بدقة ووضع أهداف وإستراتيجيات بعيدة المدى للشركة، لذا نجد أغلب المؤسسات الناشئة التي لم تستمر في نشاطها أو فشلت، كان ذلك نتيجة عدم إعداد دراسة جدوى محترفة هذا ويمكن للمؤسسات الناشئة الاعتماد أو الاستعانة في إعداد دراسات الجدوى بمكاتب الخبرة والدراسات، وكما يمكنها أيضا الاستعانة بمسرعات الأعمال.

- **التمويل**: يُعد التمويل أحد أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة، حيث يمثل الحصول على التمويل بمختلف أنواعه عقبة رئيسية. سواء تعلق الأمر بتمويل بذري لإطلاق المؤسسة، أو تمويل النمو لتوسيع نطاق أعمالها، أو تمويل التسريع لتعزيز النمو بسرعة أكبر. ورغم بروز بعض المبادرات مثل شراكات الاستثمار الجريء ومسرعات الأعمال التي تسهم تدريجيًا في تسهيل الحصول على التمويل، إلا أن ذلك لا يزال غير كافٍ تمامًا. إذ تبقى هناك فجوة واضحة بين المؤسسات الناشئة المستعدة للنمو والمستثمرين (سواء كانوا أفرادًا أو شركات) الراغبين في ضخ أموالهم. ومع ذلك، لا تعد قضية التمويل عائقًا للجميع؛ فهناك مؤسسات ناجحة تمكنت من تطوير نفسها ذاتيًا ورفضت عروض التمويل لعدم توافقها مع رؤيتها وأهدافها المستقبلية.[1]

- **فريق العمل**: يظهر يتمثل هذا التحدي أساساً في غياب قسم مختص بالموارد البشرية في المؤسسة، والذي يتولى مسؤولية استقطاب الموظفين للعمل بها. وبدلاً من ذلك، تعتمد المؤسسة على البحث ضمن دائرة المعارف وطلب ترشيحات شخصية. وهذا يفتح المجال لتدخل عامل المحاباة، مما يؤثر سلباً على مبدأ التوظيف القائم على الكفاءة ويجعله أكثر اعتماداً على العلاقات الشخصية. وتواجه المؤسسات التقنية الناشئة بالأخص صعوبة في العثور بسرعة على موظف مناسب لتنفيذ مشروع عاجل. فعلى الرغم من نشر الإعلانات، إلا أن قلة شهرة هذه المؤسسات تجعل الإعلانات لا تصل بسهولة إلى الأشخاص المهتمين والمرشحين المؤهلين حقاً. أحد الحلول لمثل هذا النوع من التحديات هو توظيف المستقلين نظرا لطبيعة المشروع المؤقتة، لكن كيف تصل لهؤلاء؟ هناك عدة طرق من أكثرها فعالية البحث في منصات العمل الحر مثل " مشغل" التي توفر تنوع مختلف من المهارات التي يمكن طلبها والتعاقد معها لانجاز العمل المطلوب بدقة واحترافية بفضل معرض الأعمال والتقييمات السابقة التي يمكن الاطلاع عليها، وبالواقع حتى أكاديمية "حسوب" كل الموظفين العاملين فيها

[1] -Ramdani Maroua, Bougerra Karima," "Challenges of Algeria (Examples of Emerging Institutions Successful Emerging Arabic Institutions), p280.

مستقلين تم التعاقد معهم عن بعد سواء كمترجمين أو كتاب أو إداريين وكلهم يمكن الوصول إليهم عبر منصات العمل الحر.[1]

في الأخير، يمكن القول، تواجه المؤسسات الناشئة أو ما يطلق عليه ريادة الأعمال تحديات كبيرة في الجزائر، نظرا لطبيعتها وخصوصيتها من جهة، ومن جهة أخرى كونها حديثة الظهور مما يتطلب بعض الوقت لخلق وتهيئة البيئة الملائمة لتطورها ومرافقتها، فالمؤسسات الناشئة التي تقوم على أساس فكرة ابتكارية من الصعب أن تتجسد هذه الفكرة في مشروع منتج لأنها تواجه عدد من التحديات والعوائق التي غالبا ما تحول دون نجاح واستمرارية هذه المؤسسات الناشئة.[2]

خاتمة الفصل:

تبذل الجهود من قبل السلطات الجزائرية لتطوير قطاع المؤسسات الناشئة من خلال سياسات وهياكل الدعم التي تسعى لتمويل هذه المؤسسات وتشجيع الشباب الجزائري المقاول ورواد الأعمال المبتكرين والمبدعين على إنشاء مؤسساتهم ودعمهم ومرافقتهم مبدئيا لتجاوز المخاطر المحتملة.الجزائر الجديدة ستولد المؤسسات الناشئة التي ستكون بدورها في طليعة الشركات سواء محليا أو على المستوى الدولي وستجعل الجزائر في ريادة البلدان المبتكرة في إفريقيا وفي منطقة الشرق الأوسط.

[1]- ولد الصافي عثمان، العرابي مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص473.

[2] -Maria Bezanilla, José, et al " Developing the entrepreneurial university - Factors of influence". Sustainability 12, 3 (2020), p: 842.

خاتمة

خاتمة:

في ختام هذه الدراسة، التي تناولت موضوع "دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر–"، تم السعي إلى تحليل الإشكالية المركزية والإجابة عن الغموض الذي تطرحه والمتمثلة في: "ما واقع الاعتماد على قطاع المؤسسات الناشئة كإستراتيجية لتحقيق التنمية في الاقتصاد الجزائري؟"، من خلال توظيف منهجية علمية دقيقة تعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج دراسة الحالة وبالاستناد إلى الأدبيات السابقة والدراسات الإحصائية، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج التي ساهمت في الإجابة عن الأسئلة الفرعية والتحقق من صحة الفرضيات المطروحة.

أولا: نتائج اختبار الفرضيات:

بعد اختبار الفرضيات التي انطلقت منها الدراسة، توصلنا إلى النتائج التالية:

- بالنسبة للفرضية الأولى: والتي مضمونها "تواجه المؤسسات الناشئة عدة عراقيل تحول دون تحقيق التنمية في الاقتصاد الجزائري"، تحققت صحتها، خاصة مع ما هو ملاحظ على أرض الواقع وما تعكسه المؤسسات الناشئة من تدني فعاليتها وأدائها، وهشاشتها أمام فرض نفسها نظرا لحداثة منتجاتها، وتعرضها للمنافسة الحادة، فالبرغم من أنها تشهد تناميا مستمرا، إلا أنها لا تلبي احتياجات السوق.

- بالنسبة للفرضية الثانية: والتي مضمونها "تساهم المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تنويع الاقتصاد، خلق فرص عمل جديدة، تعزيز الابتكار، جذب المدخرات وتحفيز الاقتصاد المحلي" ثبتت صحتها، حيث أظهرت البيانات وجود علاقة قوية بين المؤسسات الناشئة وآثارها الايجابية على التنمية الاقتصادية في البلاد، من خلال رفع معدلات النمو الاقتصادي وتبني مفاهيم اقتصاد المعرفة والرقمنة، إضافة إلى المساهمة في الوصول إلى الاستقلالية الاقتصادية.

ثانيا: نتائج الدراسة:

أسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج المهمة، من أبرزها:

- تعتبر المؤسسات الناشئة بوابة الخروج من الاقتصاد الريعي وبديل تنموي لتحقيق الاستدامة، من خلال قدرتها على خلق الثروة ضمن عالم تتسارع فيه تحديات المعرفة؛

- تسعى المؤسسات الناشئة إلى تحقيق أبعاد التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادي ونجاحها مرهون بمدى التطور الذي تبذله الدول لدعمها؛
- الاقتصاد الجزائري في طريقه لتحقيق التحول الشامل معتمدا على رؤية واضحة وسياسات فعالة لتصبح قوة اقتصادية إقليمية وعالمية معتمدا على المؤسسات الناشئة ومنتجاتها الابتكارية؛
- المؤسسات الناشئة نواة لاقتصاد معرفي مبتكر قادر على تنويع مصادر الدخل الوطني.

ثالثا: اقتراحات الدراسة:

بناءا على نتائج الدراسة، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات والاقتراحات العلمية، منها:

- ضرورة إنشاء مؤسسة مالية متخصصة أو بنك متخصص لتمويل المؤسسات الناشئة؛
- العمل على توفير بيئة اقتصادية تخلو من البيروقراطية الإدارية من أجل تشجيع الشباب على المبادرة بإنشاء مثل هذه المؤسسات؛
- وضع إطار قانوني واضح من طرف الحكومة لدعم نشاط المؤسسات الناشئة واستمراريتها؛
- توفير البنية التحتية اللازمة للتكنولوجيا والتحول نحو الاقتصاد الرقمي والدعم المالي لأنشطة البحث والتطوير.

رابعا: آفاق البحث في الموضوع:

- دور التحول الرقمي في تسريع نمو المؤسسات الناشئة؛
- دور الابتكار التكنولوجي في تعزيز تنافسية المؤسسات الناشئة؛
- التمويل غير التقليدي كآلية لدعم المؤسسات الناشئة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب

باللغة العربية:

- وسيلة بن فاضل، حاضنات الأعمال التكنولوجية كآلية لدعم وتطوير المؤسسات الناشئة STARTUPS قراءة في تجارب بعض دول شرق آسيا، كتاب جماعي دولي بعنوان حاضنات الأعمال السبيل لتطوير المؤسسات الناشئة، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2020.

باللغة الأجنبية:

- Chantry, P, Action Coach. 10 Big Business Failures, Philip chantry, 2024
- Ramdani Maroua, Bougerra Karima, Challenges of Algeria (Examples of Emerging Institutions Successful Emerging Arabic Institutions), p280.

ثانيا: المجلات والدوريات العلمية

باللغة العربية:

- أمنة مخانشة ، المؤسسات الناشئة في الجزائر – الإطار المفاهيمي والقانوني، مجلة صوت القانون، المجلد08، العدد01، 2022.
- أنفال عايشة دنياوي ، زرواط فاطمة الزهراء،المؤسسات الناشئة قاطرة الجزائر الجديدة بالاقتصاد الوطني التحديات وآليات الدعم،حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد03، 2021.
- التيجاني طهراوي ، هيئات ومؤسسات الرأسمال الاستثماري في الجزائر، مجلة الاقتصاد المال والأعمال، المجلد06، العدد02، 2021.
- العطرة بوجلال ، منير لواج ، دور المؤسسات الناشئة الخضراء في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، مجلة أراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد04، العدد02، 2022.
- الزهرة بوصوفة ، المؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال وفقا لأحكام المرسوم التنفيذي 20-254، دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد07، العدد02، 2023.
- حجلة رحالي ، رفيقة بوخالفة ، التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر، دراسات في التنمية والمجتمع، المجلد 07، العدد 03، 2015.

- حسين عالي ، استحالة التنمية الاقتصادية دون تنمية بشرية، مجلة مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، المجلد 02، العدد 01، 2015.
- رحيم حسين ، نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد02،العدد02، 2003.
- رشيد ساطور ، "دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة- علاقات وروابط-، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية ، المجلد 04، العدد 03، 2013.
- سعاد بوزيدي ، عوامل نجاح التوجه نحو المؤسسات الناشئة بين الفكرة والتطبيق دراسة حالة عينة طلبة جامعة تلمسان،دفاتر MECAS، المجلد19، العدد 01، 2023 .
- سعاد صابور، عبد الرحمان ساعد، رأس المال المخاطر ودوره في تمويل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في دراسة حالة شركة –SOFINANCE-، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، العدد 05، 2019.
- سعيد دريد، محمد لحسن علاوي، دور مجموعة البنك الدولي في دعم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية خلال الأزمات الاقتصادية الدولية: أزمة كوفيد ، مجلة الباحث، المجلد07،العدد01، 2023.
- شريفة بوالشعور ، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة-دراسة حالة الجزائر-، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد04، العدد 02، 2018.
- عائشة صفراني، أمال مطابس، المؤسسات الناشئة كأحد دعائم الاقتصاد الوطني (الواقع والتحديات)، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، 2022.
- عبد الحميد لمين، سامية حساين، تدابير دعم المؤسسات الناشئة والابتكار في الجزائر ، قراءة في أحكام المرسوم التنفيذي رقم 20/254، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال،المجلد05، العدد02، 2022.
- عثمان ولد الصافي ، مصطفى العرابي ، التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر وآليات دعمها ومرافقتها، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد07 ، العدد03 ، 2021.
- عز الدين بومنجل، عبد القادر قطيب ، دور المؤسسات الناشئة في دعم التنمية المحلية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد08 ، العدد01، 2024
- فاتح خلاف ، أثر مسرعات الأعمال على دور المؤسسات الناشئة،ألجريا فانتور نموذجا، قراءة تحليلية للمرسوم التنفيذي رقم 20 –356، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، المجلد06، العدد04، 2021.
- فاروق بلعابد، دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة القانون والعلوم السياسية ، المجلد 09 ، العدد01، 2023.
- فاطمة الزهراء عراب ، خضرة صديقي ، دور الدولة في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر، دراسة في قرار إنشاء صندوق لتمويل المؤسسات الناشئة، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 08، العدد01، 2021.

- محمد حسين شراك، فتيحة فرطاس، الابتكار والتكنولوجيا الرقمية وأهميتها في المؤسسات الناشئة، مجلة الجغرافيا الاقتصادية، المجلد 01، العدد 02، 2024.
- محمد سمير بن عياد ، هواري منصوري ، مساهمة المؤسسات الناشئة في ترقية النشاط الاقتصادي بالجزائر، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد13، العدد 05، 2021.
- مريم بن جيمة ، نصيرة بن جيمة ،فتيحة قرطاسا ، الابتكار و التكنولوجيا الرقمية وأهميتها في المؤسسات الناشئة، مجلة الجغرافيا الاقتصادية، المجلد07، العدد01، 2024.
- مريم نبيلة هاشيم ، عبد القادر مومني ،الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال كدعم المؤسسات الناشئة،مجلة إستراتيجية التنظيم الإداري، المجلد05، العدد01، 2022.
- مصطفى بورنان، علي صولي، الإستراتيجية المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد11،العدد01 ،2020.
- منى بسويح ، ميموني ياسين، بوقطاية ياسين، واقع وآفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر، حوليات جامعة بشار للعلوم الاقتصادية، المجلد07، العدد 03، 2020
- وسيلة بن فاضل ، سعاد بوزيدي ، ديناميكيات الابتكار في مساحات العمل المشتركة الجزائرية الداعمة لقطاع المؤسسات الناشئة، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد06، العدد 02،2020
- ياسين بوضياف ، "التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر ورؤية مستقبلية"، دراسات في التنمية والمجتمع، المجلد 03، العدد02، 2016.

باللغة الأجنبية:

- Achibane Mustapha, and Jamal Ilaty, The entrepreneurial finance and the issue of funding startup companies, European Scientific Journal 14, 13 (2018).
- Antonela Ionita, The recursive. This Is why Startups Fail (- and How to Avoid It). Pivot Gone Bad Antoanela Ionita, 2023.
- Damon, R, The Rise and Fall of Aereo, The Supreme Court squashes one possible future of television, Reason, Californie. Damon, Root, 2014.
- Feiere Reports, Goldfinch Bio falls from the skyafter- failing to find a path forward for kidney treatments, Washington, D.C., Fierce, 20 23.
- Feldman and Komeny, The logic of economic devlopment: A defination and model for investment, Nov 2014
- Isaias Albert in de Moraes, Revisiting the concept of Economic Development and the school of Thought of developmentalism, 1 Jan 2023.
- Keith, Why Did Pets.com Fail? (Setting and Record Straight), Startups tumbles, Etats-Unis 2023.
- Maria Bezanilla, José, et al Developing the entrepreneurial university - Factors of influence. Sustainability 12, 3 (2020), p: 842

- Nur Hidayatillah, Pengruh Pertuhan Ekonomi Terhadap Tingkat Pengangguran dan kemiskinan di Kabupaten Sidoajo, 29 Jun 2024.
- Said Fetni, Start-ups and Business Accelerators in Algeria Finance and Marketing, oct 1, 2023.
- Steve.B, why the lean start-up changes everything, Harvard business review, (2013)
- Tech Gunch, Shutting Down Blutt, Californie. Tech Grunch, 2014 .

ثالثا: الأطروحات والمذكرات الأكاديمية

باللغة العربية:

- أمين مير، المؤسسات الناشئة في الجزائر ودورها في التنمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، شعبة حقوق، تخصص قانون أعمال، المركز الجامعي صالحي أحمد، النعامة، 2023.
- حسين علال، فؤاد مكاري، دور الموارد البشرية في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة –مؤسسة كوندور برج بوعريريج–، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية نظام ل–م–د، تخصص إدارة الجماعات المحلية، قسم العلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2016.
- حورية لخذاري، دور إدارة معرفة الزبون في تحسين الأداء التنافسي للمؤسسة، –دراسة حالة مجموعة من وكالات التأمين باتنة–، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص التسيير الاستراتيجي للمتطلبات، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2014.
- سلاف رحال، بن بريكة(ع.و)، جودي (ح)، براهيمي(ن)، دور حاضنات الأعمال الجامعية في نجاح الشركات الناشئة–دراسة ميدانية لمجموعة من حاضنات الأعمال الجامعية– ، أطروحة دكتوراه، تخصص مقاولاتية وتسيير مؤسسة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2023.
- سهام قورقور، سلمى حناشي، مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية في ظل العولمة وتنذيراتها حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2013.
- سيد أحمد قادري، ناجم مراد مولاي، أهمية حاضنات الأعمال في مرافقة المؤسسات الناشئة – دراسة حالة مشتلة أدرار، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، تخصص مالية المؤسسة، قسم العلوم التجارية، 2021. .
- شيماء زرافة، أميرة بلهزار، المؤسسات الناشئة في الجزائر على ضوء مبادرات المرافقة والتحفيز، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2022.

- عبد القادر السمان، أحمد المختار بلعيد، المؤسسات الناشئة كدعامة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر– دراسة لعينة من المؤسسات الناشئة بولاية تيارت–، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، 2024.
- فادية بلقاسم ، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2014.
- فاطمة بن عبو ، مليكة مولياط، التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص اقتصاد وتنمية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2015.
- فريال يعقوب، صليحة طبايبية، الشركات الناشئة ودورها في تحقيق الإنعاش الاقتصادي –مع الإشارة لحالة الجزائر–، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر, شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة 8 ماي 1945، قالمة،2022.
- محمد حرمة ، عبد الله خميرة ، إدارة المؤسسات الناشئة في الجزائر أهداف و تحديات، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، شعبة علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة 8 ماي 1945، الجزائر،2022.
- نور الدين بومجان، خالد معمري ، البعد البيئي للمؤسسات الناشئة في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون البيئة والتنمية المستدامة، قسم الحقوق، جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي، 2024.

باللغة الأجنبية:

- Alan S. Gutterman, Emerging Companies, Characteristics of emerging companies, 1 Jan 2023.
- Ben Ghalem Abdelhadi, why Startups - Fail: An Exploratory and Analytical Study, 2025
- Lakhan Prakash Udasi, 30 Jun2024. A study on Different Indicators of Economic Development
- Yuwei Rong, The Significance and contributions of Startups Driving Economic Growth, Jan 2025

رابعا: المؤتمرات العلمية

باللغة العربية:

- إصدارات المركز الإيموقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، السياسية والاقتصادية / ألمانيا – برلين، المبادراتية لأعمال المحاصرة بين المرافقة ومتطلبات الاستدامة – حالة المؤسسات الناشئة ، المؤتمر العلمي / فبراير 2023.

باللغة الأجنبية:

- L. Tsymbal, The theoretical concept of economic -developmentat the present stage is the process of smartization, 6 Nov 2024

خامسا: القوانين و المراسيم

باللغة العربية:

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الموافق ل 5 ديسمبر 2021.
- القانون رقم 19-14المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1441، الموافق ل 11 ديسمبر 2019، المتضمن قانون المالية لسنة 2020.
- القانون رقم 15-21 المؤرخ في 30 ديسمبر2015، معدل ومتمم بالقانون رقم 20- 01 المؤرخ في 30 مارس 2020، ج. ر. ج. ج عدد 20 صادر بتاريخ 25 أفريل 2020 ، يتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
- المرسوم التنفيذي رقم20-254 المؤرخ في2020/09/15.
- تقرير الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2022.
- تقرير الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2024.
- تقرير الديوان الوطني للإحصائيات لسنتي 2022 و 2023.
- تقرير عرض مشروع قانون المالية لسنة 2025 وتقديرات سنتي 2026 و 2027.
- تقرير عرض مشروع قانون المالية لسنة 2024.
- صندوق النقد العربي، التقرير السنوي، أفريل 2023.
- مذكرة عرض مشروع قانون المالية التصحيحي لسنة 2023.

باللغة الأجنبية:

- BlackBerry, BlackBerry Financial Reports, The 1 Rise and Fall (and Rise Again?), America: Harvard University, 2018.

- FARID Belgoum, Startup and patent degrees Initiative in Algeria,15 May 2023.
- NADIA Ahmed Ouamer, The role of Startups in economic. development (Algeria case Study), october 24, 2024.

مواقع الانترنت:

- الموقع الرسمي لشركة SOFINANCE المتاح عبر موقعها الرسمي:.WWW.Sofinance.dz

- Failory, (nd), Spoon Rochet, Failory Retrived from Failory Cemetery: https://www.faidory.com/Cemetery / spoon rocket.
- Harikumar Pallanthaka, challenges for Financing startups In china A quantitative Investigation of Small and Medium Ventures, Integrated Journal for Research in Arts and Humanities, p232-238,Dec 2022.
- Joana Costa Lopes,Chen Chen, Startups Funding Legal Regime, April 1, 2022. Centro de Investigação de Direito Privado (CIDP) Research Paper No. 21, Revista Eletrónica de Direito - Junho de 2022 - N.º 2 (vol. 28), Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=4250405
- Ivo Jenik, al, Gould funding and Financial Inclusion, CGAP Working Paper, [Available online], Retrieved July on 2020 from. https: www.cgap.org/sites/default/files/working Paper - Crowd funding-and-Financial-Inclusion - Mar 2017.pdf